

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على إتخاذ القرارات المالية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

عبد السلام هلال

إعداد الطلبة:

أنيس لغميري

محمد بوكرع

لجنة المناقشة:

رئيسا.	جامعة جيجل	أستاذ محاضر	أ. بوريدح صورايا
مشرفا.	جامعة جيجل	أستاذ مساعد	أ. عبد السلام هلال
مناقشا.	جامعة جيجل	أستاذ مساعد	أ. كحيلة نبيلة

السنة الجامعية: 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is oriented vertically, reading from right to left. Each letter is intricately connected to the next. Five black arrows point upwards from the top of the text, indicating the direction of the main vertical strokes. Small numbers (1, 2, 3) and arrows are placed at various points to show the specific sequence and direction of the pen strokes used to form each character. The overall composition is clean and instructional.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

This block contains a second instance of the Basmala calligraphy, rendered in a light grey color. It is a faded version of the main text above, showing the same stylized script and vertical orientation. It serves as a background or secondary reference for the primary calligraphic example.

شكر و تقدير

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم

النبيين وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "هلال محمد السلام"

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي وتوجيهاته القيمة.

شكر وتقدير كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة وكل الأساتذة الذين كان

لهم الفضل خلال مشوارنا الدراسي.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى كل الأصدقاء والأصدقاء...

أنيس - محمد

الفهرس

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
أ - هـ	مقدمة عامة.....
40-02	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات.....
03	المطلب الأول: مفهوم النظام.....
07	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات.....
11	المطلب الثالث: نظم المعلومات.....
15	المبحث الثاني: المحاسبة كمصدر للمعلومات.....
15	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة وأهدافها.....
17	المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية.....
20	المطلب الثالث: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات.....
22	المبحث الثالث: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبية.....
23	المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.....
28	المطلب الثاني: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية.....
30	المطلب الثالث: مكونات وفروع نظام المعلومات المحاسبية.....
35	المطلب الرابع: تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي.....
40	خلاصة.....
86-41	الفصل الثاني: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار المالي
42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.....
43	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.....
47	المطلب الثاني: أشكال أساليب وأنواع اتخاذ القرار.....
52	المطلب الثالث: نماذج اتخاذ القرار.....
56	المطلب الرابع: الصعوبات والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.....
58	المبحث الثاني: القرارات المالية الإستراتيجية.....
59	المطلب الأول: قرار التمويل.....
65	المطلب الثاني: قرار الاستثمار.....
69	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح.....

72	المبحث الثالث: جودة نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار المالي.....
72	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.....
74	المطلب الثاني: الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.....
80	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.....
83	المطلب الرابع: نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في اتخاذ القرارات المالية.....
86	خلاصة.....

126-94

الفصل الثالث: تأثير نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل

88	تمهيد.....
89	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....
89	المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة.....
90	المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية.....
91	المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة.....
97	المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.....
97	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.....
102	المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمنجروف-سمرنوف).....
102	المطلب الثالث: تحليل الفقرات و اختبار فرضيات الدراسة.....
117	المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة.....
120	خلاصة.....
121	خاتمة عامة.....
125	قائمة المراجع.....

قائمة الأشكال والجداول

الملاحق

الملخص

الهيئة العامة

تمهيد .

يعيش العالم تطورات هائلة في مختلف المجالات، ولقد ساءرت المحاسبة تلك التطورات وخرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر التقليدية وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات، ومن هنا جاء التركيز على نفعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات وبما أن توفير تلك المعلومات بالجودة والتكلفة الاقتصادية المطلوبة يمثل وظيفة أساسية من وظائف نظام المعلومات المحاسبي فإنه يتوجب على هذا الأخير أن يتمتع هذا بالكفاءة والفعالية اللازمة لتحقيق ذلك وإخراج هذه المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية.

وتعتبر القرارات المالية الركييزة الأساسية داخل المؤسسة لما لها من أهمية كبيرة، إذ يسعى من خلالها متخذ القرار المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة ونموها بالإضافة إلى توفير سيولة كافية لمواجهة الالتزامات الدورية ومحاولة سداد الديون في تواريخ استحقاقها وضمان تحقيق مستوى مقبول من الأرباح بالإضافة إلى تحقيق تشغيل فعال وتحمل لمصاريف وأعباء مما يمكن ضمان استمرارية بقاء المؤسسة،

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات المناسبة والرشيذة من أصعب المسؤوليات في المؤسسة خاصة المالية منها ولذلك فإن الإقبال على اتخاذ مثل هذه القرارات يحتاج إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، تمنح ثقة أكبر للمسير المالي أو متخذ القرار في الاعتماد عليها، وهنا يأتي دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة كونه المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه أصحاب صنع القرار للحصول على تأكيدات بشأن المعلومات المنتجة من قبل الإدارة المالية والتي تستعمل لاحقا في عملية اتخاذ القرار المالية المختلفة.

1. الإشكالية.

من أجل الالمام بالجانب النظري ومحاولة فهم تأثير نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة قمنا بتوزيع استبيان البحث على عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل وذلك لمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

❖ ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

على مستوى ولاية جيجل؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية و العمل على الإحاطة بالجوانب المشكلة للموضوع نتوقف للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

❖ ما المقصود بنظام المعلومات و نظام المعلومات المحاسبي؟

❖ كيف يعمل نظام المعلومات المحاسبي لإخراج المعلومات المحاسبية؟



- ❖ ما هي المبادئ والمقومات التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي ؟
- ❖ ما المقصود بجودة المعلومات وما هي الخصائص النوعية لجودتها؟
- ❖ ما هو مفهوم القرار واتخاذ القرار؟
- ❖ ماذا نعني بالقرارات المالية؟ وما هي أنواعها؟
- ❖ كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية؟
- ❖ ما مدى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل؟
- ❖ ما مدى رشادة القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل؟

2. فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات سنعتمد عليها في بحثنا، والتي سنقوم بتأكيداها أو نفيها أثناء الدراسة و تتمثل فيما يلي:
- ❖ المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تمتاز بالجودة العالية.
- ❖ القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.
- ✓ قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.
- ✓ قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.
- ✓ قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل تتميز بالرشادة.
- ❖ هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل.
- ❖ توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لإجابات المبحوثين حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية تعزى إلى العوامل الشخصية.
- وللإجابة على هذه الإشكالية اقتضت الضرورة القيام بدراسة ميدانية عن طريق استبيان موجه لمجموعة من المدراء والمحاسبين و الموظفين الإداريين.

3. أهمية الموضوع.

- إن لهذا الموضوع أهمية بالغة و المتمثلة في إبراز الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي باعتباره جزءا مهما في المؤسسة ولدى الأطراف الخارجية وخاصة في الوقت الحالي، وكذلك مدى تأثيره في إظهار أهمية جودة المعلومات المحاسبية والتي بدورها تلبي رغبات متخذي القرارات المالية في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة .



كما تكمن أهمية الموضوع في الإطلاع العملي على واقع المؤسسة الجزائرية من خلال دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل، وواقع تأثير نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية بها.

4. أهداف الدراسة.

ترمي هذه الدراسة للوصول إلى عدة أهداف أهمها:

- ❖ التعرف على نظام المعلومات المحاسبي أهميته وخصائصه.
- ❖ الوقوف على طريقة عمل النظام المحاسبي والمبادئ والمقومات التي يقوم عليها.
- ❖ التعرف على تصنيفات القرارات وأساليب إتخاذها.
- ❖ عرض القرارات المالية الاستراتيجية.
- ❖ توضيح وابرار دور نظام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية.
- ❖ معرفة مدى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل.
- ❖ معرفة مدى رشادة القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل.
- ❖ التعرف على مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل

5. أسباب اختيار الموضوع.

- كانت عملية اختيار الموضوع نتيجة لتضافر عدة عوامل اعتبارات تمثلت في ما يلي:
- ❖ أهمية الموضوع البالغة خاصة بعد التحولات الاقتصادية والأزمات المالية؛
 - ❖ تشكل نظم المعلومات المحاسبية اليوم المصدر المهم والرئيسي لتغذية مختلف عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتي تمكنه من جمع وتخزين وتحليل المعلومات وكيفية التعامل معها.
 - ❖ الميل الشخصي إلى المواضيع المتعلقة بالمحاسبة والمالية.
 - ❖ معرفة مجال المحاسبة والتعرف على ما يحيطها من إجراءات.
 - ❖ كون موضوع الدراسة له علاقة بمجال التخصص.

6. المنهج المتبع.

تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي في الفصول النظرية، القائمة على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل التطبيقي التي تم فيه دراسة

عينة من المؤسسات الاقتصادية بجيجل على استخدام منهج دراسة حالة القائم على الاستقراء والاستبيان في الدراسة التطبيقية، كما استخدمنا في الدراسة:

❖ **الأدوات الإحصائية:** كالمدى، الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي، إختبار التوزيع الطبيعي، التباين... إلخ

❖ **برامج معلوماتية:** برنامج spss الإصدار 20 و برنامج Excel في تحليل وعرض الاستبيان.

7. حدود الدراسة: تتمثل الحدود الزمنية والمكانية لدراستنا في:

❖ **الحدود الزمنية:** تحددت الدراسة الميدانية من: 2015/04/07 إلى 2015/05/21.

❖ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية بولاية جيجل وذلك بتوزيع إستبانة الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية.

8. هيكل البحث.

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي يعكس دراسة حالة وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة بالإضافة إلى جملة من التوصيات .

❖ **الفصل الأول بعنوان نظم المعلومات المحاسبية وتضمن ثلاثة مباحث مقسمة كالتالي:**

المبحث الأول تناولنا في هذا المبحث مفهوم النظام المعلومات، وفي المبحث الثاني تناولنا تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن أساسيات نظام المعلومات المحاسبية

❖ **الفصل الثاني بعنوان مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار المالي وهو مقسم إلي ثلاثة مباحث كالتالي:**

المبحث الأول يتناول هذا المبحث ماهية عملية اتخاذ القرار أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة القرارات المالية الإستراتيجية وفي المبحث الثالث تناولنا في هذا المبحث جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات المالية.

❖ **الفصل الثالث:** تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال إعداد استبيان و توزيعه على عينة الدراسة المتمثلة في المدير العام والمديرين الماليين والمحاسبين و المدقق الداخلي في مجموعة من المؤسسات للوقوف علي مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS".

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول نظام المعلومات

المحاسبية

تمهيد:

قد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة لعديد من العوامل والمتغيرات، خاصة ونحن نعيش في عصر ثورة علمية جد متطورة ولا جدال في أن النظام المحاسبي هو نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة اقتصادية. وأمام التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم أصبحت المعلومة المحاسبية أكثر أهمية بحيث أصبحت موارد اقتصادية لها قيمة كبيرة بالنسبة للوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث تتعامل مع المعلومات على أساس قيمتها ومدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت، خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل والتحالفات، وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات. وعلى ضوء ما ذكر سنتناول في هذا الفصل نظام المعلومات المحاسبية بشيء من التفصيل والتوضيح على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات.

المبحث الثاني: المحاسبة كمصدر للمعلومات.

المبحث الثالث: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات.

أصبحت نظم المعلومات تمثل جزءاً هاماً من حياتنا المعاصرة، خاصة استخدامات هذه النظم التي توسعت لتشمل عدة ميادين فهي تعتبر بمثابة المصدر الأساسي لتزويد ادارة المؤسسة بالمعلومات الضرورية لتسيير شؤونها، وحتى يمكننا فهم ماهية نظام المعلومات تطرقنا في هذا المبحث الى أهم التعاريف والمفاهيم المرتبطة بنظام المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم النظام.

تستخدم كلمة نظام في مجالات متعددة فمثلاً نظام الاتصالات أو النظام القانوني أو النظام الاقتصادي، النظام الإداري وغيرها، وعلى هذا الأساس تبدو كلمة نظام في ضوء ما تقدم متعددة المعاني والاستخدامات. أولاً: تعريف النظام وشروطه.

ان مصطلح النظام من المصطلحات الشائعة والمستخدمة بكثرة في المجالات الاقتصادية ولذلك نجد صعوبة في وضع تعريف محدد للنظام فقد ظهرت عدة تعريفات له نذكر منها:

❖ "مجموعة من الاجزاء التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة الخارجية، تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام"¹.

هذا التعريف يقدم النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المترابطة فيما بينها.

❖ "النظام إطار شامل يتضمن مجموعة من العناصر والمبادئ والقواعد التي تتفاعل فيما بينها وفق سلسلة من الاجزاء لتحقيق اهداف عامة"².

قدم هذا التعريف شرحاً بسيطاً للأجزاء المذكورة في التعريف السابق حيث قدمها على أساس أنها مجموعة من القواعد والمبادئ.

❖ "هو إطار متكامل له هدف محدد وهو يقوم بالتنسيق بين الموارد اللازمة لتحويل المدخلات الى مخرجات، وقد تكون هذه الموارد خامة او آلات او طاقات وذلك حسب نوع النظام"³.

هذا التعريف قدم النظام على أساس أنه مجموعة من المدخلات والمخرجات التي تختلف حسب نوع النظام وتمر بعدة مراحل تشغيل لتحقيق الهدف المقصود.

❖ "النظام عبارة عن مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال ...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف البيئية المحيطة"⁴.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظام المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 14.

² هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 27.

³ ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 9.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 15.

وبصفة عامة يمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من العناصر والأجزاء التي تعمل في إطار معين وتكون متفاعلة مع بعضها البعض في سعيها لتحقيق هدف النظام الذي تعمل ضمنه، كما تتعامل هذه العناصر مع نظام أكبر وأشمل هو البيئة أو المجتمع الذي يعمل فيه النظام.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نضع شروط للنظام كالآتي:

- مجموعة من العناصر والأجزاء التي يمكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما، تبعاً لطبيعة النظام.
- التماسك و الترابط بين هذه العناصر والأجزاء بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض.
- السعي لتحقيق الهدف أو الأهداف المسطرة والمحددة مسبقاً حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء والعلاقات مع بعضها البعض.

ثانياً: أجزاء النظام وأنواعه.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عدة أنواع للنظم وهي تتكون من جملة من الأجزاء .

1. أجزاء النظام: يمكن تقسيم النظام حسب التعريف السابقة إلى ما يلي¹:

❖ **مجموعة:** يعني ذلك أن النظام عبارة عن أجزاء غير مستقلة تعمل معا كوحدة متكاملة وهذه الأجزاء مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، فالنظام مكون من مجموعة من الأشخاص والآلات والملفات والخاصة بتشغيل البيانات التي تسعى لخدمة النظام؛

❖ **الأجزاء:** تشير إلى العناصر الأساسية المكونة للنظام وهي:

✓ **المدخلات:** تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام وقد تكون هذه المدخلات متمثلة في المواد الأولية، عمالة، رأس المال ... وهناك نوعين من المدخلات:

- مدخلات منتظمة يتسلمها النظام من مصدر معين مثل تنبؤات المبيعات التي يستلمها قسم الإنتاج من قسم المبيعات؛

- مدخلات محتملة غير منتظمة حيث يختار النظام واحداً فقط من بين البدائل المتاحة في البيئة الخارجية؛

✓ **التشغيل:** وهو العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات ويمثل التشغيل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية؛

✓ **المخرجات:** هي الناتج النهائي من النظام الذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى، وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط أو خدمة أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات.

ويمكن جعل مفهوم النظام أكثر إفادة بإضافة مكونين آخرين هما التغذية العكسية والرقابة²:

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5-7.

² عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

✓ **الرقابة (controlling):** يتطلب الحصول على مخرجات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المخرجات وفق المعايير المفترضة في تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات؛

✓ **التغذية العكسية (feedback):** هي عملية قياس ردة فعل المستخدمين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه ولكن بعض المخرجات لا تلائم حاجات المستخدمين، فيطلب إحداث تغييرات في النظام. هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، وبالتالي تعمل على تقويم عمل النظام وتصحيح الأهداف في حالة عدم ملائمتها للأغراض التي أنشأت من أجلها.

2. أنواع النظم: هنالك أربع أنواع رئيسية للنظم حيث يمكن تصنيف أي نظام ليكون واحد منها:

❖ **النظم المفتوحة والنظم المغلقة:** وذلك على حسب درجة تعامله مع البيئة الخارجية ونميز¹:

✓ **النظام المفتوح:** وهو النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة، يتأثر بها ويأثر فيها ويعتبر وجود أي نظام مفتوح معتمد بشكل رئيسي على العلاقات المتبادلة بينه وبين بيئته فهو يحتاج بعض المدخلات من بيئته ليقوى على الاستمرار ويعطي نتائج إلى بيئته كنتيجة للعمليات التي يقوم بها ومن الأمثلة على النظام المفتوح نظام الإنسان، نظام الحاسب الآلي ونظام المعلومات حيث أن هذه النظم تتبادل علاقات مستمرة بين كل منها وبين بيئته.

✓ **النظام المغلق:** وهو النظام المعزول (المفصول) تماماً عن البيئة المحيطة به ولا توجد أي روابط خارجية بين النظام وأنظمة البيئة المحيطة به وعلاوة على ذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تكون عديمة التأثير على النظام وإجراءات تشغيله ويعتبر النظام المغلق حالة نظرية أكثر منها واقعياً.

✓ **النظام المغلق نسبياً:** هو النظام الذي يتلاعب مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة ومعروفة وقابلة للتحكم فيها، كما تتوفر لهذا النوع من الأنظمة خاصية إمكانية التحكم في تأثير متغيرات البيئة على إجراءات تشغيله ويعتبر ناتج تفاعلات البيئة مع مثل هذا النظام بمثابة مدخلات النظام، كما أن ناتج تأثير النظام على البيئة المحيطة يعتبر مخرجات النظام.

❖ **النظم الطبيعية والنظم الاصطناعية:** يعرف النظام الطبيعي على أنه النظام الذي لا دخل

للإنسان في وجوده بل هو من صنع الله سبحانه وتعالى مثل الكون والشمس ... إلخ أما النظام الاصطناعي فهو من صنع الإنسان باستخدام الموارد والعناصر والأسباب التي سخرها الله له².

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص 24:23.

² أحمد حسين علي حسين، تحليل وتصميم النظم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 38-40.

❖ **النظم البسيطة والمعقدة:** تتوقف درجة بساطة النظام وتعقيده بعدد النظم الفرعية العاملة في النظام وعلى درجة تعدد وتنوع العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية، فكلما كثر عدد النظم الفرعية وتنوعت كلما زادت درجة تعقيد النظام الأساسي وبالتالي يجب أن يكون هناك فهم كامل للعلاقات المتشابكة حتى يمكن إدارة وتشغيل هذا النظام¹.

❖ **النظم الاحتمالية والنظم المحددة:** يعرف النظام الاحتمالي بأنه ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات، بمعنى أنه لا يمكن معرفة على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته، ومن ناحية أخرى يكون النظام محددًا إذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما ستكون عليه حالات النظام ومخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات².

ثالثاً: نظرية النظم.

تعد نظرية النظم من أهم الاتجاهات المعاصرة في الإدارة والتنظيم التي تهدف إلى تحديد عناصر المنظمة وتفسير آلية عملها، فقد ظهرت فكرة النظم على يد عالم الأحياء الألماني لودوينغ فان بيرلنفي عام 1937 وأطلق عليها اسم النظرية العامة للنظم وتقدم النظرية إطار متكامل لدراسة الأنظمة المعقدة ذات الطبيعة المختلفة ويشتمل إطار النظرية على مجموعة من الأسس الفلسفية والمنهجية والعلمية والتطبيقية كما يتضح من اسم النظرية أن السمة الأساسية هي توفير أسس علمية موحدة لدراسة مختلف أنواع الأنظمة معقدة التركيب مهما كانت طبيعتها ولذلك يمكن اعتبار النظرية العامة للنظم إحدى الأدوات العلمية والمنهجية التي يمكن استخدامها في دراسة الموضوعات المعقدة في جميع حقول المعرفة (الهندسة، الطب، الاقتصاد، وغيرها) .

وبفضل النظرية العامة للنظم يمكن الاستفادة من المعارف التي يتم التوصل إليها في حقل علمي معين للمساعدة في دراسة الحقول العلمية الأخرى من خلال عمليات الإسقاط والنقل لتفسير العمليات الجارية في هذه الحقول³.

1. خصائص النظرية العامة للنظم:

ويمكن تلخيص أهم خصائص النظرية العامة للنظم فيما يلي⁴:

❖ **العمومية:** وتتمثل في إمكانية استخدام مفاهيم ومداخل ومنهجيات النظرية لدراسة جميع الميادين والحقول العلمية؛

❖ **الدقة:** إن المصطلحات والتعاريف المستخدمة في النظرية العامة للنظم ذات معاني محددة ودقيقة؛

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² المرجع السابق، ص 25.

³ المرجع السابق، ص 21.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- ❖ **الفائدة العلمية:** حيث أن استخدام النظرية العامة للنظم يمكن أن يؤدي إلى نتائج مفيدة عند دراسة العديد من النظم الموجودة في الحياة العملية وتركز النظرية العامة للنظم على:
 - ✓ فكرة تقسيم النظام إلى العناصر المكونة له بهدف دراستها بشكل متكامل يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة interrelation ship بين هذه العناصر؛
 - ✓ اختلاف خصائص وطبيعة النظام ككل عن خصائص وطبيعة الأجزاء المكونة له؛
 - ✓ اجتماع عناصر النظام في إطار عام بضيف خصائص جديدة للنظام لا يمكن أن تتوفر في عناصره إذا عملت كلٌّ منها بشكل منفرد؛
 - ✓ التغيير أو التبديل في عناصر النظام يحدث تأثير في العناصر الأخرى المرتبطة به ضمن النظام.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات

تعتبر كل من المعلومات والبيانات مكونات أساسية لنظم المعلومات وغالباً ما يتم استعمالها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة ويقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، وتجدر الإشارة وجوب إلى التفريق بين المفهومين وذلك كتمهيد لدراسة نظم المعلومات المحاسبية.

أولاً: تعريف البيانات المعلومات. غالباً ما ترد كلمة بيانات مكان كلمة معلومات أو العكس، أي يتم استخدامها بمعنى واحد، ولتوضيح الأمر أكثر سوف نتطرق إلى تعريف كلٍّ منهما على حدى.

1. تعريف البيانات:

- ❖ " البيانات هي عبارة عن تغيرات لغوية أو رياضية أو رمزية أو مجموعة منها، تشير إلى أي حقائق خام أو مشاهدات والتي تصف ظاهرة معينة " ¹.
- ❖ " هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج " ².
- ❖ " حقائق أولية وأرقام إذا ما تم تجميعها معاً فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات " ³.
- أي البيانات هي تعبير عن حقائق أولية ومفاهيم في شكل تغيرات رياضية أو رمزية وتعتبر مدخلات لنظام المعلومات
- ❖ " وقد عرّفت البيانات بأنها تلك الحقائق التي لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها بما لا يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار، وقد تكون في شكل فاتورة أو وثيقة أو أرقام، أو غير ذلك من الوسائل الكفيلة بالوصف والتعبير عن شيء أو حدث معين " ⁴.

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 68.

² عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ السيد عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 15.

⁴ محمد الفيومي محمد ، احمد حسين حسين، تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 19.

مما سبق يمكن استنتاج أن البيانات هي عبارة عن حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلاً أي هي نوع من المواد الأولية تمثل المدخلات في نظم المعلومات وليس لها أثر واضح في اتخاذ القرارات وتمتاز بكونها غير منظمة.

2. تعريف المعلومات:

❖ " هي عبارة عن بيانات وضعت في محتوى ذات معنى وذلالة لمتلقيها بحيث يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها ولأنها تحقق منفعة، أو هي بيانات تم تشغيلها ومعالجتها بطريقة ما لمساعدة متلقيها على اتخاذ قرار"¹.
يتضح لن من خلال هذا التعريف أن المعلومات ناتجة عن البيانات التي تم معالجتها وفق خطوات مدروسة، أي المعلومات هي نتاج تشغيل البيانات المتحصل عليها من أجل استخدامها في اتخاذ قرار ما.
❖ " تعرف المعلومات بأنها البيانات المنظمة والمعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يستعملها ولذلك فإن للمعلومات قيمة حقيقية للمستخدم وتزيد من معرفته حول حادث معين أو اتخاذ خطوة ما"².
يبين هذا التعريف بأن المعلومات تضيف قيمة حقيقية لمستخدمها حول الموضوع الذي يراد اتخاذ القرار بشأنه.
❖ " كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل لمستخدمها، بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية"³.

❖ " المعلومات هي ما يمثل الحقائق والآراء والمعرفة المحسوسة في صورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية"⁴.
تمثل المعلومات المنتج النهائي لنظام المعلومات والتي تذهب إلى البيئة المحيطة بعد أن كانت عبارة عن بيانات خام تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: مصادر البيانات

تتعدد مصادر البيانات من مصادر وثائقية وميدانية ومن شبكات المعلومات، وبنوك وقواعد البيانات وفيما يلي شرح مختصر لكل منها⁵:

1. **المصدر الوثائقي:** ويشمل البيانات المنشورة والمحفوظة والتي تجمع من أجهزة الدولة أو الهيئات العلمية أو مراكز البحوث من أمثلتها.

❖ الإحصائيات والمنشورات التي تصدر عن أجهزة الإحصاء والدوائر والمؤسسات المختلفة والمتعلقة بجميع الفعاليات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

❖ الكتب والمطبوعات المتوفرة في المكتبات الرسمية والعامة.

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس مرجع سبق ذكره، ص 69.

² محمد نور برهان، أنظمة المعلومات الإدارية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص 30.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ زياد محمد الشمران، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 14.

⁵ المرجع السابق، ص 15، 16.

2. المصدر الميداني: وهو الحصول على البيانات من مصدرها الأصلي خاصة عندما يتعذر الحصول عليها من مصدرها التاريخي أو عدم وضوحها ودقتها ويتم ذلك إما عن طريق:

- ❖ المقابلات الشخصية مع وحدات المجتمعات المعنية وبموجب استمارة إحصائية أعدت لهذا الغرض.
- ❖ التجربة والتسجيل أي القيام بالتجربة ثم القيام بتسجيل النتيجة المتوصل إليها.
- ❖ المشاهدة الحية أو المباشرة للوحدات والقيام بجمع البيانات.

3. شبكة المعلومات وبنوك وقواعد البيانات: وهي الحصول على بيانات من عدد من البوك العالمية أو الإقليمية أو المحملة على الحسابات الخاصة أو هن طريق الربط مع الشبكات العالمية للإنترنت.

ثالثاً: العلاقة بين البيانات والمعلومات

تعتبر البيانات بمثابة المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وإذا طبقنا مفهوم النظم على تلك العلاقة فإن البيانات تمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على مخرجات والمتمثلة في المعلومات التي ينتجها النظام والشكل التالي يوضح ذلك¹:

والبيانات في هذا النظام تمثل حقائق خاصة بالأحداث التي تتم داخل المنظمة أو خارجها، أما معالجة البيانات فهي عبارة عن ترتيب لتلك البيانات بطريقة معينة بحيث تتحول إلى حقائق ذات معنى وقيمة وبالتالي يمكن استخدامها، والجدير بالذكر أن عملية معالجة وتشغيل البيانات تتطلب ضرورة توفير عناصر معينة كالألات والمعدات المستخدمة في التشغيل وأيضاً معرفة الأفراد الذين يقومون بتلك العملية بالطرق والإجراءات المتبعة لتشغيل تلك البيانات.

الجدول رقم (01): الفرق بين البيانات والمعلومات

الرقم	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
1.	طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
2.	موقعها في النظام	تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
3.	مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
4.	دالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية كبيرة
5.	قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
6.	أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية
7.	العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد رابط بينهما	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

المصدر: القطناني خالد، أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية، 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة ادارية، الجامعة الأردنية، الاردن، ص 31.

¹ إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 42، 43.

رابعاً: أهمية المعلومات وخصائصها.

1. أهمية المعلومات : لم يعد هناك شك بأن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مورداً جديداً ورئيسياً لأي منظمة بغض النظر عن نشاطها أو حجمها ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلياً ؛ وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرار بالنسبة للإدارة الحديثة فلم تعد القرارات التي تتخذها الإدارة على جميع مستوياتها تعتمد فقط على الخبرة والحدس أو التخمين وفي هذا الصدد يرى البعض أن 90% من القرار الجيد يتمثل في معلومات دقيقة وأن حوالي 10% يتمثل في الخبرة والتقدير الشخصية أو الطموحات فالمعلومات هي بمثابة الوقود أو الطاقة اللازمة للإدارة عند أداء وظائفها الإدارية الأساسية من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة، وعند ممارسة أنشطة المنظمة الأساسية مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية وغيرها¹.

2. خصائص المعلومات: أوضحت التعاريف السابقة لكلّ من البيانات والمعلومات أن مخرجات النظام لن تعتبر معلومات إلا إذا كانت ذات معنى مفيد لمستخدم هذه المخرجات ولا شك أن درجة الفائدة ستوقف على مقدار الإضافة المعرفية وحتى يحدث ذلك يجب أن تتوافر في المعلومات جملة من الخصائص²:

❖ **الملائمة:** بمعنى أن تتناسب المعلومة مع الغرض الذي أعدت من أجله ويمكن الحكم على ذلك بمدى ارتباطها بموضوع القرار؛

❖ **الوقتية:** بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة؛

❖ **السهولة والوضوح:** أي يجب أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها ولا تتضمن أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية أو معادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدميها أن يفهمها. فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة ومقدمة في الوقت المناسب لمتخذ القرار؛

❖ **الصحة والدقة:** يقصد بذلك أن تكون حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم احتوائها على أخطاء أثناء إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات؛

❖ **الشمول:** بمعنى أن تغطي المعلومات المقدمة كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة التي يراد أن يتحد بشأنها القرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي أي لا يضطر مستخدمها إلى إجراء عمليات تشغيل إضافية عليها؛

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 80،79.

² أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-53.

❖ **القبول:** من حيث الشكل والمضمون حتى تلقى قبول عند استخدامها فمن حيث الشكل يمكن أن تكون في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة أو بشكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة فلا تكون مختصة بكثير فتفقد معناها ولا تكون مفصلة بالقدر اللازم مما يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم؛

كما يمكن إضافة الخاصيتين التاليتين:¹

❖ **التكلفة:** يجب أن يكون العائد المتوقع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها؛

❖ **القابلية للقياس:** أي يمكن الحصول عليها في أي وقت أكثر من مرة وبالتالي التحقق من صحتها.

المطلب الثالث: نظم المعلومات ومقومات نجاحها

تعد نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة الداخلية، وبين المنظمة والبيئة الخارجية وبالتالي إيجاد التنسيق المتكامل بين احتياجات المنظمة ومواردها وبين العوامل البيئية الداخلية والخارجية.

أولاً: تعريف نظام المعلومات.

هنالك عدة تعاريف لنظام المعلومات نذكر من بينها:

❖ " إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والمادية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) بغرض تحقيق أهداف المشروع"².

من خلال هذا التعريف يتبين أن نظام المعلومات هو جملة من العمليات والإجراءات التي تحول البيانات إلى معلومات.

❖ يعرف نظام المعلومات بأنه " مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتحويل إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم"³.

يضيف هذا التعريف نقل المعلومات وإيصالها إلى المستخدمين من أجل تسهيل الحكم على القرارات التي هم بصدد اتخاذها.

❖ "هو مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدويا أو آليا على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها ومن ثم توصيلها للمستفيد منها"⁴.

¹ محمد نور برهان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁴ سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

❖ " مجموعة الطرق والعمليات والمعطيات والبرامج المنظمة لمعالجة المعلومات"¹.

من جملة التعاريف السابقة نستطيع القول أن نظام المعلومات هو مجموعة من الموارد البشرية والمادية والآلية التي تعمل نحو تحقيق هدف معين وهو إمداد الفئات المختلفة داخل المنشأة وخارجها بالمعلومات التي تحتاجها بالشكل والكمية المناسبة، عن طريق عمليات التشغيل التي تطرأ على البيانات الداخلة إليه من أجل تلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين أو متخذي القرارات.

ثانياً: عناصر نظام المعلومات

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات تلك الأجزاء التي تدخل في تكوينه وتضمن القيام بوظائفه بالشكل السليم وتنقسم إلى ما يلي²:

1. الأجهزة: يمكن ان تتضمن الأجهزة كل من وسائل الاتصال المختلفة، آلات الكتابة، الآلات الحاسبة، الحاسوب الإلكتروني بأجزائه المختلفة والمكاملة مثل وحدة التشغيل المركزية، أجهزة المدخلات والمخرجات ووسائل الاتصالات، وسائل النسخ؛

2. وسائل حفظ وتخزين البيانات: وهي عبارة عن كل ما يسمح بتخزين البيانات مثل الملفات، المستندات المكتوبة، وآلات التصوير في النظم اليدوية إضافة إلى الأسطوانات الممغنطة والأقراص الصلبة؛

3. البرامج: وهي من الأجزاء المادية لنظم المعلومات المبنية على أساس الحسابات الإلكترونية فقط، ويمكن التمييز بين نوعين من البرامج:

❖ **برامج النظام:** هو ما يستطيع الحاسب أن يفعله ويعدها منتجو الحواسيب؛

❖ **برامج تطبيقية:** هي ما يطلب من الحاسب أن يفعله وتكون خاصة بالوظائف المعينة مثل البرامج الخاصة بالأجور، الضرائب. والمستخدم هو الذي يعدها؛

4. قاعدة البيانات: هي الوعاء الحاوي للبيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي تدخل في عملية التشغيل باعتبارها المادة الخام التي ستطبق عليها البرامج للحصول على المعلومات؛

5. إجراءات التشغيل: وهي من الأجزاء المادية للنظام كونها تكون مطبوعة في كتيبات تدعى دليل التشغيل، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الإجراءات إحداها لمستخدمي النظام وهو يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها إضافة إلى تعليمات استخدام وتشغيل الحاسوب الآلي، أما الثاني خاص بالعاملين المشغلين للحواسيب الآلية؛

¹ إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 15.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19، 18.

6. العنصر البشري: يتضمن محالي ومصممي النظم وواضعي البرامج، المشاركين في عملية تصميم وتحليل وتنفيذ وتطوير نظم المعلومات، إضافة إلى الأفراد المسؤولين عن جمع وحصر البيانات وإعداد المعلومات.

ثالثا: وظائف نظام المعلومات.

سبق أن أشرنا إلى الهدف الأساسي لنظم المعلومات وهو إنتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وأن البيانات هي المدخلات الأساسية لنظم المعلومات لذلك لابد من دراسة وظائف نظم المعلومات والتي تبدأ بتجميع البيانات وتنتهي بإنتاج المعلومات.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات إلى خمسة وظائف رئيسية هي¹:

1. تجميع البيانات: وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة والخطوة الأولى هي جذب البيانات لنظام المعلومات وقياسها في حالة ما إذا كانت كمية وبعد ذلك يتم تسجيلها بكتابة ما يسمى بمستندات المصدر ويحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية وأخيرا يتم نقل البيانات من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

2. تشغيل البيانات: لتحويل البيانات إلى معلومات يجب القيام بعدة عمليات إضافية، فيتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى، بعد ذلك يتم تجميع البيانات في مجموعات حسب الأنشطة المنبثقة عنها وترتيبها وفقا لأسس معينة، وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فإنه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج معلومات جديدة. والتقرير عنها يكون بتقديم نتائج العمليات السابقة والتي أصبحت عبارة عن معلومات يمكن الاستفادة منها لمتخذي القرارات بالشكل والمضمون والوسيلة المناسبة.

3. إدارة البيانات: تتكون هذه الوظيفة من ثلاث خطوات رئيسية، تخزين تحديث واستدعاء.

فالتخزين يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقديم البيانات المخزنة تاريخ الأحداث وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط. ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصفة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الاقتصادية والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، لتتماشى والوضع الحالي للوحدة الاقتصادية.

أما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزنة لإجراء المزيد من عمليات التشغيل عليها أو استخراج النتائج منها، وتعتبر هذه الخطوة أساسية في نظام المعلومات لاستحالة معالجة كل البيانات دفعة واحدة فور الحصول عليها وبالتالي يجب تخزينها واسترجاعها وقت الحاجة إليها.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22، 19.

4. رقابة وحماية المعلومات: قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تُفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل وهكذا ولذلك فإن أحد الوظائف العامة لنظام المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، والإجراءات التي تساعد على تنفيذ هذه الوظيفة يجب أن تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات، والخطوة الخاصة بالمصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات وهناك خطوات رقابية ومقاييس أمان مثل التفويض وأسلوب التسوية، التحقق وغيرها من أساليب الرقابة.

5. انتاج المعلومة: الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هو وضع المعلومات في يد المستخدمين المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، ويتم ذلك وفق خطوتين أساسيتين هما:

❖ تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين.

❖ ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

6. الإجراءات: وهو تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات وقد يتم إنجازها يدويا أو عن طريق الحاسب الآلي أو خليط بينهما.

رابعاً: مقومات نجاح نظم المعلومات.

1. قيمة نظم المعلومات: هي تلك القيمة التي يضيفها نظام المعلومات للوحدة الاقتصادية مع مراعات رؤية الوحدة الاقتصادية ذاتها فيما يتعلق بالإنفاق اللازم للموارد اللازمة للنظام، ففي بيئة الأعمال المعاصرة يمكن قياس قيمة وفعالية نظام المعلومات من خلال عدة جوانب تشمل كل من مساهمته الاقتصادية المضافة كنتيجة للفرق بين منافع النظام وتكلفته، وقدرته على توفير معلومات استراتيجية، وقدرته على تحقيق التكامل والاتساق بين كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرته على المساعدة في اكتساب ميزة تنافسية في السوق¹.

وحتى يكون نظام المعلومات ذا كفاءة وفعالية يجب أن يحدد مقاييس ومحددات نجاح تطبيقه:

2. مقاييس نجاح نظم المعلومات: تتوقف درجة تحقيق نظام المعلومات لهدفه على وجهة نظر مستخدميه وهناك ثلاث مقاييس تحدد نجاح تطبيق نظم المعلومات وهي²:

❖ **مقاييس أداء النظام:** النظام يجب أن يكون مستخدماً لكي يصبح مؤثراً ومدى إيجابية أو سلبية النتيجة تتوقف على خصائص النظام نفسه، فالاستخدام الاختياري للنظام يعتبر أكثر تعبيراً عن النجاح من الاستخدام الاجباري.

¹ السيد عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- ❖ **مقاييس درجة استخدام مخرجات النظام:** يشير الاستخدام إلى مقدار استهلاك المستخدمين لمخرجات نظام المعلومات وهو يعتبر الأداة التي يؤثر المستخدم من خلالها على أداء المعلومات.
- ❖ **مقاييس درجة الرضى على النظام:** فيشير النظام إلى قدرته على توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات والذي يمكن أن ينعكس على تحسين مستوى الاداء الناتج عن استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرار.

3. محددات نجاح تطبيق نظم المعلومات: تصنف هذه المحددات إلى¹:

- ❖ **عوامل تنظيمية:** تشمل متغيرات مثل درجة تدعيم الإدارة العليا للنظام درجة النضج التنظيمي لنظم المعلومات، درجة مشاركة المستخدمين في بناء وتطوير النظام والمناخ التنظيمي.
- ❖ **عوامل بيئية:** تشمل متغيرات مثل درجة تغير وتعقيد بيئة العمل.
- ❖ **عوامل فردية:** تشمل متغيرات مثل السن مستوى التدريب المستوى الوظيفي، نمط اتخاذ القرار.
- ❖ **عوامل تكنولوجية:** تشمل متغيرات مثل درجة التعقيد الفني للنظام وسهولة الاستخدام.

المبحث الثاني: المحاسبة كمصدر للمعلومات.

بات الطلب على المعلومات المحاسبية في تزايد مستمر من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، حيث أضحت تحتل مكانة أساسية في تسيير وإدارة أي مؤسسة مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها، وفي هذا الإطار تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تهتم بتوفير المعلومات داخل المؤسسات، مما يساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة وأهدافها.

تعتبر المحاسبة من الوسائل الهامة والضرورية والتي تستخدم في تحقيق العديد من الأهداف، فطبيعة المحاسبة وأهمية دورها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يحتمان عليها أن تتصف بجملة من الصفات التي تسمح لها بأن تؤدي دورها كما يجب.

أولاً: تعريف المحاسبة.

لقد تعددت التعاريف التي وُضعت لمفهوم المحاسبة، وهذا راجع إلى التطورات التاريخية التي مرت بها المحاسبة وفيما يلي نستعرض بعض من تلك التعاريف:

- ❖ **عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المحاسبة في سنة 1941 على أنها " فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث".²**

¹ منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العدد، المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية والتطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 192، 193.

² سليمان عتير، دور الرقابة الجبانية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، محاسبة وجبانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص 3.

❖ كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المحاسبة على أنها " فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل - أو يحمل جزءاً منها على الأقل - طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات"¹.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على توضيح وتحديد طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

❖ كما تم تعريف المحاسبة على أنها "علم تحكمه مفاهيم وفروض ومبادئ وأهداف ووظائف ومعايير يتم الاسترشاد بها في تحقيق الإبداع الفني لتطبيق مراحل الدورة المحاسبية عن طريق تحليل المعاملات وقياس الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك تجسيدا في مراحل النظام المحاسبي من إدخال البيانات وتشغيلها واستخلاص نتائجها على شكل معلومات محاسبية تصاغ في قوائم مالية لكي تقدم إلى مستخدميها من أجل التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات."²

من خلال هذه التعريفات نستنتج أن المحاسبة تهتم بإثبات كافة معاملات المنشأة في الدفاتر اليومية والسجلات مع مراعاة جملة من المبادئ والقواعد التي تحكم سير العمليات واستخراج معلومات محاسبية متنوعة تساعد الأطراف المهتمة بها في تحقيق أغراض مختلفة.

ثانياً: أهداف ووظائف المحاسبة.

1. الأهداف: تتمحور الأهداف العامة للمحاسبة في النقاط التالية:³

❖ اختيار وتأسيس النظام المحاسبي الملائم لطبيعة عمل المشروع وكذلك اختيار السجلات التي يستعملها المشروع لإثبات عملياته وفقاً للمبادئ المحاسبية؛

❖ العمل على إعداد الحسابات الختامية للتوصل إلى نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة خلال السنة وذلك وفق الأصول المحاسبية المتفق عليها؛

❖ تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم؛

❖ تقديم البيانات المالية لإدارة المشروع أو غيرها من الحسابات التي تحتاجها كالدائنين والمساهمين والحكومة؛

❖ المساعدة في عملية الرقابة الداخلية وذلك لحماية أموال المنشأة وممتلكاتها الأخرى.

❖ المحاسبة كنظام للمعلومات تعمل على تحقيق مجموعة من العمليات نلخصها ببيان الأصول التي يمتلكها المشروع في نهاية السنة المالية والالتزامات التي يجب عليه سدادها وذلك من أجل تحديد المركز المالي للمشروع؛

2. الوظائف: المحاسبة كنظام للمعلومات تعمل على تحقيق مجموعة من العمليات كما يلي⁴.

¹ رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 24.

² كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 12.

³ إسماعيل يحيى التكريتي، وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 15.

⁴ السيد عبد المقصود بيان، محمد الفيومي محمد، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 3.

❖ **تسجيل العمليات المالية:** تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء نحو إنشاء نظام محاسبي يحقق للمؤسسة إنتاجا ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير نشاطها على الوجه الأكمل، كما تعتبر هذه العملية أيضا أداة نحو تحقيق وظيفة قياس ومتابعة نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

❖ **تبويب العمليات المالية:** تعتبر هذه الوظيفة، الخطوة الثانية في مهمة المحاسب نحو إنتاج البيانات، فمن خلال عملية التبويب يتضح المفهوم المحاسبي لأنها تسمح بخلق أسس ثابتة وموحدة تهدف حتما إلى تفادي احتمالات حدوث الأخطاء في إنتاج البيانات والمعلومات.

❖ **إنتاج التقارير وقياس النتائج:** تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة الناتج النهائي للنظام المحاسبي، ويمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات، وتحتاج الإدارة إلى هذه التقارير إما بصورة دورية أو في فترات خاصة حسب الحاجة إلى بعض المعلومات المالية.

❖ **تحليل النتائج وعرضها:** تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءا هاما في مهمة المحاسب نحو إنتاج التقارير أيضا، ولكن ما يميزها عن التقارير السابقة هي أنها تتميز بالدورية من ناحية، كما أنها تخضع لقواعد محاسبية يجب الالتزام بها.

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية.

تقوم المحاسبة على مجموعة من المبادئ تشكل في مجملها الإطار العام لنظرية المحاسبة والتي نشأت وتطورت نتيجة للجهود المبذولة في الميدان العلمي والعملية، وعرفت هذه المبادئ تطورا كبيرا نتيجة لجهود العديد من المنظمات، متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وصولا إلى الشكل الذي هي عليه الآن، فالتوصل إليها والسهر على احترام تطبيقها كانا من بين الأهداف الموكلة لمهنة المحاسبة، بهدف إرساء توافق في الممارسات المحاسبية وتوحيد شكل القوائم المالية خدمة لمختلف مستعمليها، ويمكن تقسيم أهم المبادئ إلى ثلاثة محاور رئيسية :

أولا: المبادئ الخاصة بالملاحظة

يمكن تلخيص المبادئ المتعلقة بالملاحظة في¹:

1. **مبدأ القيد المزدوج:** يعتبر من أقدم المبادئ التي وضعت الممارسات المحاسبية، فمنذ إرساءه من قبل عالم الرياضيات لوكا بسيولي (Luca Pacioli) سنة 1494، أجمع جل الباحثين في مجال الفكر المحاسبي على تبني هذا المبدأ والذي يعرف لحد الساعة قيولا عالميا، ويقضي مبدأ القيد المزدوج بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة مهما كانت طبيعتها في طرفين مدين ودائن شرط تساوي المبالغ المسجلة في الطرف المدين مع تلك المسجلة في الطرف الدائن.

2. **مبدأ الوحدة المحاسبية:** في المجال التطبيقي للمحاسبة تعتبر المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة بغض النظر عن أهدافها وطبيعتها القانونية، فهي تمتلك شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مالكيها وذمة مالية

¹ رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011، ص 17.

مستقلة عن ذمة أصحابها، لذا فهي مالكة لموجوداتها ومسؤولة عن التزاماتها اتجاه الآخرين، وأخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ عند التمييز بين ذمة المشروع وذمة الشركاء مهما كانت الطبيعة القانونية للشركة، شركات أشخاص أو شركات أموال.

3. مبدأ الاستمرارية: بمقتضى هذا المبدأ يرى المحاسبون أن الوحدة المحاسبية منذ تاريخ إنشائها واكتسابها الشخصية المعنوية وحدة مستمرة النشاط، ويعتبر هذا المبدأ أساسا لتبرير قواعد القياس والتقييم خاصة فيما يتعلق بالأصول الثابتة والديون، ففي نهاية السنة المالية تقوم المؤسسة بإعداد قوائمها المالية بافتراض استمرارية النشاط للسنوات الموالية، إذ هذا المبدأ يقضي بأن الممارسات المحاسبية تقوم على أساس أن المؤسسة الاقتصادية ستستمر في نشاطها على المدى الطويل على الأقل.

4. مبدأ الفترة المحاسبية: يعرف أيضا بمبدأ الفصل بين الدورات المحاسبية، ويقصد به تجزئة مدة حياة المؤسسة إلى فترات متتابعة يطلق عليها الدورة المحاسبية، عادة ما تكون سنة تبدأ بالفتح من جانفي وتنتهي في الواحد والثلاثون من ديسمبر، وينطلق هذا المبدأ من فرضية مفادها أن الوحدة المحاسبية مستمرة النشاط لذا فالتحديد الدقيق لنتائج نشاطها لا يمكن أن يتم إلا بعد نهاية مدة حياتها، وبما أنه عمليا لا يمكن الانتظار حتى انقضاء المؤسسة وتصفيتها لتحديد نتائجها وتوزيع الأرباح بين الشركاء وتحمل الأعباء، أصبح لزاما تجزئة مدة حياتها إلى فترات متتابعة تتحمل كل فترة أعباءها وتستفيد من إيراداتها.

ثانيا: المبادئ المتعلقة بالقياس

هنالك العديد من المبادئ المتعلقة بالقياس يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1. مبدأ ثبات وحدة النقود: Nominalisme: يعرف أيضا بمبدأ التكييف النقدي فمن بديهيات الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية التي تملكها الوحدة الاقتصادية تتكون من عدة عناصر (أراضي، مباني، آلات بضائع ... الخ) ، لذا أصبح لزاما استخدام وحدة القياس النقدي باعتبارها وحدة قياس متعارف عليها للتقييم وقياس التغيرات الحاصلة حيث أنه من الصعب معرفة قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال الاعتماد على وحدات قياس غير متجانسة.

2. مبدأ التكلفة التاريخية : يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها النماذج المحاسبية في التقييم وهو نتاج لمفهومين أساسيين هما مبدأ ثبات الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر، فبمقتضاه تقييم المؤسسة عناصر الذمة بقيمتها عند تاريخ حدوثها، وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية تكون أكثر صدقا وموثوقية ويمكن قياسها بموضوعية ويمكن التحقق منها، رغم أنها لا تأخذ في الحسبان التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة كظاهرة التضخم التي فتحت المجال للحديث عن التقييم بالقيمة العادلة أو السوقية².

¹ رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² JEAN-JACQUES FRIEDRICH, *Comptabilité Générale et Gestion des Entreprises – Comptabilité Financière*, 5 édition, Hachette Supérieur, Paris, France, 2007, p 56.

3. مبدأ الحيطة والحذر: (Prudence) تقوم الممارسات المحاسبية على أساس مبدأ الحيطة والحذر لتجنب خطر تحويل حالات عدم التأكد أثناء المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية إلى الدورات اللاحقة، فنقوم المؤسسة وفق هذا المبدأ بالتسجيل المحاسبي للتدني في قيم الأصول (اهتلاكات أو مؤونات) حتى إذا كانت غير متوقعة بينما لا يتم تسجيل الإيرادات إلا إذا تحققت فعلا.

4. مبدأ عدم المقاصة: (Non compensation) يقوم هذا المبدأ على أساس عدم جواز المقاصة بين أصول وخصوم المؤسسة أو بين إيراداتها وأعباءها فعلى سبيل المثال لا تجوز المقاصة بين الحسابات البنكية الدائنة والحسابات البنكية المدينة، أو بين التسبيق الذي يدفع للمورد وحقوق نفس المورد، كما يهدف هذا المبدأ إلى إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجات السليمة والشاملة لكل العمليات التي حدثت دون اختصار.

ثالثا: المبادئ المتعلقة بالاتصال

يمكن تلخيص أهم المبادئ المتعلقة بالاتصال فيما يلي:¹

1. مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة (Bon information): يعني تقدم التقارير المالية للمؤسسة، كافة المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات في حقوق مالكيها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرضها فالإفصاح يعتبر من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تساهم في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، ويقود الاعتماد على هذا المبدأ إلى إعداد كشف مالية إضافية، خدمة لمختلف مستعملي القوائم المالية، قد تدور حول إنتاج معلومات حول التقلبات في المستوى العام للأسعار أو إظهار القيمة الحقيقية لبعض عناصر الذمة المالية.

2. مبدأ الصورة الصادقة: تعتبر الصورة الصادقة الهدف المنشود من المحاسبة باعتبارها نظاما لتمثيل واقع المؤسسة، وهي تلك المعلومات المحاسبية والمالية التي تم إعدادها وفق معايير منظمة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المحاسبية والمالية.

3. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يتطلب تناسق المعلومات المحاسبية للدورات المالية المتتالية ثبات تطبيق نفس القواعد والإجراءات إذ لا يمكن إلا في حالات الضرورة الملحة تعديل الحسابات أو الممارسات المحاسبية، وأي استثناء على هذا المبدأ لن يكون مبررا لا بسبب الوضعية المالية الاستثنائية ولا بسبب تنسيق المعلومات، إلا إذا كانت هناك عدة طرق للتسجيل المحاسبي، فمثلا عند إتباع إحدى طرق قياس الاهتلاك (القسط الثابت أو المتناقص) أو إتباع طريقة fifo في قياس تكلفة المواد الموجهة للإنتاج فإنه لا ينبغي للمؤسسة العدول عن إتباع إحدى هذه الطرق من فترة لأخرى، وتطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنة.

4. مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني: يقضي هذا المبدأ بتفضيل الواقع المالي على الظاهر القانوني أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، وهذا المبدأ غير معمول به في البلدان التي يتم ضبط

¹ رفيف يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 20، 19.

الممارسة المحاسبية فيها استنادا لإجراءات قانونية، أي أن الممارسات المحاسبية لا يضبطها إلا النصوص القانونية الصادرة عن الهيئة التشريعية الأمر الذي قد يتعارض مع الواقع الذي قد تصادفه المؤسسة.

المطلب الثالث: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات.

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية، ويمكن القول معه أن تاريخ نشوء المحاسبة يعود إلى الوقت الذي احتاج فيه الإنسان إلى تبادل القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملته وعلاقاته المادية بحيث أصبح من العسير عليه أن يحصرها في ذاكرته.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها. وبالنظر إلى التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما يرجع إلى عاملين أساسيين هما¹:

1. تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للوحدة الاقتصادية وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها:

حيث تغير الهيكل القانوني للمؤسسات الاقتصادية بدءاً من كونها مشاريع فردية صغيرة إلى أن أصبحت شركات أشخاص وشركات أموال بأنواعها الخاصة والمختلطة والعامة المتعارف عليها في الوقت الحاضر، كما تغير الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية من كونها تدار من قبل جهة واحدة متمثلة بصاحب المشروع الفردي ومن ثم انفصال الإدارة عن أصحاب الملكية ومن ثم تعدد المستويات الإدارية التي تقع ضمن صلاحيتها عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

2. تعدد وازدياد الجهات التي يهملها أمر المؤسسة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفيد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم، حيث اقتضت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي، ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين في داخل المؤسسة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي يهملها أمر المؤسسة الاقتصادية المعنية. ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي²:

أولاً: المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي:

تشمل هذه المرحلة الفترة التي سادت فيها المشاريع الفردية، منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحسابات البسيطة وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور الشركات ويلاحظ على هذه المرحلة ما يلي:

¹ سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² قاسم محسن حسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، الجزء الأول، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة الجامعة، الموصل، العراق، 2003، ص ص 9-11.

1. أن التاجر صاحب المشروع هو الشخص المسؤول عن كل ما يحدث في هذا المشروع من عمليات مختلفة تتعلق بتكوين رأس المال وشراء للبضاعة وبيعها والرقابة عليها وتحصيل الديون من الغير أو تسديدها إليهم، حيث امتازت العمليات الاقتصادية بكونها صفقات صغيرة ومحدودة.

2. في بدايات هذه المرحلة كان هناك تركيز على استخدام طريقة أطلق عليها " طريقة القيد المفرد " لتسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها صاحب المشروع، ثم تطور ذلك باستخدام طريقة القيد المزدوج في سنة 1494 م.

3. كان التاجر يهتم - بدرجة أساسية - بمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به، وذلك في نهاية كل صفقة تجارية وفق ما يعرف بأسلوب " محاسبة الصفقات " الذي كان منتشرًا في الواقع العملي آنذاك والذي يبين كيفية التوصل إلى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة بشكل مختلف عما هو مطبق الآن، وذلك من خلال القيام بفتح حساب خاص لكل صفقة وجعله مدينًا بثمن الشراء والمصاريف ودائنًا بأثمان البيع إلى أن يتم تصفية تلك الصفقة، ويمثل رصيد ذلك الحساب نتيجة الصفقة، فالرصيد المدين يعني " خسارة " والرصيد الدائن يعني " ربح " وينقل رصيد الحساب في حالة الربح مثلاً بجعله مدينًا ويجعل حساب الأرباح والخسائر أو حساب رأس المال دائنًا.

ثانيا: المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية:

عندما كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتعددت الجهات التي لها اهتمامات مختلفة في كل منها، ظهرت الحاجة إلى انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور الشركات المساهمة وشركات التضامن وازديادها بشكل كبير، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالاحتياجات المختلفة لتلك الجهات، ومن هنا كان إلزامًا على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية ثم القيام بتفسير نتائجها من خلال:

1. إعداد سجل تاريخي لعمليات المؤسسة الاقتصادية لإمكانية تبويبها وفق أسس معينة لخدمة أهداف التلخيص وتفسير النتائج.
2. القيام بعمليات حسابية وتقديرات من خلال الاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد نتائج الأعمال وتحديد المركز المالي.
3. من واقع السجلات والعمليات السابقة يجري إعداد قوائم تعرض العناصر والجوانب الرئيسية للدخل ورأس مال المؤسسة، لتقديمها إلى كل من له اهتمام بالمؤسسة الاقتصادية وخاصة: الإدارة، الدائنون، المستثمرون والحكومة.

ويمكن أن يلاحظ على هذه المرحلة الآتي:

- ❖ أخذت المحاسبة تهتم بالقياس المالي للأحداث الاقتصادية من خلال العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بهدف تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث تبلورت فكرة الوحدة المحاسبية وأصبحت ضمن المبادئ المحاسبية إضافة إلى ظهور مبدأ استمرارية المؤسسة الاقتصادية في أعمالها أيضا.
- ❖ ازدياد ناتج العمل المحاسبي، حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية.

❖ تعددت الجهات التي يمكن أن تخدمها المحاسبة بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على صاحب المشروع.

❖ إن الهدف الرئيسي للمحاسبة كان موجه أساسا إلى الاستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها، وحتى أن استخدام الإدارة لتلك البيانات إنما كان لتحديد العلاقة بين الإدارة والجهات خارج المؤسسة الاقتصادية كالعلاقة بين الإدارة والمالكين أو العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والجهات الحكومية.

ثالثا: المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة المؤسسة الاقتصادية:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه، أصبحت المحاسبة جنبا إلى جنب مع إدارة المؤسسة الاقتصادية، وأصبح هدفها موجهها إلى خدمة المؤسسة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيانات مالية وغير مالية، وبذلك فإن هدف المحاسبة قد أصبح موجهها لخدمة كل من الجهات الداخلية والخارجية، وأن هذا الدور الكبير أصبح يتطلب من المحاسبة التعامل مع عدد هائل من البيانات الإجمالية والتفصيلية.

من خلال ما تقدم يتبين أن دور المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لم يعد قاصرا على القياس المحاسبي فقط، وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية، وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وعليه فإن وظيفة المحاسبة قد ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للمؤسسة الاقتصادية في هذه المرحلة وأخذت تتدفق إليها البيانات وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لتسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات والتحليلات اللازمة، وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماما داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعا وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

المبحث الثالث: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبية.

إن أي منتجات مهما كان نوعها وطبيعتها، لا يمكن إنتاجها إلا عبر نظام متكامل من الإجراءات والعمليات المتسلسلة والمترابطة مع بعضها البعض، يُعد نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة التي تساعد على رسم الخطط والسياسات الصحيحة، وأحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية نظام المعلومات المحاسبية، الذي يهتم بمعالجة البيانات وإنتاج المعلومات المحاسبية من

خلال ما يتضمنه من أركان وإجراءات كفيلة بإنتاج معلومات محاسبية تفي باحتياجات طالبي ومستخدمي هذا النوع من المعلومات.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى.

أولاً: تعريف نظام المعلومات المحاسبي.

تعددت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي والتي تحمل في طياتها العديد من وجهات النظر وفيما يلي سيتم التطرق إلى بعض هذه التعاريف:

❖ "هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات

الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين للمعلومات." ¹

❖ "هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة

لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية وإدارة المنشأة وبعد أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية ،

وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات

والمعلومات التي تؤثر على نشاط المنشأة." ²

❖ "يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في

الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال، الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر داخل وخارج

الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها سواء

الداخليين أو الخارجيين في اتخاذ القرارات." ³

يتضح من خلال التعريف أهمية وشمولية نظام المعلومات المحاسبي لكل أنشطة الوحدة الاقتصادية

ودوره في توفير المعلومات لكل المستخدمين.

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية علي أنه أحد النظم الفرعية لنظام

المعلومات الإدارية ويتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تتوافر في الوحدة الاقتصادية

والتي تعد مسؤولة عن إعداد المعلومات المحاسبية والمالية وتقديمها إلي مستخدميها سواء داخل

الوحدة الاقتصادية (الإدارة) أو خارجها (المساهمون والمستثمرون، المقرضون والدائنون، العملاء،

الأجهزة الحكومية مثل مصلحة الضرائب.... إلخ) في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.

¹ هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 25.

³ محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 60.

ثانياً: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية.

1. الخصائص: لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن يتميز بالخصائص التالية:¹

- ❖ **الواقعية:** ويعكسها ملائمة النظام للبيئة، حيث يجب أن يتلائم نظام المعلومات المحاسبية مع بيئة عمله من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة الوحدة مع الغير ويجب على مصمم النظام أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات بالشكل الذي يساعده على تقديم القدر والنوعية الملائمة من المعلومات طبقاً للمستويات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات.
- ❖ **التربط (تكامل النظم الفرعية فيما بينها):** عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها بحيث تخدمها مجموعة واحدة من البيانات، وبحيث تستخدم مخرجات بعضها كمدخلات للبعض الآخر، وكذلك وجود وحدة تشغيل مركزية للبيانات وذلك منعاً لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي على حده.
- ❖ **العلمية:** ويعني ذلك ارتكاز النظام المحاسبي على الأسلوب العلمي، سواء باستخدام الأساليب الكمية التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاضلة بين البدائل وكذلك للرقابة، أو باستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات وتخزينها والوفاء بمتطلبات الإدارة من المعلومات الملائمة لقراراتها والتي تصلها في الوقت المناسب.
- ❖ **القبول:** أي ضرورة مراعاة النظام لمجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري والذي يعتبر جزءاً أساسياً من النظام وذلك على أساس أن تدفق البيانات والمعلومات يتأثر بالعوامل التالية:
 - ✓ قدرات الأفراد المكونين للهيكل التنظيمي؛
 - ✓ رغبة كل فرد وشعوره بأهميته داخل الوحدة التنظيمية؛
 - ✓ البواعث الشخصية التي قد تتفق أو تتعارض مع أهداف الوحدة الاقتصادية؛
 - ✓ رغبة كل فرد أن يعامل بصفة شخصية وليس كجزء مادي من النظام؛
- ❖ **الاقتصادية:** ويقصد بذلك أن يكون النظام مبرراً اقتصادياً بمعنى أن تكلفته لا تزيد عن عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس إلا تحمياً على موارد الوحدة.
- ❖ **الشمول:** ويقصد بذلك أن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالوحدة من خلال ما يتفرع عنه من نظم فرعية سواء للمبيعات أو للمشتريات أو للمخازن أو غير ذلك من عمليات خاصة بأوجه النشاط بالوحدة.
- ❖ **الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات:** أي توفير المعلومات بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها، مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولاً بأول طبقاً للتغير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة في إعداد البيانات.²

¹ محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² المرجع السابق، ص 55.

❖ **المرونة النسبية:** يجب أن يتصف النظام المحاسبي المقترح بالمرونة، فلا بد وأن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث سواء في احتياجات الإدارة للمعلومات أو البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية أي أنه لا بد وأن يأخذ نظام المعلومات في الاعتبار ديناميكية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها بحيث يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية المحيطة بالوحدة أو المحيط التنافسي.

❖ **الوضوح:** ويتحقق وضوح النظام المحاسبي كلما اتسم بالبساطة ما أمكن ذلك مما يساعد على فهم النظام وإمكان التعامل معه في سهولة ويسر.

❖ **قدرة النظام على التعامل مع المستقبل:** بمعنى أن يرتبط القياس المحاسبي بالمستقبل لتوفير المعلومات التي تساعد على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تساعد على اتخاذ القرارات، مما يستدعي أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً مع استخدام الأساليب المتقدمة في إعداد المعلومات مثل الأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات.

بجانب الخصائص السابقة والتي يجب أن يتسم بها نظام المعلومات المحاسبية للثقة في إمكانية تحقيق النظام لأهدافه فينبغي أن يتم تصميم النظام وتشغيله في ضوء فروض ومبادئ المحاسبة حتى يكون النظام تطبيقاً سليماً لما يحدده الفكر المحاسبي.

2. أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات والمتمثلة في مختلف التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:¹

❖ إنتاج التقارير المالية والمحاسبية اللازمة وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة لخدمة أهداف المشروع.

❖ الدقة في إعداد التقارير باعتبارها هدفاً من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هاته الجودة نلمسه في دقة المعلومات الواردة في هذه التقارير.

❖ يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب فالسرعة في إعداد وتقديم المعلومات يعتبر أمراً ملازماً للدقة والفعالية.

❖ يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة والرقابة عليها ورفع كفاءة أدائها، إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفاً من أهداف النظام المحاسبي الجيد.

¹ أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 62-64.

❖ تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إعداد التقارير مع أهدافه أي محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها.

ويمكن توضيح بعض الأهداف الأخرى لنظام المعلومات المحاسبي فيما يلي¹:

❖ توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية: تقوم الوحدة الاقتصادية يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل توفير الخدمات، واستلام النقدية من العملاء، أما العمليات الغير محاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي أحداث اقتصادية فيتم تناولها في إطار نظم أخرى للمعلومات.

❖ توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة والتشغيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات، ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف نوع آخر من المعالجة المحاسبية. أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعان من المعالجة هما معالجة المعلومات ومعالجة العمليات.

❖ توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري: ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها.

ثالثا: نظام المعلومات المحاسبي والمستويات الهرمية للنظم.

ترتبط النظم بعلاقات هرمية فيما بينها، بمعنى أن النظم بصفة عامة ونظم المعلومات بصفة خاصة تتراكم بشكل هرمي أو هي نظم ذات بنية هرمية بحكم طبيعتها وتكوينها ووظائفها الرئيسية، فكل نظام في حقيقة الأمر هو جزء من نظام أكبر، النظام الأكبر هو نظام فرعي ضمن نظام آخر يمثل الإطار الأشمل والأوسع بالمقارنة بالنظم الفرعية التي يتضمنها وهكذا تنتشعب النظم على مستوى الحياة والواقع وكذلك على مستوى الطبيعة والكون.²

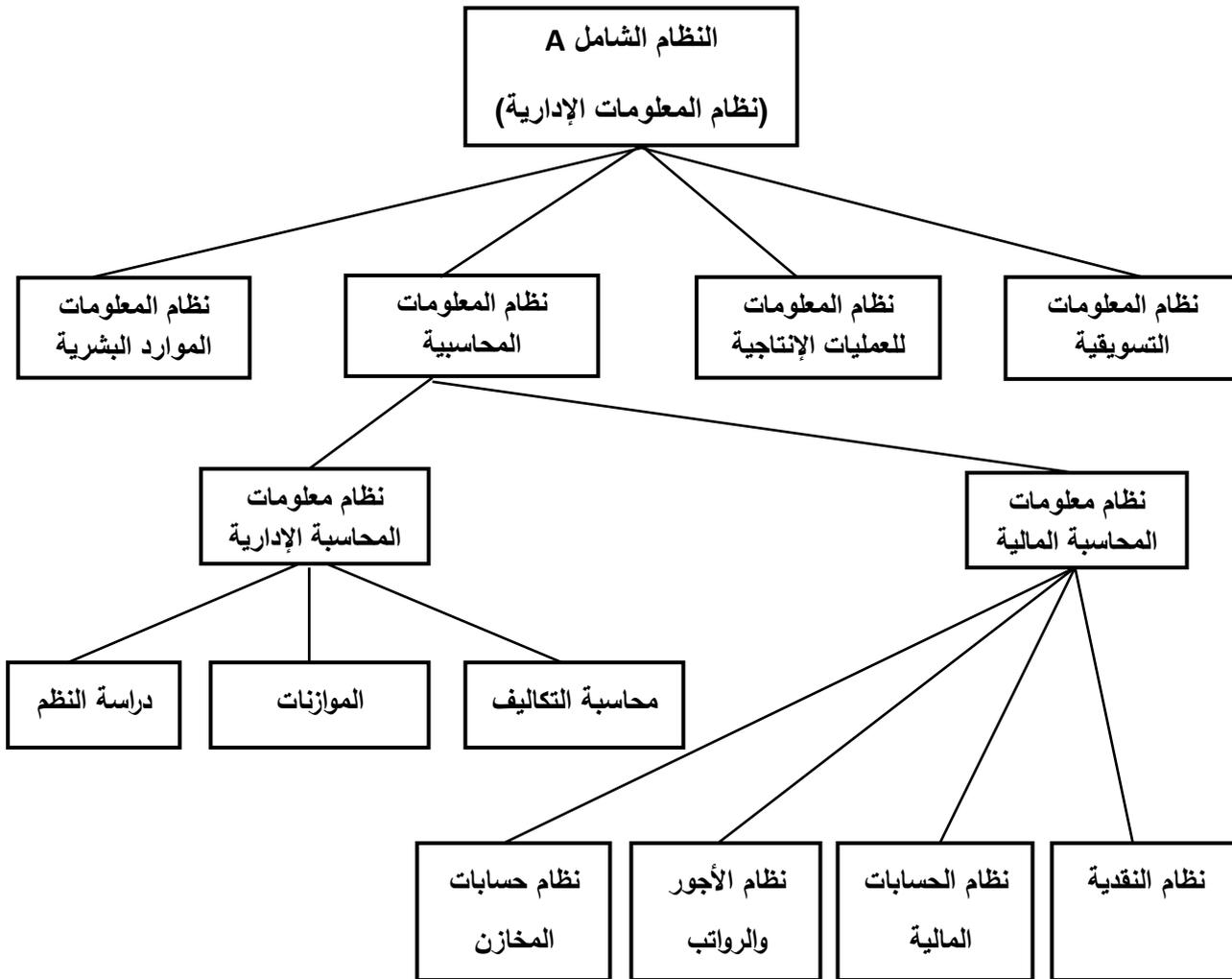
كما هو واضح من الشكل فإن النظام A يتكون من أربع نظم فرعية يتفرع كل نظام فرعي إلي نظم فرعية أصغر كما ينتشعب النظام الفرعي الأصغر إلي نظم فرعية أخرى، ويمكن تصور النظام A هو نظام معلومات إداري يتكون من أربع نظم فرعية أخرى هي النظام الفرعي

¹ عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 18، 19.
² سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، ص 29-31.

للمعلومات التسويقية والنظام الفرعي لمعلومات العمليات الإنتاجية النظام الفرعي للمعلومات المحاسبية والمالية والنظام الفرعي لمعلومات الموارد البشرية¹.

كما أن النظام المحاسبي يضم عدة نظم فرعية اقل منه في المستوى مثل: نظام معلومات المحاسبة المالية، نظام معلومات المحاسبة الإدارية. كذلك فإن نظام معلومات المحاسبة المالية يضم عدة نظم فرعية أخرى اقل منه في المستوى مثل: نظام الحسابات المالية، نظام الأجور والرواتب، نظام حسابات المخازن، نظام النقدية. وهكذا تتعدد النظم الفرعية في كل وحدة اقتصادية حسب طبيعة نشاطها وحجمها وشكلها القانوني في بنية تبدو كهرم يقوم على قاعدة عريضة من الوحدات والنظم التركيبية.²

الشكل رقم (01): هرمية النظم



المصدر: من إعداد الطالبين

¹ قاسم محسن حسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² المرجع السابق، ص 24.

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية:

أولاً: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي.

يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ التي تدعم فعاليتها وتضمن أساس نظري سليم من أجل الممارسة المهنية وهي:¹

1. **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.
2. **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:** إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.
3. **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:** بما أن أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.
4. **مبدأ الهيكلية:** حيث يجب أن يراعى في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.
5. **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:** يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في اتخاذ القرارات، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيق نطاقاً من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والجرد الفعلي المادي، كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد السلطات والمسؤوليات.
6. **مبدأ التوقيت السليم:** إن مخرجات نظام المعلومات توجه لجهات مختلفة لاتخاذ القرارات المناسبة، لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادر على إنتاج المعلومات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة حتى يلبي احتياج المستخدمين المتواصل للمعلومات.
7. **مبدأ المرونة:** يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.
8. **مبدأ إعداد التقارير:** تعتبر التقارير المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادراً على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعتبر وسيلة

¹ منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص 38.

الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصادقية كي تكون أساساً للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانياً: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات نجد:¹

1. المستندات: تعتبر المستندات وسيلة إدخال هامة لنظام المعلومات المحاسبية، سواء القادمة من العمليات الداخلية أو الخارجية مثل أمر الشراء أمر البيع، محاضر الاستلام... إلخ وتلعب هذه المستندات دوراً هاماً في نظام المعلومات المحاسبية سواء كان يدوي أو قائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية فبالإضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لحصر وإدخال البيانات المحاسبية إلى النظام فهي تعمل أيضاً كوسيلة إثبات وتوكيد لصحة ودقة البيانات المجمعة. لذلك تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية، وتحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ:²

❖ استخدام أقل عدد من المستندات؛

❖ التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات؛

❖ استخدام عدة صور من نفس المستند؛

❖ منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات؛

❖ يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة؛

2. الترميز: يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات وألوان لتمييز مفردات كل عنصر عن غيرها، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

❖ تسهيل عملية تجميع المعلومات؛

❖ تسهيل عملية الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات؛

❖ تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ؛

❖ تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب، واعتماد قواعد البيانات؛

3. دليل الحسابات: يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزاً وأرقاماً مميزة لكل منها. ويبين هذا المفهوم أن الدليل

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² أحمد لعماري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الحسابي يعتبر المفتاح الرئيسي لاشتماله على ترجمة المدخلات والمخرجات في المعاملات المالية التي يشملها هذا النظام.

4. مكنة العمل المحاسبي: نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الاقتصادي، وإضافة إلى كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلى البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من ميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة وفي وقت قصير، ويجب إيضاح نقطة هامة وهي أن مثل هذه التجهيزات والأنظمة (أنظمة الإعلام الآلي) لن تلغى مهام المحاسب الأساسية، بل سوف تضيف إليها مهام تحليل الأنظمة وتصميم البرامج.

5. التقارير: تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم وسائل الرقابية، وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، نمطية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل.

6. دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية: يلبي نظام المعلومات المحاسبية متطلبات الرقابة الداخلية من خلال:

❖ المستندات الداخلية الكافية والشاملة لمجمل النشاطات، والذي يوضح الإجراءات والطرق والسياسات؛

❖ دليل الإجراءات المحاسبية المعتمدة في المنشأة؛

❖ إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة التنفيذ؛

المطلب الثالث: مكونات وفروع نظام المعلومات المحاسبية

أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من أربعة أجزاء رئيسية هي وحدة تجميع البيانات، وحدة تشغيل البيانات ووحدة تخزين وإخراج البيانات ووحدة توصيل المعلومات وفيما يلي عرض موجز لهذه المكونات:¹

1. وحدة تجميع البيانات: هذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل. وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-55.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والادخار. أما النسبة لشركات التأمين فإن البيانات المجمعّة متعلّقة بأنشطة جمع الأقساط ودفع التعويضات وحساب الاحتياطات. كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعّة فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تتاسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

2. وحدة تشغيل البيانات: إن البيانات المجمعّة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد يتم استخدامها مباشرة وفي الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها. ولكن في أغلب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى التشغيل والإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

3. وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4. وحدة توصيل المعلومات: وقنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات. وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات الكمبيوتر أو على الورق حسب الغرض والإمكانات المتاحة للمشروع.

ثانيا: فروع نظام المعلومات المحاسبية

تنقسم الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى أطراف داخلية وأخرى خارجية وتأسيسا على ذلك ينقسم نظام المعلومات المحاسبية إلى فرعين هما:

1. المحاسبة المالية: وهي مجموعة القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحكم وتسهل تبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة وتسجيلها في مجموعة من الدفاتر والسجلات بهدف الوقوف على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة وتختص المحاسبة المالية بصفة رئيسية، بتزويد الأفراد والجهات الخارجية المختلفة بالمعلومات المحاسبية و المالية الملائمة، كما يستخدم الإداريين تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية ويقصد بالأطراف الخارجية كل من الجهات الحكومية المختلفة: البنوك، المستثمرون الحاليون و المتوقعون، الدائنون، الجهات الحكومية، وتهدف المحاسبة المالية إلى

إعداد القوائم والتقارير المالية الدورية مشتملة على قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل وجدول التدفقات النقدية وقائمة حركة رؤوس الأموال والملاحق¹.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على أعمال المؤسسة وتحديد مركزها المالي، إلا أنها تسعى لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها²:

❖ تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة عند تاريخ وقوعها مباشرة، وفق تسلسل وقوعها بهدف الرجوع إليها عند الحاجة إليها؛

❖ تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية ودائنية المؤسسة ومعرفة ما لها من أصول وما عليها من التزامات؛

❖ استخراج نتائج أعمال المؤسسة وبيان مركزها المالي للتعرف على أصول وخصوم المؤسسة وما طرأ عليها من تغير منذ نهاية الفترة المالية السابقة وحتى تاريخ تقديم التقارير المالية؛

❖ توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة وأخرى من خارجها كالعاملين والمستثمرين والجهات الحكومية.

إذاً فالوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية هي تنظيم البيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسة المستمدة من الحقائق التاريخية وتقديمها على شكل قوائم وتقارير مالية، وتعتبر هذه الأخيرة المخرجات الرئيسية للمحاسبة المالية وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات، جدول تغيرات الأموال الخاصة والجدول الملحق³.

كما أن عملية تشغيل البيانات تبدأ بمجرد دخول البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات المحاسبي من خلال المستندات الرئيسية الموثقة لوقوع العمليات المالية، ثم يتم حفظ هذه المستندات في ملفات خاصة لاستخدامها عند الحاجة إليها في المستقبل بهدف إعداد القوائم والتقارير المالية، كما تشتمل عملية التشغيل على عمليات التسجيل بإجراء القيود اللازمة في دفاتر اليومية ثم عمليات الترحيل لهذه القيود إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ الفرعية على مدار الفترة المحاسبية، وفي النهاية يتم إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات ثم إجراء قيود التسوية في آخر الفترة المحاسبية (الإهلاكات، المنتجات...)، ثم إعداد ميزان المراجعة بعد التسوية والذي يستخدم كأساس القوائم والتقارير آخر الفترة المحاسبية⁴ ولتوضيح الأمر أكثر فالشكل التالي يبين مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية المالية.

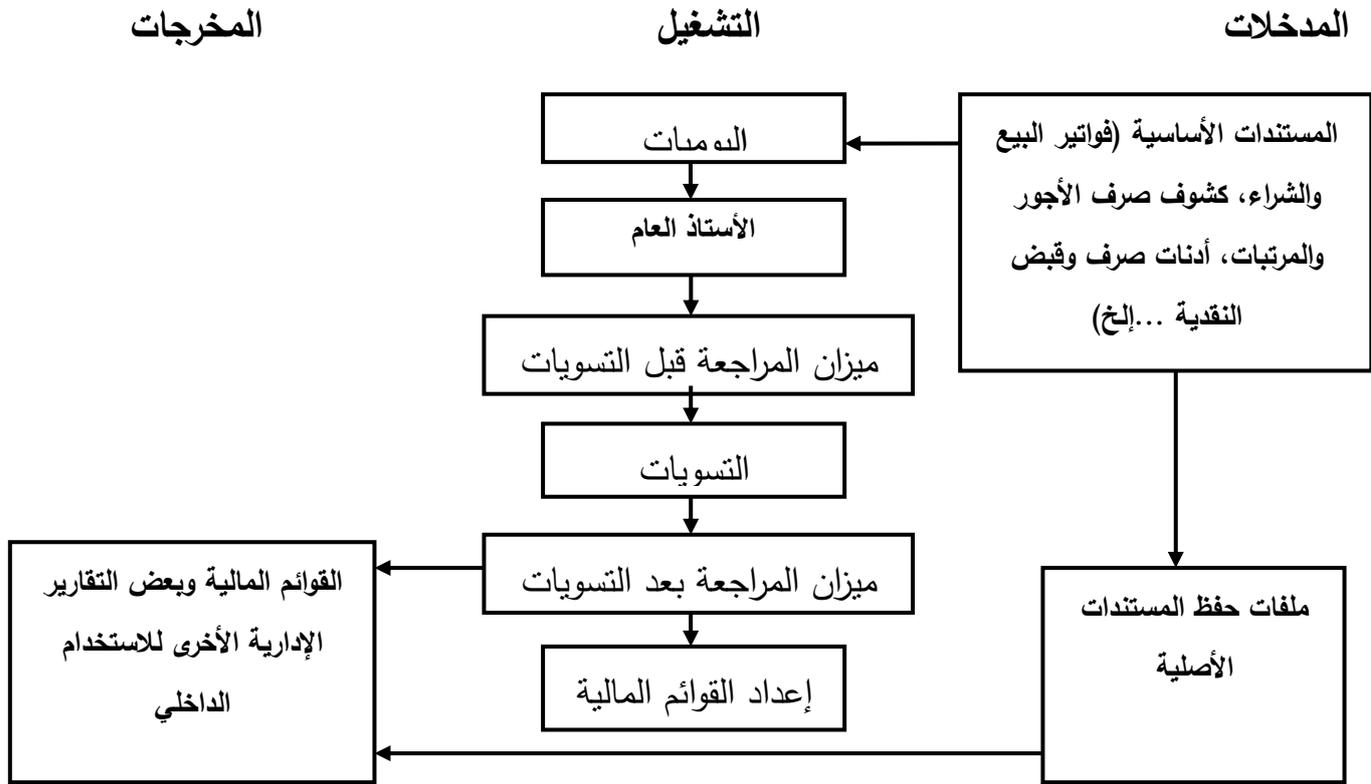
¹ تشارلز هونزجرب، وآخرون، ترجمة أحمد حامد حجاج، محاسبة التكاليف، الجزء الأول، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 2009، ص 20.

² حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2005، ص 17.

³ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص 28.

⁴ أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره ص 54، 55.

الشكل رقم (02): مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية المالية:



المصدر: أحمد حسين علي حسين، المرجع السابق، ص، ص: 54، 55.

2. المحاسبة الإدارية: تعرّف المحاسبة الإدارية على أنها نظام للمعلومات يختص بتجميع وتحليل وتبويب وتخزين بيانات أساسية أو معلومات ناتجة عن نظم أخرى فرعية للمعلومات في المنشأة لغرض إنتاج معلومات ذات طابع كمي مالية أو غير مالية تقدم للإدارة العليا لاستخدامها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.¹

حيث يستخدم المديرون معلومات محاسبية إدارية للتنسيق بين كل قرارات تصميم وإنتاج وتسويق المنتج وتعتمد المحاسبة الإدارية على عملية التقرير الداخلي.

وحتى يمكن مساعدة الإدارة على القيام بمهام عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه ورقابة الأنشطة المختلفة داخل المنشأة بطريقة فعّالة يتم تطبيق ما يسمى بمحاسبة المسؤولية²، حيث ينظر للمؤسسة ككل على أنها مجموعة مراكز المسؤولية حيث تتمكن الإدارة من تتبع الجهة أو الجهات التي تتسبب في حدوث الانحرافات التي لا تخدم المؤسسة وكدى تقييم مدى نجاح كل مسؤول في الاضطلاع بمسؤولياته بما ينعكس على تحقيق أهداف المنشأة، حيث يقوم نظام المحاسبة المسؤولية بتجميع وقياس الأداء الفعلي على مستوي كل وحدة من وحدات المستويات الدنيا في الهيكل التنظيمي، ويطلق على تلك الوحدات التنظيمية بمراكز المسؤولية، كما أن كل نوع من

1 علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء-تقييم الأداء، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 32.

2 أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أنواع مراكز المسؤولية يتطلب نوع مختلف من المعلومات المحاسبية فمن هذه المراكز مركز التكلفة حيث يتم قياس أداء هذا المركز بالتركيز على التكاليف الفعلية التي تتم مقارنتها بالتكاليف التقديرية لفترة زمنية معينة وهناك شكل آخر من مراكز المسؤولية وهو مركز الربحية حيث يتم قياس أداء هذا المركز بتتبع الإيرادات والمصاريف خلال فترة معينة للوصول إلى نتيجة نشاط المركز من الربح أو الخسارة، وهناك أشكال أخرى لمراكز المسؤولية وهي مركز الاستثمار وفي هذه الحالة يتم قياس الأداء من خلال تحديد العائد على الاستثمار ويجب التحديد الدقيق للأصول الخاصة بمركز الاستثمار المعني حتى يمكن تحديد قيمة الاستثمارات الرأس مالية في هذا المركز.¹

ويشتمل قسم المحاسبة الإدارية على ثلاثة أقسام هي:²

❖ **الموازنة:** هي تصور مادي ومالي لما يتوقع أن تكون عليه المؤسسة في المستقبل، وبالتالي فهي أداة إدارية هامة لأغراض التخطيط وتقييم الأداء ويمكن وضع هذه الموازنات للفترة القصيرة حيث تمثل الموازنات في هذه الحالة خطط مادية ومالية تفصيلية للسنة القادمة، فمثلاً يتم في الشركات الصناعية إعداد ما يسمى بالموازنات الرئيسية الشاملة والتي تتكون من مجموعة من الموازنات التفصيلية الخاصة بالمبيعات، الإنتاج، المخزونات والمشتريات من المواد الأولية، المصاريف الإدارية، الأرباح والأجور، ويمكن أن توضع الموازنات لفترة طويلة حيث يتم وضع تصورات أقل تفصيلاً لفترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وتسمى بالموازنات الرأس المالية ويعتبر نظام الموازنات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة فهو يلزم ويشرك جميع المستويات الإدارية في المساهمة في التخطيط حيث يمكن من تحديد مسؤولية كل قسم أو فرد ودوره في تنفيذ الخطة المرسومة، وتستطيع الإدارة إجراء مقارنات بين عناصر الخطة الموضوعية في الموازنات والإنجازات الفعلية في نهاية كل فترة وإعداد تقارير الأداء التي توضح ما يتم تحقيقه من إنجازات وتحديد أسباب الانحرافات.

❖ **محاسبة التكاليف:** يهتم هذا النظام أساساً بقياس التكلفة لأغراض تسعير المنتجات وتخطيط ورقابة الأنشطة المختلفة المتعلقة بعمليات الإنتاج والتشغيل وهو يرتكز أساساً على مفهوم القيمة المضافة أي القيمة التي تضيفها عمليات الإنتاج والتشغيل في مركز المسؤولية المعين على المواد الخام أو المواد نصف المصنعة أو الخدمات التي يقدمها هذا المركز وتعتبر التكاليف المعيارية من أهم وأقيم الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتخطيط وتقييم أداء مركز المسؤولية المعين، بالإضافة على أنها وسيلة رقابة فعّلة.

1 تشارلز هونجرب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.
2 أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 63-67.

❖ **دراسة النظم:** تعتبر معلومات المحاسبة الإدارية المهمة هي المدخلات الأساسية لدراسة وتطوير نظم المعلومات العاملة داخل المنشأة بما يتماشى مع التطورات المخططة في المستقبل وبذلك يساهم المحاسب الإداري بما يتوافر لديه من خبرات وفهم كبير للأنشطة المختلفة والعلاقات المتشابكة بين الأقسام والنظم العاملة داخل المنشأة ومساهمة فعّالة في دراسة وتحليل النظم الحالية واقتراح ما يلزم من تحسين وتطوير في هذه النظم وخصوصاً في حالة ظهور مشاكل أو معوقات في نظم المعلومات الحالي وبطبيعة الحال تستلزم هذه الدراسات مساهمة فعّالة من الخبراء في النظم العاملة الأخرى داخل المنشأة.

المطلب الرابع: تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية

نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب أن يصمم نظام يقوم بإنتاجها وتحديد الجيد منها لتقديمه إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها وبالكمية المطلوب، وفي الوقت المناسب وبما يتلائم مع الاحتياجات المختلفة تتلخص خطوات تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

أولاً: تحليل نظام المعلومات المحاسبية

ويقوم بإجراء هذه الدراسة محللو النظم بالإضافة إلى دور المحاسبين في تجميع وتنظيم البيانات، وتفسير المعلومات المستخلصة من هذه البيانات، وتقييم النظم التي توفر المعلومات، وتتخلص مهامهم الأساسية فيما يلي:

1. التعرف على النظام الموجود إن وجد وتقييمه وتحديد نقاط الضعف فيه عن طريق¹:

❖ تحديد الأهداف التي تتطلبها الإدارة من تنفيذ وإدخال في نظام المعلومات المحاسبية ومناقشتها؛

❖ تحليل القرارات من أجل تحديد الاحتياطات من المعلومات لتحقيق الأهداف المنشودة؛

ويتم تحقيق هذه المهام من خلال قيام فريق العمل باستعراض (مسح) الجوانب الرئيسية لبيئة المنشأة والهيكل التنظيمي لها، ويؤدي هذا الاستعراض العام إلى فهم العلاقات المتداخلة التي تؤثر على نظام المعلومات، ويتطلب ذلك إجراء دراسة مبدئية أي (جمع البيانات الأولية عن النظام)، وتحليل البيانات. ومن الناحية العملية تكون عملية تحليل النظام ومن الناحية العلمية تكون عملية تحليل النظام ملازمة للدراسة المبدئية (جمع البيانات الأولية)، بمعنى أن محلل النظم قد يمارس عملية التحليل لما جمعه من بيانات أولاً بأول، وهذا يعني أنه لا يوجد فاصل زمني بين عمليتي جمع البيانات والتحليل، إلا أنه قد تكون هناك فترة بعد عملية جمع البيانات يرى فيها محلل النظم

1 قاسم محسن حسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أن طبيعة التحليل تقتضي معاودة الاتصال بمصدر البيانات للاستفسار عن بعض النقاط الجديدة التي لم يسبق له مناقشتها، مما يحقق المزايا التالية¹:

- ✓ الاتصال المستمر بين محلل النظم والجهة الطالبة للوقوف على أي تغيرات، ولمعرفة بيانات جديدة قبل التصميم؛
- ✓ عدم شعور العاملين بالمنشأة بأن هناك شيء مفروض عليهم فيتولد لديهم شعور بعدم الرغبة في التعاون مع محلل النظم، وبالتالي عدم إنجاح النظام الجديد.

2. الدراسة المبدئية (جمع بيانات أولية عن النظم): تتمثل أساليب جمع البيانات في²:

- ❖ استعراض المستندات والسجلات؛
- ❖ المقابلات الشخصية؛
- ❖ الملاحظة؛
- ❖ قوائم الاستقصاء؛

وقد يستخدم محلل النظم جميع هذه الأساليب بدرجات متفاوتة، ولكن من الناحية العملية فإن أهم هذه الأساليب هو المقابلات الشخصية والتي يعتمد عليها محلل النظم بدرجة كبيرة، ويختلف مدى استخدام هذه الأساليب من منشأة لأخرى، ومن بعد ذلك يتم عمل تقرير أو ملف يتضمن:

- ❖ تحديد الإطار العام للنظام محل التطبيق؛
- ❖ حجم البيانات المطلوب جمعها عن كل مفردة؛
- ❖ دورية النتائج المطلوبة؛
- ❖ تحديد التكاليف الإجمالية للنظام محل التطبيق.

3. تحليل البيانات: يقوم فريق العمل بتحليل الحقائق التي تم جمعها، وذلك بتحليل بيانات توزيع العمل والإنتاجية، ثم تحليل الإجراءات ومقاييس الرقابة والمستندات والتقارير والملفات وذلك بهدف التقييم الشامل للنظم الحالية، وتتضمن خطوات تحليل البيانات كمايلي³:

- ❖ تحليل أداء العمل عن طريق تحديد المهام والمستويات بدقة، واكتشاف نقاط القوة والضعف؛
- ❖ تحليل الإجراءات ومقاييس الرقابة؛
- ❖ تحليل عناصر النظام من مستندات وتقارير وملفات؛
- ❖ التقييم الشامل لكل نظام فرعي؛

وفي هذه الخطوة يجب على فريق العمل دراسة مشاكل المنشأة والقيود الداخلية والقيود الخارجية المفروضة على النظام بدءا بدراسة طبيعة النشاط في المنشأة وتحديد مشاكلها، بحيث يجب على

1 المرجع السابق، ص 35.

2 هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-112.

3 المرجع السابق، ص 101.

فريق العمل أن يهتم بوصف المنشأة وتحديد أهدافها الأساسية، بالإضافة إلى تمييز المشاكل الرئيسية وأولوية حلها، وينبغي عدم الاهتمام فقط بالمشاكل الحالية وإنما يجب أن يرتبط التصميم بالتخطيط في الأجل الطويل.

ثانياً: تصميم نظام المعلومات المحاسبية

يرتكز تصميم نظام المعلومات المحاسبية على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي¹:

❖ مبدأ مراعاة طبيعة الهيكل التنظيمي؛

❖ مبدأ مراعاة الاعتبارات والعلاقات الإنسانية؛

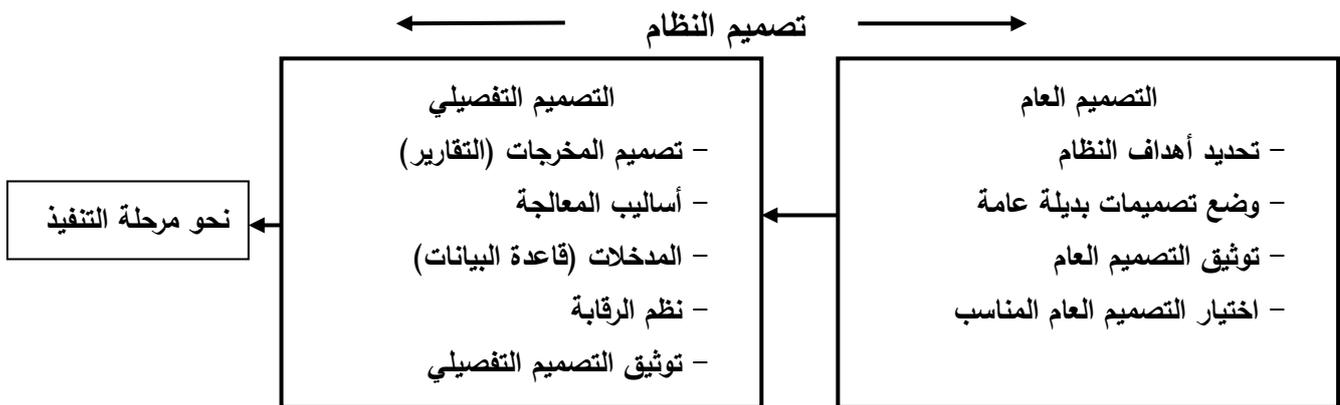
❖ مبدأ اختيار الوسائل الملائمة؛

❖ مبدأ المقابلة بين العائد والتكلفة؛

❖ مبدأ مراعاة قواعد الضبط والمراقبة الداخلية؛

ولا شك أن جميع صور الرقابة السابقة تعمل على تحقيق مبدأ التوازن الديناميكي الذاتي لنظام المعلومات.

الشكل رقم (03): تفاصيل تصميم نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: هاشم أحمد عطية المرجع السابق، ص: 102.

1. التصميم العام: يهدف التصميم العام للنظام إلى إعداد الشكل المبدئي للنظام، بمعنى تحديد الأجزاء الرئيسية والعلاقات التي توجد بين هذه الأجزاء، ولما كانت مرحلة التصميم العام تضع الإطار العام للنظام، ولذلك يجب أن يكون للمديرين الذين سوف يستخدمون النظام دور كبير في تصميم وتطوير النظام. وتتلخص خطوات التحليل العام في²:

❖ **تحديد أهداف النظام:** يتركز الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات التي يحتاجها كل مدير عند طلبها، ولكن قد يتعذر تحقيق ذلك، لأن المعلومات قد لا تكون متوفرة داخل المنشأة، أو أن تكاليف إعدادها وتوفيرها بسرعة وبصورة متكررة يمكن أن يكون مرتفع جداً، وهذا

1 نفس لمرجع السابق، ص 103.

2 نفس لمرجع السابق، ص 104.

رغم صعوبة تحديد الأهداف إلا أن تحديدها بدقة يكون ضروريا، وكلما أمكن يجب تحديد الأهداف بطريقة كمية حتى يمكن قياس فعالية وأداء النظام؛

❖ **وضع تصميمات عامة بديلة:** يجب أن يضع المسؤولين عن عملية التصميم عدة تصميمات بديلة في ضوء ما سبق من دراسات مبدئية وتفصيلية وتحديد الاحتياجات من المعلومات، وذلك باستخدام خرائط تدفق تشير إلى الهيكل العام للنظام البديل، حيث توضح الخريطة وصف تدفق المعلومات بشكل عام، كما تعكس أيضا مجهودات التصميم التي سبقت هذه المرحلة مثل وضع الأهداف، تحديد القيود، تحديد احتياجات المعلومات ومصادرها.

❖ **توثيق التصميم العام:** يقصد بذلك إعداد الوثائق التي تشرح النظام، وطريقة تشغيله ومبررات التصميم، ويتم في هذه الخطوة توثيق التصميمات العامة البديلة حتى تتمكن الإدارة من مقارنتها واختيار إحداها؛

اختيار التصميم العام المناسب أي أنه قد يسيطر أحد التصميمات البديلة على باقي التصميمات، وفي هذه الحالة يكون الاختيار سهلا، أما في حالة وجود أكثر من تصميم جيد فإن الاختيار النهائي يمكن أن يتم بواسطة¹:

✓ مقارنة الأداء المتوقع لكل تصميم مع أهداف النظام.

✓ إجراء دراسة لفاعلية وكفاءة كل بديل وكفاءته.

✓ توسيع التصميمات العامة بتفصيل أكثر لو لم يؤدي كل ما سبق إلى تفضيل أحد التصميمات.

2. **التصميم التفصيلي:** يلعب كل من مصمم النظم ومخططي البرامج دورا هاما خلال مرحلة التصميم التفصيلي وتتمثل أهم خطوات التصميم التفصيلي فيما يلي:

❖ **تصميم المخرجات (التقارير):** يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى حصول متخذي القرارات على المعلومات التي يحتاجونها في الوقت المناسب، وتعد تكاليف الحصول على المعلومات أحد القيود، كما أن كمية المعلومات التي يمكن أن يستوعبها متحد القرارات في فترة معينة تعد قيد آخر.

وتتصف عملية تصميم المخرجات بالصعوبة في معظم الأحيان، حيث لا يتمكن متخذ القرارات في البداية من تحديد احتياجاته من المعلومات، لذلك يجب استكشاف - بطريقة تكتيكية - أهداف وظيفة متخذ القرارات، علاقته بالأنشطة الأخرى، أنواع المشاكل والقرارات التي يختص بها وأنواع التقارير التي يتسلمها، ثم يتم وضع تفصيلي للمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار.

❖ **أساليب المعالجة:** الخطوة التالية بعد تصميم المخرجات هي تحديد أساليب معالجة البيانات هل تكون المعالجة يدوية أو ميكانيكية أو نجمع بين الطريقتين معا.

❖ **المدخلات /قاعدة البيانات:** البنود التي يجب النظر في شأنها عند تصميم المدخلات تشمل:

1 قاسم محسن حسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، مرجع سبق ذكره، ص 36.

النماذج التي تستخدم في كتابة البيانات وحجمها ولونها وتكلفتها وعدد النسخ المطلوبة والصيغة التي تكتب بها. وهناك عدة اعتبارات ينبغي مراعاتها في تصميم النماذج منها: هل لكل نموذج عنوان مميز وهل يشير ذلك العنوان إلى الغرض من استخدام النموذج وهل العدد المطلوب من النسخ ضروري بالفعل وهل ينبغي تقسيم النموذج إلى عدة أوراق منفصلة أم يمكن دمج نماذجين معاً.

❖ **توثيق التصميم التفصيلي:** يقصد به أعداد الوثائق التي ترشح النظام وطريقة تشغيله، وتحتوي هذه الوثائق على:

- ✓ خريطة تدفق تفصيلية.
- ✓ كشوف تظهر قاعدة المدخلات والمخرجات.
- ✓ مواصفات قاعدة البيانات.
- ✓ الاحتياجات من الأفراد من حيث المهارة والتخصص.
- ✓ مواصفات الأداء.
- ✓ تكلفة اقتناء وتنفيذ النظام.
- ✓ تكلفة تشغيل النظام لكل وحدة وقت.
- ✓ ملخص عن نظام المعلومات المحاسبية، ويكون هذا الملخص في صورة تقرير يمكن من خلاله التعرف على النظام، وما يقدمه للمنشأة، وتكلفته ومواصفاته العامة.

خلاصة:

من خلال ما تقدم في مباحث هذا الفصل أمكننا التعرف على الدور الأساسي والبارز لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثل في معالجة البيانات التي تعتبر بمثابة مدخلات يتم تجميعها من مختلف المصادر من أجل إنتاج معلومات محاسبية تمثل مخرجات هذا النظام، وذلك وفق جملة من المبادئ والمقومات حيث يجب أن تتوفر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أي المعلومات المحاسبية والتي تعرض في التقارير والقوائم المالية على خصائص الجودة النوعية الأساسية والثانوية ، لأن توفر هذه الأخيرة هو المقياس الذي يتحدد على أساسه فعالية نظام المعلومات المحاسبي وقدرته على تلبية احتياجات مستخدمي هذه المخرجات لاتخاذ القرارات، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث من أجل اعطاء صورة أوضح لتأثير نظام المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات .

الفصل الثاني:

مساهمة نظام المعلومات المحاسبية

في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تعيش المؤسسة اليوم في ظل بيئة اقتصادية يميزها التنافس والعولمة الاقتصادية التي تحتم على المؤسسة مسايرة هذا الركب المتزايد وإلا فقدت مكانتها في سوق المنافسة. لأجل ذلك تتخذ المؤسسة العديد من القرارات سواء كانت قرارات ادارية أو مالية، خدمة لمختلف الاطراف ذات الصلة خاصة الملاك والمساهمين بهدف زيادة ثروتهم، ولقد تركزت دراستنا في هذا الفصل على القرارات المالية نظرا لأهميتها وحساسيتها كونها تتعلق بالجانب المالي والأثر البالغ لها والفعال على مكانة المؤسسة، وتزداد الرشادة الاقتصادية للقرارات المالية المتمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح كلما اتبعت المؤسسة ممثلة في إدارتها المالية الأسلوب العلمي والعقلاني المبني على دراسة الأهداف وتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية والتي بدورها يجب أن تحتوي على جملة من الخصائص النوعية والصفات تساهم في ترشيد الاختيار ما بين البدائل المتاحة وصولا إلى صياغة القرار المالي ووضعه موضع التنفيذ ولأجل الإلمام والدراسة النظرية لهذه القرارات المالية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

❖ المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.

❖ المبحث الثاني: القرارات المالية الاستراتيجية.

❖ المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.

إن الهدف الأساسي للممارسة الإدارة هو محاولة اتخاذ قرارات لأجل حل المشاكل اليومية التي تعرفها الإدارة وذلك بأقل تكلفة ممكنة وبأقصر وقت ممكن، وعليه يجب على المدير أو القائم بعملية الإدارة أن يدرك الوسائل العلمية والعملية لاتخاذ هذه القرارات ومتابعة تنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى أهم التعاريف المختلفة التي تناولت موضوع عملية اتخاذ القرار وذلك للتوصل إلى تعريف شامل موحد لهذه التعاريف.

أولاً: تعريف القرار وعملية اتخاذ القرار

هناك عدة تعاريف للقرار من بينها:

❖ "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الامكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة"¹.

❖ "هو عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر ويعرف القرار السليم بأنه ذلك القرار الذي لا يخالف القانون ويكون واضحاً ومفهوماً بشكله ومحتواه، وتكون محاسنه أكثر من مساوئه وقادر على إقناع الذين يقومون بتنفيذه"².

❖ كما يعرف القرار على أنه "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها"³.

معنى ذلك أنه حتى يكون هنالك قرار فإنه يتوجب الاختيار من بين البدائل المتاحة واختيار الحل الأمثل من بينها حسب الامكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة.

في حين عرفت عملية اتخاذ القرار بأنها:

❖ "عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة"⁴.

❖ كما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها "مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة، وذلك بعد قيام الإدارة بتجميع كل ما يلزمها من بيانات ومعلومات وتحليل ما يحيط بها من ظواهر وعوامل مختلفة لتساعد في اتخاذ القرار الرشيد بعد تحديد البدائل وتقييمها"⁵.

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن اتخاذ القرار عبارة عن مجموعة من خطوات تجميع البيانات وتحليلها لإيجاد معلومات تفيد المؤسسة لتحقيق هدفها، ألا وهو حل المشكلة.

¹ زيد منير عبوي، سامي حريز، مدخل إلى الإدارة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 77 .

² على حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

³ خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 21.

⁴ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص 132.

⁵ مؤيد عبد الحسين الفضل، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 207.

وعرفها Buchner بأنها " عملية اختيار أحد البدائل، أي تفضيل بديل أو حل مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة"¹.

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف لعملية اتخاذ القرار على أنه عملية اختيار البديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة وذلك في إطار البيئة التي تعمل فيها المؤسسة.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية للمدير، ومن هنا وصفت عملية اتخاذ القرار بأنها قلب الإدارة، وأن مفاهيم النظرية الإدارية يجب أن تكون مستمدة من منطق وسيكولوجية الاختيار الإنساني، كما وصف المدير بأنه متخذ القرارات وأن قدرته على اتخاذ القرارات، وحقه النظامي في اتخاذها هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية، وأصبح مقدار النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك لأن عملية اتخاذ القرار تشمل من الناحية العملية كافة جوانب التنظيم الإداري ولا تقل أهمية عن عملية التنفيذ وترتبط بها ارتباطا وثيقا، وأن أي تفكير في العملية الإدارية ينبغي أن يركز على أسس وأساليب اتخاذ قرارات كما يركز على أسس وإجراءات تنفيذها².

كما أن عملية اتخاذ القرار هي عملية مهمة كونها العملية الملازمة لباقي الوظائف الإدارية، فتتطلب العمل وبناء الهياكل الإدارية يتطلب اتخاذ قرارات إدارية تتناسب نوعا وكما ومع تخصصات هذا العمل ومع أشكال ومستويات البنى التنظيمية التي اختيرت للقيام بوظائفه المحددة ويتطلب توجيه المؤسسة وقيادتهم وتحفيزهم على الأداء الجيد والمرغوب في اتخاذ قرارات يتعلق معظمها بالاستثمار البشري أي اعتبار الموارد البشرية الحالية والمستقبلية أهم الموارد على الإطلاق كونها تؤدي أدوار حيوية في تطور المؤسسات وتفوقها ونجاحها، ورقابة الموارد والأداء المؤسسي يتطلب أيضا اتخاذ قرارات مهمة تتناول والتفحص والمقارنة وتصحيح الانحرافات والتصويب لجميع أجزاء وعناصر العمل والعمليات³.

ثالثا: خصائص عملية اتخاذ القرار

هناك عدة خصائص تتميز بها عملية اتخاذ القرار، وهذه الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي⁴:

❖ إن عملية اتخاذ القرارات تتميز بالواقعية، حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى؛

¹ محمد عبد الفتاح ياغي، مبادئ الإدارة العامة المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 85.

² محمد حسين العجمي، القيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 230.

³ حسن ابراهيم بلوط، المبادئ الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 2005، ص 166، 167.

⁴ علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- ❖ إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الأساسية المنبثقة عن السلوكيات الشخصية الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذها؛
- ❖ إن أي قرار لا بد أن يكون امتداد من الحاضر إلى المستقبل، لأن معظم القرارات بالمنظمات هي امتداد واستمرار للماضي؛
- ❖ إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المنظمات؛
- ❖ إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة؛
- ❖ عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها؛
- ❖ عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان؛
- ❖ تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار.

رابعاً: خطوات صنع القرار

تمر عملية صنع القرارات بعدة خطوات، تعتبر كل خطوة أساساً لا غنى عنه للانطلاق في الخطوة التالية، وفيما يلي سنتناول خطوات صنع القرار.

1. الخطوة الأولى: تحديد المشكلة.

يعرف البعض المشكلة بأنها إنحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط ويعتمد التحديد الدقيق للمشكلة على الإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما الخطأ الحقيقي؟ فإذا كان المدير لا يعرف تماماً المجال الذي توجد فيه المشكلة، فعليه أن يسأل الأشخاص الذين يعملون في هذا المجال عن الخطأ في اعتقادهم وهذه نقطة في غاية الأهمية حيث أن إشراك المهتمين بحل المشكلة، يخلق لديهم الحافز للبحث عن الحل وتنفيذها أيضاً، وعند تحديد المشكلة يتبادر للذهن، هل هناك وسائل تساعدنا في تحديد المشكلة¹.

وبالطبع يوجد العديد من الوسائل ومن هذه الوسائل الجديدة في تحديد المشكلات²:

❖ أسلوب **scamper**: وهو اختصار لسلسلة من عمليات التفكير، تهدف إلى جعل المدير يفكر في أسباب حقيقية للمشكلة التي يواجهها، ويرغب في تحديدها، ويهدف هذا الأسلوب إلى تنمية المهارات لدى دارسي علم الإدارة، والممارسين أيضاً على التفكير العميق في تحديد أسباب المشكلات ولا يتطلب هذا الأسلوب الالتزام بكل الأبعاد الخاصة به. ومن مزايا استخدام هذا الأسلوب:

✓ تشجيع الدارسين والممارسين على توحيد الأفكار أو تطويرها لاستكمال تحديد احتمالات وأسباب المشكلة.

✓ تنمية مهارة الدارسين والممارسين، وتحفيزهم على استخدام حواسهم.

¹ جلال إبراهيم العبد، مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات الإدارية والمديرين-وظائف الإدارة والمهارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، صص 229-233.

² المرجع السابق، ص 250.

❖ أسلوب **JIGSAW**: هو استراتيجية للتعليم المتفاعل أو المتعاونين الإداريين والممارسين من خلالها يتم تقسيم المديرين إلى مجموعات حيث تتلقى كل مجموعة بعض التطبيقات العملية، والأمثلة على كيفية تحديد القرارات، ويساعد هذا الأسلوب على تحقيق العديد من المزايا منها:

✓ بناء معرفة عميقة لدى أفراد المجموعة؛

✓ فهم وتحليل وحل المشكلات؛

✓ إزالة الغموض وعدم الفهم في عملية تحديد المشكلة؛

✓ تعميق مفاهيم تحديد المشكلة؛

✓ تنمية روح الفريق، ومهارات العمل الجماعي.

❖ خريطة **K_W_L**: يهدف هذا الأسلوب إلى قيام المدير بتحديد ما يعرفه عن المشكلة وما يجب أن يعرفه في الواقع ثم يعد قائمة والتي تعلمه عن كيفية تحديد مشكلة معينة ويحتفظ بها، وهو ما يعطي البعد الخاص بما يجب أن يعرفه المدير عن المشكلة، ومن مزايا هذا الأسلوب:

✓ بناء خلفية جيدة عن كيفية تحديد المشكلات؛

✓ تطوير مهارات التنبؤ؛

✓ تطوير مهارات البحث؛

✓ تطوير مهارات الاتصال والتفاعل من خلال مجموعات متعاونة؛

✓ تقوية مهارات فرق العمل؛

✓ تنمية مهارات والاستفادة من برامج التدريب والتعليم.

2. المرحلة الثانية (التطويرية): تتألف هذه المرحلة من خطوتين 1:

❖ **تحديد البدائل**: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين، عملياً يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديدي البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

✓ القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصرف في إيجاد الحلول وبخاصة الجديد منها،

✓ الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى

يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة، وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

❖ **تقييم البدائل**: وهذا يتطلب دراسة وافية لكل بديل تتضمن تحديد النتائج المترتبة على كل بديل وتكلفة

كل بديل (موازنة بين الإيجابيات والسلبيات) بناءً على معايير فنية واقتصادية واجتماعية محددة وبعد ذلك

يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض، وتعد هذه المرحلة صعبة جداً قياساً بالمرحل

¹ كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 47.

السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد، وتفيد هذه الخطوة في تقليص حدة البدائل وذلك بعد طرح وإهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية أس مستوى الرضى، وهذا يوفر وقت أكثر للإدارة لاتخاذ القرار بعيدا عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط، أي القرار العاجل الفوري.

3. المرحلة النهائية: وتتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية:

❖ **الاختيار:** يتم الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري وذلك بعد القيام بالخطوات الخمس السابقة والاسترشاد بما يلي:

✓ الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختيار أنسب بديل؛

✓ اختيار البديل الأكثر كفاءة من ناحية استغلال الموارد المتاحة خاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه؛

✓ اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية المنظمة ويكون منسجما مع سياستها واستراتيجيتها؛

✓ اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.

❖ **تنفيذ القرار:** وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بتحفيز العاملين، كما أن القرار يكون عديم الفائدة إذا لم يتم تنفيذه وكثيرا ينفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ويعتمد بعض متخذي القرارات أن دورهم ينتهي باختيارهم لأفضل بديل ولكن هذا الاعتقاد خاطئ بطبيعة الحال لأن القرار يتطلب تنفيذه تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وفعالية القرار.

❖ **المتابعة والملاحظة والمراقبة:** وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الإدارة مثل الاتصال والإرشاد وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.

المطلب الثاني: أشكال أساليب وأنواع اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار طرق عديدة وأشكال وأساليب متنوعة يتبعها متخذو القرار لحصولهم على القرار الامثل في عملية اتخاذ القرار.

أولاً: أشكال اتخاذ القرارات

تقع المستويات الإدارية للمدراء عادة على ثلاثة مستويات كما هي معروفة وهي مستوى الطبقة العليا من المدراء: وهم مديري الإدارة العليا، مستوى الطبقة الوسطى وهم مدراء الإدارة الوسطى، مستوى الطبقة الثالثة وهم المدراء التنفيذيون ووفقا لهذه المستويات فإن القرارات التي تواجه الأئتك المدراء تقع أيضا في ثلاثة مستويات وهي²:

¹ المرجع السابق، ص 48.

² موفق أحمد مرزة، أساسيات الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، محلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 36،

1. **قرارات مهيكلة:** تواجه المدراء في المستوى الأول ويقصد بالقرارات المهيكلة أي أن تكون متكررة وروتينية ويمكن أن يتبع إجراء محدد لتناولها كما يجب أن تكون ذات كفاءة عالية.
2. **قرارات غير مهيكلة:** تواجه مدراء المستوى الثاني ويقصد بها أنه يتوجب على متخذ القرار إعطاء حكم أو تقييم معينين ورؤية محددة في تعريف المشكلة.
3. **قرارات نصف مهيكلة:** تواجه مدراء المستوى الثالث. إن العديد من القرارات يتوفر فيها العنصرين السابقين وتكون هكذا حالة نصف مهيكلة والحقيقة أن المدراء التنفيذيون يميلون لعرض القرارات الغير مهيكلة وذلك لأنها مفتوحة وقابلة للتقييم وتستلزم الاعتماد على ملاحظة مصادر البيانات، بينما يميل مدراء المستويين الآخرين إلى تصورات القرارات المهيكلة وإن كانت قراراتهم تتضمن مكونات غير مهيكلة.

ثانيا: أساليب اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرار يمكن أن يأخذ الأسلوبين الآتيين:

1. **الأسلوب التقليدي:** فيعتمد هذا الأسلوب على أدوات تقليدية (غير كمية) وأهمها الخبرة والمهارة والتجارب والبداهة والحكم الشخصي ودراسة الآراء والمقترحات، نذكر من هذه الأساليب¹:
 - ❖ **الحكم الشخصي:** يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي واعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تتعرض لها المؤسسة وقيامه بفحص وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكافة التفاصيل.
 - ❖ **الخبرة والمعرفة:** إن الأفراد يتعلمون من تجاربهم أثناء أداء مهامهم الادارية بحيث يخرج منها بدروس مستفادة من نجاح أو فشل، كذلك الاستفادة من خبرات المديرين الاخرين الذين سبقوه، ومن الزملاء وتجاربهم في حل المشاكل واتخاذ القرارات الصائبة.
 - ❖ **المحاولة والخطأ(التجريب):** وذلك بأن يتولى متخذ القرار اجراء التجارب أو التطبيقات العلمية أخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة والاحتمالات المرتبطة لكي يتوصل من هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل.
 - ❖ **التقليد:** وما يعرف بإتباع القادة وطبقا لهذا الأسلوب يقوم المديرون في منظمة ما بتقليد المنظمات الكبيرة أو القائدة في مجال نشاط معين، وبصفة خاصة فيما يختص بقرارات التسعير أو تحديد مستويات الأجور وغيرها وبالرغم من أن هذا الأسلوب شائع الاستخدام إلى حد كبير إلا أنه من الخطر الاعتماد عليه خاصة أن ظروف وخصائص الشركات تختلف عن بعضها البعض ومن ثم ما قد لا يتناسب مع الاخرى حتى وإن كانا يعملان في نفس المجال.
 - ❖ **العصف الذهني:** هذا الأسلوب هو عبارة عن هجوم خاطف وسريع على مشكلة معينة بحيث يقوم المشتركين في العصف الذهني بإطلاق العديد من الأفكار وبسرعة حتى تأتي الفكرة التي تحقق الهدف أو

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 92.

تحل المشكلة، وهذا الأسلوب عادة ما يعتمد على مفاجأة المشتركين في حل المشكلة وإثارة ذهنهم وتطوير حلول سريعة لهذه البدائل حتى يمكن الوصول إلى أفضل حل.

1. الأسلوب العلمي: وهو الأسلوب الذي ساد منذ ستينيات القرن الماضي تبعاً لتطورات أساليب الإدارة الحديثة وارتفاع التعليم وتنامي طبقة التكنوقراط وتوسع الثروة المعلوماتية والمعرفية والأساليب والنظريات الكمية ويقوم هذا الأسلوب على الأساليب العلمية والرياضية في اتخاذ القرارات ونذكر منها ما يلي¹:

❖ **الأسلوب المعياري:** الذي يتضمن بعض التقنيات الكمية المستخدمة في اتخاذ القرار هذا الأسلوب يقوم على تحديد الخطوات الواجب إتباعها للوصول الإداري إلى القرار الذي يحقق الأهداف ويستخدم هذا الأسلوب في حالة المخاطرة وعدم التأكد، يمكن دراسة العلاقات التي تربط بين المتغيرات والعوامل المختلفة التي تؤثر في اتخاذ وعلى تحديد النتائج التي يعطيها كل قرار بشكل كمي ومن بين الطرق المعيارية هناك طريقة تحليل نقطة التعادل، طريقة مصفوفة العائد، طريقة نماذج التخزين.

❖ **أسلوب التحليل الحدي:** الذي يقوم بالمفاضلة بين البدائل المطروحة ومن أهم المعايير التي يستخدمها هما معياران التكلفة الجدية والعائد الحدي لتحديد العائد الأقصى من خلال تحديد ما إذا كان اتخاذ قرار معين سوف يؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة عما كانت عليه سابقاً أم لا، كما يسعى هذا التحليل إلى معرفة مقدار الزيادة أو النقص التي تحدث عن إضافة عنصر واحد من عناصر الإنتاج التي تسيطر عليه الإدارة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة كما يساعد في تقدير أحداث المستقبل.

❖ **أساليب بحوث العمليات:** عبارة عن نماذج رياضية ونماذج البحث والاستقصاء ونماذج المحاكاة التي تحاكي سلوك النظام خلال فترة من الزمن لتحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى القرار المناسب وتتضمن بحوث العمليات أهم الأساليب التالية:

- ✓ البرمجة الخطية لتوزيع الموارد المادية والبشرية بين أفضل الاستخدامات المتنافسة لتحقيق الهدف؛
- ✓ أسلوب شبكة الأعمال لتخطيط لمراقبة وتنفيذ مشاريع وأعمال تقليل التكاليف والزمن المطلوب للإنجاز؛
- ✓ البرمجة الديناميكية وهي أسلوب لإيجاد الحل الأمثل لأنواع معينة من مسائل القرار المتتابع عن طريق حل المشكلة من نهايتها والاتجاه نحو بدايتها.

❖ **شجرة القرار:** قيم التحليل هنا بيانياً باستخدام التحليل الشجري للقرار عندما يكون عدد الأفعال وحالات الطبيعة محدود أي أقل من أربعة أفعال وأربعة حالات وتأتي فائدة استخدام الشجرة لشفافية وسهول التحليل حيث يمكن رؤية كل فروع عملية اتخاذ القرار، وتعرف شجرة القرار على أنها تمثيل تخطيطي يشبه الشجرة بشكل أفقي يوضح الأفعال الممكن اتخاذها، وغالباً ما تستعمل هذه الطريقة عن اتخاذ قرار بشأن المشاكل كبيرة الحجم أو متعددة المراحل.

¹ زينب بن تركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد السادس، جامعة غرداية، 2009، ص ص 100، 101.

ثالثاً: أنواع القرارات

تعددت تصنيفات القرارات وهذا لاختلاف وجهات نظر الكتاب والمختصين، ومن بين هذه التصنيفات

نجد ما يلي:

1. تصنيف القرارات وفق المناخ المحيط بالمنطقة: يمكن تصنيف القرارات وفق المناخ المحيط بالمنظمة إلى¹:

❖ **القرارات في حالة التأكد:** تعني هذه الحالة المعرفة التامة والدقيقة بالحدث المتوقع وبناتج كل البدائل، مع الافتراض الضمني من أن متخذ القرار على دراية كاملة بالمستقبل أي أن القرار يتخذ في ظل حالة طبيعية واحدة وهو سهل التحليل وعليه يستطيع متخذ القرار اختيار أفضل القرارات التي من شأنها أن تحقق له أفضل المكاسب، علماً بأن هذه الحالات تبقى رهينة الإطار النظري البحث، إذ لا تتفق مع الواقع الفعلي.

❖ **القرارات في حالة عدم التأكد:** يكون متخذ القرار على معرفة بحدوث حالات طبيعية، ولكن تتقصه المعلومات بشأن احتمالات وقوعها ومثال ذلك القرار الخاص بإنتاج منتج جديد في هذه الحالة لا بد من الاستعانة بمعيار معين لاختيار الاستراتيجية والقرار المناسب.

❖ **القرارات في حالة المخاطرة:** تتخذ معظم قرارات الأعمال في ظل حالة المخاطرة وتدل على وجود أكثر من حالة طبيعية، إذ أن متخذ القرار يكون على علم باحتمال وقوع كل حالة من الحالات، إذ نستخرج هذه الحالات من سجلات الماضي أو من خلال حكم متخذ القرار فيها.

2. حسب الأهمية: تقسم القرارات حسب درجة أهميتها إلى ثلاثة أنواع²:

❖ **قرارات استراتيجية:** وتتميز القرارات الاستراتيجية عن غيرها من القرارات بالشمول وطول المدى الزمني الذي يجب تغطيته كما يمكن إعطاء القرار الاستراتيجي الخصائص التالية:

✓ المركزية في المستويات العليا أي عادة ما يتم بناء الاستراتيجية واتخاذ القرارات الاستراتيجية في أعلى المستويات الإدارية المتمثلة غالباً في مجلس الإدارة أو المدير العام ومساعديه وذلك لإلمامهم بإمكانات وموارد المنظمة ومعرفتهم بظروفها المحيطة؛

✓ القرار الاستراتيجي قرار حتمي: إذ على المنظمة أن تتخذ القرار مسبقاً حتى يمكن أن تبني عليه القرارات، لذلك فليس أمام المنظمة مفر من اتخاذه قبل البدء في عمليتها؛

✓ تتميز القرارات الاستراتيجية بعدم التكرار، إذ غالباً ما تمثل المعالم الرئيسية تسير المنظمة على نهجها دون تغير يذكر لذا فهي قليلة نسبياً في عددها وتتسم بالشمول وليست تفصيلية تتعلق بالمدى الطويل لتشمل حياة المنظمة بكاملها، وتنظم العلاقات بين المنظمة وبيئتها الخارجية.

¹ أحمد الصفار، ماجدة التميمي، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2007، ص ص 52، 65.

² خليل محمد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

❖ **القرارات الإدارية:** يتميز القرار الإداري بالخصائص التالية:

- ✓ يتم اتخاذه داخل المنظمة لتسهيل عمليات الإنجاز وبيان إجراءات تنفيذ الأعمال، وتحديد كيفية الحصول على الموارد؛
- ✓ تعتبر القرارات الإدارية هامة لاستقرار الهيكل التنظيمي وتحديد مراكز السلطة والمسؤولية ومدى المركزية واللامركزية التي يتم تطبيقها بالمنظمة؛
- ✓ تهتم القرارات الإدارية بتدفق البيانات والمعلومات فيما بين إدارات وأقسام المنظمة، وتنظيم عمليات الاستفادة منها.

❖ **القرارات التشغيلية:** ويتميز القرار التشغيلي بالخصائص التالية:

- تتعلق القرارات التشغيلية ببيان تخصيص للمواد على العمليات، كذلك العاملين والآلات، عادة ما تكون القرارات التشغيلية لا مركزية حيث يتم اتخاذها على المستوى الإدارة والأقسام التشغيلية؛ بالمدى القصير فغالبا
- ما تكون هذه القرارات شهرية أو أسبوعية أو حتى يومية.

3. **من حيث طريقة اتخاذها:** ويمكن تقسيم القرارات وفق هذا المعيار إلى قسمين هما¹:

- ❖ **القرارات المبرمجة:** تجدر الإشارة إلى أن معظم القرارات التي يتم اتخاذها في المستويات التشغيلية الدنيا هي قرارات مبرمجة، والقرارات المبرمجة تشير إلى القرارات المخططة سلفا والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة أو الروتينية حيث يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل أو التعامل مع أي مشكلة سلفا.
- ❖ **القرارات غير المبرمجة:** القرارات غير المبرمجة وهي تمثل الصفة السائدة للقرارات التي يتم اتخاذها في المستويات الإدارية العليا، وهي تلك القرارات غير المتكررة الحدوث أو التي تعالج مشاكل جديدة أو تتعامل مع المواقف غير المحددة وغير المألوفة مثل القرارات الاستراتيجية.

4. **القرارات حسب الجهد المبذول:** وتقسّم القرارات حسب الجهد المبذول إلى ما يلي²:

- ❖ **القرارات الفردية:** يقصد بالقرارات الفردية تلك التي يتخذها المدير على أسس فردية بحتة، دون تشاور أو مشاركة من العاملين في المؤسسة، حيث يمكن أن يتخذ القرار بدرجة عالية من المركزية عندما تكون السلطة مركزة في يد متخذ القرار ولا يرغب في مشاركة أحد في اتخاذ القرارات ويمارس هذا السلوك الإداري عادة في الإدارة الدكتاتورية.

- ❖ **القرارات الجماعية:** فهي تلك القرارات التي يتخذها المدير بعد أن يقوم بالتشاور مع زملائه ومشاركتهم في اتخاذها وصناعتها وتعتبر هذه القرارات عن أسلوب مشاركة العاملين في الإدارة وللقرارات الجماعية إيجابية كبيرة من بينها مشاركة المتخصصين الخبراء فيها الذي يوفر فرصة طرح العديد من البدائل لحل

¹ محمود أحمد الفياض وآخرون، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 79.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، دار المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 105، 106.

المشكلة، كما أنها تساهم في استيعاب المشكلة بأبعادها المختلفة من قبل الآخرين وقبولهم للقرار والتزامهم بتنفيذ مستقبلا وهذا ما يعبر عن الإدارة الديمقراطية أو الإدارة بالأهداف.

5. قرارات على أساس الوظائف: وتقسم القرارات كذلك إلى¹:

❖ **قرارات تتعلق بالإنتاج:** حجم الإنتاج، حجم المصنع، موقع المصنع، التصميم الداخلي للمصنع، طرق الإنتاج، إجراءات الشراء كمية المخزون، طرق دفع الأجور.

❖ **قرارات تتعلق بالمبيعات:** تحديد الأسواق، موقع مكاتب البيع، تغليف المنتجات، العلامة التجارية المستخدمة، منافذ التسويق المستخدمة، السعر، مدى ونوع الإعلانات، طرق مكافأة رجال البيع، جهود ترويج المبيعات، أبحاث التسويق.

❖ **قرارات تتعلق بالتمويل:** الهيكل المالي، شروط الائتمان، مقدار رأس المال العامل، طرق الحصول على أموال جديدة، توزيع الأرباح، خطط إعادة التمويل، تحديد تكاليف العمليات، الإجراءات المحاسبية، الاندماج، التصفية.

❖ **قرارات تتعلق بالموارد البشرية:** مصادر الحصول على القوى العاملة، أساليب الاختيار، مدى التدريب ونوعه، تحليل العمل وتقييمه، أسس دفع الأجور والمستحقات، طرق الترقية، علاقات الشركة.

المطلب الثالث: نماذج اتخاذ القرار

هناك عدة نظريات ومدارس لا يمكننا دراسة اتخاذ القرار بعيدا عن أفكار وتوجهات هذه المدارس.

أولا: النموذج التقليدي الكلاسيكي للقرار

لقد طور هذا النموذج في إطار النظرية الكلاسيكية التقليدية حيث يتم في إطاره صياغة واتخاذ القرار في ظل افتراضات اقتصادية قائمة على أساس وضوح الهدف وتمام المعلومات وقدرة كاملة على معرفة جميع البدائل ومعرفة نتائجها وكأن المدير يعمل في ظل ظروف تؤكد تام ورشد مطلق، وبناءا على هذا فإن المدير يصنع قرارات مثلى وتعني اختيار البديل الذي يعطي الحل الأمثل بشكل مطلق للمشكلة بمعنى أنه لا يوجد أفضل من هذا الحل أو البديل، إن الافتراضات التي يقوم عليها النموذج التقليدي للقرار تتصف بعدم الواقعية وانتقدت من قبل علماء السلوك لأن قدرة الإنسان محدودة في تجميع المعلومات وتطوير البدائل كما أن الأهداف هي ليست دائما تعظيم أرباح وتدنية التكاليف، لذلك فإن المدرار لا يمكن أن يكونوا على رشد تام في كل الأوقات وبهذا فإن أغلب القرارات تأتي في إطار الرشد المحدود².

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:** بالرغم مما قدمته النظرية الكلاسيكية من أفكار ومفاهيم مهمة في اتخاذ القرار وتطوير نظرية القرار إلا أنها لم تسلم من الانتقادات وفيما يلي نوضح أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية³:

¹ محمود أحمد الفياض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.

² صالح العمري، طاهر الغالبي، الإدارة والأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 308.

³ المرجع السابق، ص 310.

- ✓ رفض فكرة أن المنظمة نظام مغلق بعيد عن التأثيرات البيئية الداخلية والخارجية، لأن هذه الفكرة تتعارف مع مفهوم النظم المفتوحة؛
- ✓ إهمال هذه النظرية للجانب الإنساني داخل المنظمة وخارجها وركزت على الجانب الفني في اتخاذ القرار، مما جعل فكرة القرار الرشيد غير صحيحة؛
- ✓ الرشد مفهوم نسبي لا يؤدي دائما إلى القرار الأفضل بسبب خضوع متخذ القرار لعوامل مختلفة تحد من قدراته على اتخاذ القرار الرشيد؛
- ✓ متخذ القرار يمكن ألا يكون عقلانيا أو منطقيا في اتخاذ القرار ويتأثر بالأطراف والعوامل المحيطة به.
- ✓ إن وجود أهداف متعددة متناقضة في بعض الأحيان أمام متخذ القرار تجعل عملية الترشيح في اتخاذ القرار أمر غير مضمون دائما.

ثانيا: النموذج السلوكي للقرار

ضمن هذا النموذج فإن المدراء يعملون وفق ما يشعرون به فقط، وهذا الشعور كثيرا ما يكون غير تام وعلى هذا فإن متخذ القرار لديه معرفة جزئية حول البدائل والنتائج والأفعال، ولهذا فإن البديل الأول عندما يظهر ويعطي حلا مرضيا يحتمل أن يتم اختياره بشكل كبير، وقد سمي سايمون الذي حصل على جائزة نوبل عن هذا العمل ووصف هذه القرارات المرضية أي البدائل أو الخيارات التي تظهر أمام المدير أولا وتثير انتباهه، يتم اختياره كحل للمشكلة، إن هذا النموذج أكثر واقعية في وصف المدير كمتخذ قرار في ظل ظروف الإيهام وعدم التأكد¹.

ثالثا: نموذج الرشادة النسبية: ويمكن تقديم أفكار نموذج الرشادة كما يلي²:

من خلال تطبيق نظرية " سيكولوجية السلوك " H.SIMON نظرية في اتخاذ القرار بعملية تتميز بعقلانية محدودة وفيها يعتبر أن لإنسان ليس رشيدا بشكل مفرط كما لدى الكلاسيك وفكرة الرجل الاقتصادي وغير متأثر بإفراط بالمحيط كما لدى السلوكيين فلهذا الإنسان في كل نظام يرغب في تحقيق أهداف النظام وله سلوك عقلاني ولكنه محدد وقيود بالمحيط وقد خطأ مبادئ التنظيم التي جاء بها الكلاسيك واعتبارها غامضة ومتناقضة فيما بينها غالبا، ولا تصح إلا بتوفر شروط معينة، وحسب H.SIMON "فالمقرر لا يأخذ بشكل إجمالي مشكلة معقدة، ولكن يحلل بالنتابع مختلف جوانبها ويعد حولا بالعودة إلى تجارب أو أعمال ماضية يعلمها وانطلاقا منها يقوم بتكييف متتابع، وفي الأخير يتوقف عند أول حل مرض يصادفه والحل الذي يتوقف عنده ليس تعظيما مطلقا للمنفعة ولكن ببساطة أول حل مرضي يصادفه. وبنظرة إلى القرار كعملية شاملة، ينتج اعتبار أن كل شخص يشارك في العملية كعنصر متحرك وليس فقط الذي يحمل مسؤولية القرار بشكل أكثر رسمية أو أكثر وضوحا.

وأنظمة المعلومات والمراقبة بوضعها قنوات للمعطيات ومؤشرات التقييم تؤثر على لعبة القرارات، وأخيرا هناك ذاكرة المؤسسة، يعني تجميع الحلول النموذجية المشروعة بالتجربة والعادة، والتي بدورها تقيد عدد

¹ المرجع السابق، ص 310.

² ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 116.

الإمكانيات ومن خلال هذه العناصر نلاحظ الحدود التي تتعرض لها عملية اتخاذ القرار بالإضافة إلى عناصر أخرى محددة لرشادة هذه العملية نذكر منها:

❖ قدرات وكفاءات كل فرد من خلال ردود فعله؛

❖ القيم والأهداف الشخصية وحوافزه؛

❖ المعرفة الشخصية للوضعية والمعلومات المتوفرة.

ومن كل هذا تتحصر درجة عقلانية القرار، بوجود مختلف هذه القيود في مجال اتخاذ القرار وخضوع المتعاملين لها، هذا إذا كان المجال الزمني في المدى القصير، أما إذا كان طويلا فتتغير المعطيات ويصبح مجال صراع، لأن التحليل في المدى الطويل يبين أن مجال القرار (بمعنى نظام معلومات المراقبة، وكذلك السلطات الرسمية، والمتعاملين والقيم التي لديهم) يصبح هو أيضا مجال صراع في علاقات السلطة التي تنتظم، خاصة بين المتعامل الرئيسي الذي يعتبر إدارة المؤسسة، ومختلف المتعاملين الآخرين.

فالمؤسسة إذن تظهر كمجموعة متنوعة من المنطق أو الرشدات الجزئية ومتنازعة غالبا، والمرتبطة بالنظرة لدى المسؤولين لمختلف الوظائف لأحسن طريقة للقيام بمهنته، وهذه الرشدات لا تتناقض مع الهدف العام لربح المؤسسة، بل هي تأويلات مختلفة لهذا المنطق والمتأثرة باللاموضوعية المهنية لمتعاملين يقومون بمهن مختلفة، فاتخاذ القرار ليس فقط عملية عقلانية، وإذا كانت تستعمل نماذج قرارات تقنية فهي تتجه أكثر لمفاوضات أكثر تعقيدا كلما تغير المحيط، ويتقدم H.SIMON لنموذجه لاتخاذ القرار ذي الرشادة المحدودة الذي يتلائم مع قدرات الإدراك الحقيقية للأشخاص، فهو يضع مشكل اتخاذ القرار في خط جديد تماما وفي الواقع فإن نموذج الرشادة المحدودة يفتح على تسائلين:

❖ إذا كان المقرر يقوم باختيارات انطلاقا من توجهات يعرفها جيدا، ومعتاد عليها أو أقرب منها، يمكن

أن نتساءل عن ماذا يمثل في لحظة معينة، مجال الإمكانيات أو البدائل، وكيف يتكون هذا الأخير؟

❖ الثاني يرتبط منطقيا بمؤشرات الرضا التي تقود المقرر وكيفية إعدادها؟

رابعا: نموذج MARCH ET CYERT: ويمكن شرح هذا النموذج فيما يلي¹:

هذا النموذج الذي لا يخرج عن الرشادة المحدودة يقترح أكثر نحو الأطراف المشاركة في القرار، ففيه أعضاء التحالف (أفراد أو جماعات فردية) يقدمون طلبات مختلفة ومفاوضات بينهم تنتج اتفاقات واقع حول الأهداف العامة للمنظمة ولكن لا تنقادي وجود أهداف فرعية المتنازع فيها على المستوى العملي أو التشغيلي وهذا النموذج يركز على الفرضيات التالية:

1. **رشادة جزئية (بموضوعية):** المشاكل المعقدة تقسم إلى مشاكل فرعية وسيطة تلحق إلى وحدات (ENTIER) مميزة تقوم بمعالجتها بشكل ملائم مع أهدافها الخاصة.

2. **قاعدة تقبل القرار:** إذا كانت منظمة لا تبحث عن التعظيم للفائدة فيمكن أن تكتفي بقرارات موضوعية قليلة الملائمة فيما بينها.

¹ المرجع السابق، ص 118، 119.

3. الأخذ بعين الاعتبار للأهداف بالتتابع: تسعى المنظمات إلى تقادي إدخال أهداف متناقضة، لمعالجتها في فترات مختلفة.

وحسب اتخاذ القرار بالتحالف، فإن الكاتين يريان أنهما أما مقرر بأنه:

✓ يتقادي عدم التأكد بالعمل على حل المشاكل ذات المدى القصير والتي يتحكم أحسن بمكوناتها ونتائجها، عن تطوير استراتيجيات طويلة الأجل، فهو يقوم بتحديد محيطه بالمفاوضات معه.

✓ يتحرك ويقرر، طبقا لإجراءات نموذجية (STANDARS) وعملية، ولا يبحث عن حلول جديدة إلا في حالة مشكل بالقرب من الإجراءات التي يعرفها، ويتوقف عند أول بديل مرضي.

✓ يعدل هذه الإجراءات بميكانيزم التعلم المكيف حسب التجربة المحصل عليها.

فالقرارات هي اختيارات محققة لمعاملين مقيدين لحظيا أو وقتيا، بمجال أو حقل القرار أين يعملون (نظم المعلومات، المراقبة والقرار) حقل القرار كونوا بواسطة لعبتهم الرامية إلى تحصيل أو ربح السلطة، وعلى الخصوص إذا تم الأخذ بعين الاعتبار وجود أكثر من منطق مختلف ومتنازع، ومواجهة هذه المجموعات يعني منطقيا لكل منها فرص نظامها المنطقي لعملية القرار.

وهكذا فإن نموذج MARCH ET CYERT الذي يعتمد على الرشادة المحدودة وتعدد المقررين يؤدي إلى القول أن نظام القرار الذي تكونه المؤسسة هو بالضرورة نظام منطق متعدد.

خامسا: الاتجاه الحديث في القرارات: مع التطورات المعتبرة التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية والتعقيدات التي تعيشها، فإن نظرية القرار داخل المؤسسة قد شهدت تطورات متأثرة بذلك، وأهمها الاتجاه الحديث في القرارات والذي يمكن تقديمه فيما يلي¹:

فبالإضافة إلى نموذج كل من H.SIMON و MARSH.ET CYERT اللذان يتميزان بالرشادة المحدودة ويتدخل الأفراد أو الإطار غير الإدارة العليا، فهناك اتجاه حديث يركز أكثر على مشاركة الجانب السياسي والاجتماعي في المؤسسة كما أن ذلك يتزامن مع التغييرات التي شهدتها عملية اتخاذ القرار في التطور العام للمجتمع الصناعي كما لدى GALBRAITH متطلبات التكنولوجيا اللجوء إلى التخطيط، تحويل السلطة في المؤسسات الكبيرة من رأس المال إلى التنظيم؛ وفيما يرتبط بتحول السلطة من رأس المال نحو التنظيم، فانطلاقا من عدة أمثلة تمثيلية للواقع فقد أظهر "GALBRAITH" كم أن المؤسسة قد تحررت من أصحاب رؤوس الأموال، وكم ازدادت حاجاتها من الطاقات المتخصصة والقرارات التنظيمية التي لا يمكن أن توجد بها بنفسها مثل رأس المال وهو تحول يعبر عن تحول السلطة في المؤسسة من رأس المال إلى الذكاء المنظم يشبه التحول الذي بدأ قبل قرنين في البلدان المتقدمة لصالح رأس المال على حساب الأرض؛

واتجاه السلطة من رأس المال إلى التنظيم، والإطارات الإدارية يتلاقى لدى آخرين باعتبار المؤسسة كهيئة والتي تظهر في صورة نظام اجتماعي سياسي بعد أن كانت كمنظمة في صورة نظام اجتماعي تقني.

¹ المرجع السابق، ص 120، 121.

وباعتبار المؤسسة كنظام اجتماعي تقني فهي تستعمل الوسائل التقنية حسب الحدود والأهداف الاقتصادية أي عقلانية تقنية اقتصادية، وحسب هذه العقلانية تم تحضير النظريات الأولى للتنظيم ثم النظريات الإدارية؛

ومن جانب آخر عندما تم الأخذ بعين الاعتبار السلوك أصبح النظام التقني اقتصادي نظاما سوسيو تقنيا. في مثل هذا النظام فإن المشاركين أو ممثليهم لهم أساسا الدفاع عن مصالحه كهدف أكثر من إعادة النظر في التصور نفسه للحركة الجماعية.

وكنظام سوسيو سياسي فالمؤسسة تصبح مسيرة، حيث يتم إعادة النظر في السلطة التي تمارسها على الأبعاد الاجتماعية في صورة عقلانية تكنو اقتصادية. والعقلانيات الجزئية، مثل التشغيل الكامل في منطقة ما، أهداف التكوين، العلاقة مع النظام الاقتصادي والآثار عليه، هذه العملية تعيد النظر أيضا في تصور الحركة أو العمل الجماعي (للمركزية، علاقات السلطة... إلخ)

وفي إطار اتخاذ القرار تلعب مجموعتان من المتعاملين أدوارا جد خاصة، الأولى هي مجموعة المستويات الهرمية الوسطى بين المتعاملين التشغيلية ومستوى الإدارة العامة للمؤسسة كمدبرين أو رؤساء أقسام ورؤساء دوائر عملية هؤلاء الأفراد المفصليون (CHARNIÈRES) هم المترجمون للمجموعات التي يديرونها، أمام باقي المؤسسة وعلى الخصوص أمام إدارتها، وبطاقتهم الاستراتيجية سواء في القرارات التشغيلية العادية، أو في القرارات الاستراتيجية الكبرى وبنفس الشكل يمكن أن ترتبط إمكانية أي قسم في المؤسسة لتجديد أكثر للموارد لصالحه من براعتهم الشخصية.

والمجموعة الثانية والتي لها دور متفوق طبعا هي الإدارة العامة للمؤسسة. فدورها متفوق أو لا لأنها تحدد عددا من الاختيارات الاستراتيجية للمؤسسة وأيضا لأنها تتخذ قرارات تهيكّل شروط اللعبة السياسية وهي التي تنظم الحقل القراري بتحديد الوظائف وبوضع أنظمة المعلومات والمراقبة وبذلك إعداد شروط الكفاءات الفردية، وفي الأخير خصائص الرشادة في المستويات التشغيلية؛ فمن خلال المفاوضات والتحكيم في المسائل المختلفة والتي تشكل الحياة اليومية للمؤسسة، ضمن العملية الكلية للقرار، تستطيع الإدارة أن تتأكد من أن أهدافها واختياراتها الاستراتيجية قد ترجمت إلى الواقع. ومن جهة أخرى فهي تسجل العوامل الأساسية لنجاح المؤسسة وللقرارات الاستراتيجية المتخذة وبتسييرها للمجال الهيكلي والثقافي فالإدارة تعمل على إمكانية تطبيق عوامل النجاح العام بوضع خصائص النجاح الشخصي للمتعاملين في المؤسسة.

حسب ما سبق فإن عملية اتخاذ القرار وتصورها الحالي سواء لدى GALBRAITH أو لدى P.JARNIOU وكذلك N.LEMAITRE لا تبتعد عن بعضها باعتبار أن مشاركة الإنسان في القرار والاهتمام بهذا العامل بشكل أكبر لما يحمله من أهداف وما يظهره من سلوك نتيجة حوافز معينة.

المطلب الرابع: الصعوبات والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

لا تخلو أية عملية في المؤسسة من المعوقات والمؤثرات بما في ذلك عملية اتخاذ القرار فتعترضها صعوبات وعوامل تعيق وتحد من شدة الرشادة في اتخاذها.

أولاً: الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار

من الصعوبات التي تواجه وتعترض أي قرار هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه على الأقل أحسن الحلول في ظل الظروف والمؤثرات الموحدة، فكثيراً ما يجد متخذ القرار نفسه معرضاً لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب ويمكن إجمال هذه العوائق في¹:

❖ **عدم إدراك المشكلة وتحديدها:** يلقي متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباته بنتائجها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة وبالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشاكل الفرعية من هذه المشكلة وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها وتعريفها.

❖ **عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار:** إن القرارات تسعى دائماً لتحقيق مجموعة من الأهداف هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضاً، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولاً؛ التمييز بين أقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية.

❖ **شخصية متخذ القرار:** قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقدره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية وجمود وضرورة التقيد بالإجراءات الداخلية أو القيود الخارجية، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلباً على أفكاره وتطلعاته مما يؤثر على المؤسسة ونجاحها.

❖ **نقص المعلومات:** يعد عدم توافر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تزداد القدرة على اتخاذ القرارات الناجحة كلما ازدادت جودة المعلومات المتاحة وكفايتها، ومقدار الدقة في شرحها للحقائق المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة والتحليل، وجميع الخصائص الأخرى التي ترتبط بها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:

على الرغم من تعدد القرارات التي يمكن اتخاذها إلا أن العوامل المؤثرة فيها تزيد من صعوبة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة تقود أحياناً إلى قرارات خاطئة بمعنى غير رشيدة لهذا فإن اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطاً ومحدود المدى فإنه يستلزم التفكير في العوامل المختلفة التأثير على القرار بعضها داخل المؤسسة أي عوامل داخلية وأخرى من خارجها أي عوامل خارجية والبعض الآخر سلوكي وإنساني وهي موضحة كآتي²:

1. عوامل بيئية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين من العوامل كما يلي:

❖ **العوامل البيئية الخارجية:** تتمثل عوامل البيئة الخارجية في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة ويمكن إدراجها كآتي:

✓ الظروف الاقتصادية والمالية السائدة في المجتمع؛

✓ التطورات التكنولوجية والقاعدة التحتية؛

¹ حسن على مشرقي، نظريات القرارات الادارية مدخل كمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 24.

² كاسر نصر منصور، نظرية القرارات الادارية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 35-37.

✓ العوامل التنظيمية، الاجتماعية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية إذ أن هذه العوامل تفرض على الإدارة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائما.

❖ **عوامل البيئة الداخلية:** عوامل البيئة الداخلية تكون مرتبطة بخصائص المؤسسة، نذكر بعضها كما يلي:

✓ عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛

✓ عدم وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛

✓ مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة؛

✓ القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

2. **عوامل نفسية وشخصية:** ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

❖ **العوامل النفسية:** منها ما يتعلق ببواحد داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به وخاصة في مرحلة اختيار البدائل.

❖ **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، إذ أن القرار يعتمد على الميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة؛ وعليه فالسلوك الشخصي يؤثر في عملية اتخاذ القرار، فكل مدير له أسلوب حتى ولو تساوت المهارات، كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيرا مباشرا على القرار والمتمثلة في: المجازفة، الحذر، التسرع، التدهور.

3. **عوامل أخرى:** ويمكن توضيح هذه العوامل فيما يلي:

❖ **تأثير عنصر الزمن:** يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره، كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة كلما تطلب منه السرعة في اتخاذ القرار مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

❖ **تأثير أهمية القرار:** كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

✓ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛

✓ كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهميته كلما كانت العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة القرار مرتفعا؛

✓ الوقت اللازم لاتخاذها، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة والمؤثرة عليه.

المبحث الثاني: القرارات المالية الاستراتيجية.

حظيت الإدارة المالية الحديثة كأسلوب لاتخاذ القرارات باهتمام كبير في مجال الفكر المالي المعاصر،

خاصة في كونه يسعى لتحديدي أساس القرارات المالية التي تضمن التوجه الاستراتيجي للإدارة في

المؤسسة، إذ أصبحت قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح حرفة العمل الاستراتيجي، والذي تسعى من خلاله الإدارة المالية لتحقيق أهدافها المختلفة.

المطلب الأول: قرار التمويل

تعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها والتقرير بخصوص المزيج الأمثل والأفضل منها، عملية هامة جداً، بالغلة التعقيد خاصة في المؤسسات الكبيرة، لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر كفاية متميزة لدى الإدارة المالية لما للقرارات المتعلقة بالتمويل من أثر هام في ربحية المؤسسة.

أولاً: مفهوم قرار التمويل

يقصد بالتمويل توفير المنشأة وتجهيزها بالمصادر المالية بنوعها، الممتلكة (رأس المال المدفوع)، والمقترضة (الاقتراض بشكل مباشر وغير مباشر). فالاقتراض المباشر يكون عادة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أما الاقتراض الغير مباشر فيكون من خلال إصدار السندات، ومن المعلوم أن قرارات التمويل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال، كلفتها والمخاطر المترتبة عليها¹.

ويعتبر قرار التمويل من أعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية، لكونها متعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل للمنشأة، والذي وصل من خلال اختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لتكلفة التمويل وفق افتراض أساسي مفاده أنه كلما انخفضت كلفة التمويل والذي ينتج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل، كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم، وعلى ضوء هذا الافتراض تمارس الإدارة المالية نشاطا وظيفيا غاية في الأهمية، تسعى من خلاله إلى تحديد النسبة المثلى لكل نوع من مصادر التمويل، أضف إلى ذلك اهتمامها بشكل العلاقة التي يجب أن تكون بين التكوين الاستثماري للمنشأة وبين قرارات التمويل فيها، حيث تنظر للعلاقة بين زاوية معدل العائد على الاستثمار المتوقع تحقيقه وتكلفة التمويل التي تتحدد وفق مصادر تمويل تلك الاستثمارات².

ثانياً: مصادر التمويل.

تلجأ المؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين أساسيين هما، مصادر التمويل القصيرة الأجل ومصادر التمويل الطويلة الأجل.

¹ أسعد حميد العلي، الإدارة العلمية، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، مصر، 2010، ص 18.
² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 58، 59.

1. مصادر التمويل القصيرة الأجل: تتكون مصادر التمويل قصيرة الأجل من العناصر التالية¹:

❖ الائتمان المصرفي: تعتمد المؤسسة في ممارسة نشاطها بكثرة على البنوك وذلك في مجالات عديدة منها تسهيل عمليات الدفع والاستيراد والتصدير، إلى جانب توفير الائتمان المصرفي في مسائل تتعلق باختيار التمويل الذي تحتاج إليه والبنك الذي تتعامل معه، وتتمثل في:

✓ القبلات المصرفية: تعتبر القبلات المصرفية من مصادر التمويل القصيرة الأجل والتي من الممكن أن تكون بديلا للائتمان المصرفي أو جزء منه، القبلات المصرفية تتمثل في قبول البنك للسندات نيابة عن عملائها.

❖ الائتمان التجاري: يعرف بأنه ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة لإعادة بيعها، وهذا النوع من الائتمان تعتمد عليه المؤسسات التجارية على مستوى تجارة الجملة، ويعتبر الائتمان التجاري أحد المظاهر الهامة للنظام التجاري الحديث، وهناك عدة أشكال للائتمان التجاري منها:

✓ الحساب الجاري: وهو أهم أشكال الائتمان والأكثر تفعيلا من المدينين، لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية من المقترض في حالة مواجهته لأية صعوبات.

✓ الكمبيالات: تعتبر الشكل الأقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري ولكنها الأكثر تفضيلا للدائنين لسببين متباينين هما:

- أن المدينين لا يفضلون تنظيم كمبيالات لأمر الدائنين لأنها لا تضع في يد الدائن مستندا يسهل عليه عملية الإجراءات القانونية، إذا لم يستطع المدين الوفاء بالتزاماته.
 - أن الدائنين يفضلونها لأنهم عن طريق إظهارها قد يحص على بعض السلع، كما أنهم يستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقدا، أو إيداعها برسم التامين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها.
- ✓ شيكات مؤجلة: وهي واسعة الانتشار وغير مفضلة لدى المدينين لخطورتها ولعدم إلزامية الأجل الوارد فيها.

✓ الأوراق التجارية: تعرف بأنها سند لأمر قصير الأجل، تصدر في السوق المفتوحة من قبل السوق المالية للملاءة دون ضمانات كالاتزام على الجهة المصدرة نفسها. وتلعب الأوراق التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية بسبب سهولة وانخفاض تكلفة إصدارها وتوفيرها لمصدر إضافي للحصول على الاقتراض التقليدي، وقد سهلت هذه الأوراق التوسع في العمليات الآجلة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وأهم ما يميزها، ويتم إصدارا لأوراق تجارية إما مباشرة من قبل المصدر أو من خلال وسيط.

2. مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الأجل: تشمل هذه المصادر ما يلي:

¹ محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 77.

❖ **المصادر الداخلية:** (أموال الملكية): وتتمثل أموال الملكية المصدر الأول للتمويل بالنسبة للمؤسسات الجديدة كما تمثل القاعدة التي يستند إليها الاقتراض بالنسبة للمؤسسات القائمة. وسنتناول فيما يلي أهم مصادرها¹:

✓ **الأسهم العادية:** يتكون رأسمال الشركات المساهمة من عدد من الحصص المتساوية لا تقل قيمة الحصة الواحدة منها عن دينار واحد ويطلق على الحصة الواحدة سهم وتمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة وسيلة تمويلية رئيسية، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي علي هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات، خصوصا عند بدأ التأسيس، لأن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أية أعباء أو كلفة للغير، كما هي الحال بالنسبة للسندات والأسهم الممتازة، والشركة غير ملزمة بدفع أي عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم ولكن إذا استخدمت الشركة أرباحا، واتخذ قرار بتوزيعها عندها يحصل حملة الأسهم علي حصة من ذلك الربح، ولا يحصل حملة الأسهم علي أي عائد في حالة عدم توزيع الأرباح أو في حالة الخسارة.

✓ **الأسهم الممتازة:** في مصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل لشركات المساهمة العامة، وتمتاز بجمعها بين صفات الأموال الملكية والاقتراض، فعند التصفية تأتي الأسهم الممتازة بعد الديون في الأولوية وقبل المساهمين العاديين، ومن ناحية الدخل تستحق نسبة ثابتة منه، وعلاوة على ذلك فان بمستطاع الشركة إلغاء هذا العائد دون أن يؤدي هذا الإلغاء إلى اعتبار الشركة مقصرة في الوفاء بالتزاماتها كما قد يحدث في حالة عدم الدفع للدائنين، وتشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من ناحية كونها يمثلان أموال الملكية في شركة المساهمة، ولا يوجد تاريخ محدد لردهما لمالكية. وتختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية في كون أن حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة من حملة الأسهم العادية، كما أنه هناك حد أدنى لما يمكن الحصول عليه من طرف حملة الأسهم الممتازة في حين لا يوجد مثل هذا الحد بالنسبة لحملة الأسهم العادية.

3. المصادر الخارجية: تتمثل المصادر الخارجية في:

❖ **القروض:** تعتبر القروض مصدرا من أهم مصادر التمويل للمؤسسات لاسيما الكبيرة منها، وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحققه من الأصل الذي سيتم تمويله، والصورة الأفضل للحصول على التمويل الخارجي الطويل الأجل في القروض الآجلة التي يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغا من المال، ويلتزم المقرض بإعادة المبلغ المقرض في مواعيد محددة بموجب دفعات متفق على قيمتها ومواعيد الحصول عليها بالإضافة إلى الفوائد"²، وقد يكون المقرض منشأة مالية وسيطة كالبنوك، شركات التأمين،

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 106، 115.

² المرجع السابق، ص 118.

صناديق الضمان... الخ. وتتراوح أجال قروض طويلة الأجل ما بين (3-15) سنة، وقد تكون هذه القروض مضمونة بأجل معين أو بأي نوع من الضمانات الأخرى، وقد تكون غير مضمونة في حالات استثنائية وفقا لمكانة المركز المالي الذي يتمتع به المقترض¹.

✓ **دوافع الاقتراض متوسط والطويل الأجل:** السبب الرئيسي للاقتراض المتوسط والطويل الأجل هو تأمين المؤسسة للتمويل اللازم لها، والمصدر البديل للاقتراض طويل الأجل هو زيادة رأس المال ومع ذلك يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من الاقتراض للأسباب التالية²:

- عدم إمكانية طرح أسهم جديدة أو التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة؛
- ضعف الطلب في السوق المالي واحتمالات عدم تغطية الإصدار؛
- عدم تأثير الاقتراض في السيطرة الحالية على إدارة المؤسسة؛
- يوفر للمؤسسة مرونة الاقتراض قصير الأجل؛
- قد يشكل مصدرا للوفاء بالقروض القصيرة الأجل؛
- كونه أقل كلفة من إصدار الأسهم؛
- يقارب هذا النوع من التمويل في طبيعة رأس المال إلى حد ما، لذا يمكن استعماله لتمويل الموجودات الثابتة.

✓ **العوامل المحددة للتمويل بالاقتراض:** لا تستطيع أي مؤسسة الاقتراض بدون حدود لمجموعة من الأسباب بذكر أهمها³:

- وجود بعض النصوص في أنظمة المقترض تحدد مقدار ما يستطيع اقتراضه؛
- وجود بعض النصوص في اتفاقيات الاقتراض تحدد مقدار ما يمكن اقتراضه؛
- عدم وجود الضمانات الكافية لدى المؤسسة (المقترض)؛

❖ **السندات:** تعد السندات من الأدوات المالية طويلة الأجل التي تصدرها المؤسسة، ومن خصائصها أنها تكون ذات عائد ثابت، وتتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي، وسندات القرض هو عبارة عن سند إذني طويل الأجل، يتعهد مصدره بان يدفع فائدة على قيمته الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية بذاتها في تاريخ محدد مسبقا، وتعتبر السندات مصدرا هاما من مصادر التمويل طويلة الأجل، وذلك بسبب طول المدة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق، وفيما يلي أهم أسباب اللجوء إلى التمويل بالسندات والعوامل المقيدة لإصدارها⁴.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 325.

² محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 75.

✓ أسباب اللجوء إلى التمويل بالسندات: توجد عدة عوامل تدعو المؤسسات إلى اللجوء لإصدار السندات نذكر منها¹:

• الاستفادة من مزايا الرفع المالي: ولتحقيق هذه الغاية يشترط أن تكون كلمة سند أقل من العائد المتوقع على استثمار الأموال المقترضة، حتى يبقى بين التكلفة والمردود فائض يحسن العائد على حقوق أصحاب المشروع.

• التكلفة: كلفة الاقتراض محدودة والسندات لا تشارك في الأرباح في حال تحقق المزيد منها والخسائر للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، في حين تعتبر عائدات الأسهم توزيعاً للأرباح وليست من النفقات، لذا يتم دفعها من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب.

✓ العوامل المقيدة لإصدار السندات: إن السند يمثل كلفة ثابتة على المقرض لذا فإن هناك مخاطر كبيرة إذ كانت عائدات المؤسسات المقترضة واسعة الذبذبة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث بعض الحالات التي تعجز فيها عن الوفاء بهذه الالتزامات الثابتة، ويستعمل هذا النوع من الاقتراض في الحالات التي تتصف فيها إيرادات الشركة بالثبات النسبي ويمكن تلخيص العوامل المقيدة لإصدار السندات فيما يلي²:

• زيادة الاقتراض يزيد مخاطر المقرض المالية، وقد يرفع كلفة الاقتراض بدرجة قد تزيد عن الدخل المتوقع تحقيقه على الأموال المقترضة.

• هناك حدود لما يمكن كل مؤسسة أن تقترضه تتمثل بالعلاقة بين مجموع الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل ومجموع حقوق المالكين، بالإضافة إلى كفاية التدفقات النقدية لخدمة المؤسسة؛

• وجود بعض القيود القانونية على إصدار السندات؛

• وجود بعض الالتزامات التعاقدية التي تحد من الاستدانة بمختلف أشكالها أو من إصدار السندات.

✓ أشكال السندات: تتخذ سندات القرض التي تصدرها شركات المساهمة عدة أشكال منها³:

• سندات لحاملها: حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص الحامل للسند؛

• سندات اسمية: حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص المسجل اسمه في السند؛

• سندات قابلة للتحويل إلى أسهم: وهي سندات يمكن تحويلها إلى عدد محدد من الأسهم العادية بناء على رغبة حاملها، شريطة أن تكون اتفاقية الإصدار الأساسية قد منحتة مثل هذا الحق ويحدد شرط الإصدار عادة طريقة التحويل ونسبتها وكذلك موعدها منذ بداية الإصدار؛

• سندات الدخل: هي السندات التي لا تدفع فوائدها إلا إذا تحقق الشركة المقترضة دخل لتسديد الفوائد، أما فيما يتعلق بتسديد قيمة السند نفسه فيتم بناء على موعد محدد وعلى المقرض الالتزام بهذا الموعد بغض النظر عن تحقق دخل له أو عدم تحققه، ومعظم السندات من هذا النوع لها طبيعة تراكمية، حيث تتراكم فوائدها غير المدفوعة من سنة لأخرى قادمة يتحقق فيها الدخل.

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 119، 120.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فواد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 300.

³ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 120.

• **سندات ذات الفائدة العائمة:** وقد ظهر هذا النوع من السندات على أثر فترة التضخم التي سادت السبعينات ودفعت أسعار الفوائد إلى مستويات عالية جدا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار السندات طويلة الأجل ثابتة التكلفة، وقد كان من نتائج إجماع الدائنين عن الإقراض بسعر فائدة ثابت والانتقال إلى أسعار فائدة متغيرة.

❖ التمويل بالاستئجار¹:

تهدف معظم المنشآت إلى استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفنا ليس هذه التسهيلات، إن يكن الاهتلاك في معظم الأحيان يحقق هذا الهدف، وقد ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها، وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا، ونظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير، وبالتالي فيترتب عليه دفعا ماليا مثله في ذلك مثل الاقتراض.

ويتخذ الاستئجار أشكالا عديدة أهمها²:

✓ **البيع ثم الاستئجار:** وفي هذا النوع تقوم المنشأة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات من نوع معين من بيعها إلى منشأة مالية، وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع هذه محدد وبشروط خاصة، وإذا كان الأمر متعلق بالأراضي أو المباني فإن المقترض في هذه الحالة يكون عادة شركة تأمين أو بنك أو أحد شركات التمويل المتخصصة.

✓ **استئجار الخدمة:** يتضمن استئجار الخدمة كل من خدمات التمويل والصيانة وقد بدأ استئجار سيارات النقل وسيارات الركوب والحاسبات الإلكترونية وآلات تصوير المستندات ينتشر على نطاق كبير في الوقت الحالي، ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات.

✓ **الاستئجار المالي:** يتميز الاستئجار المالي بأنه لا يتضمن خدمات صيانة، ولا يمكن إلغاؤه ولا بد فيه من سداد قيمة الأصل بالكامل، ويتم هذا النوع من الاستئجار على أساس الخطوات التالية:

• تقوم المنشأة المستخدمة لهذا النوع من الاستئجار باختيار الأصل الذي تريده ثم تتفاوض مع المنتج أو الموزع في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم.

• تقوم المنشأة بعد ذلك بالاتفاق مع أحد البنوك، مثلا على أن يقوم هذا الأخير بشراء الأصل من المنتج أو الموزع على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شراؤه، ويشابه الاستئجار المالي مع البيع ثم الاستئجار في كل شيء فيما عدا أن الأصل في الحالة الأولى أصل جديد يشتريه المقرض من المنتج أو الموزع، في حين أن الأصل في الحالة الثانية يشتريه المقرض من المقترض، وبالتالي فيمكن القول أن البيع ثم الاستئجار هو نوع خاص من الاستئجار المالي.

¹ عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 478-481.

² المرجع السابق، ص 500.

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

يعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة التي تصدر بغرض تنفيذ استراتيجية الشركة على المدى الطويل الآجل وال المدى القصير الآجل، يهدف إلى توليد طاقات إنتاجية جديدة أو تطوير طاقات حالية وإحلالها وتجديدها أو التوسع في خطوط إنتاج أو مشروعات جديدة، ويتخذ ذلك القرار بعد تقدير التكلفة الاستثمارية وطرق التمويل ومعرفة مخاطرة ومنافسيه وقياس معدلات العائد المتوقعة منه وهامش الأمان والربحية من الاستثمار.

أولاً: مفهوم قرار الاستثمار.

عرف الاستثمار بأنه "استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين قصد تحقيق ربح مستقبلي، بحيث يكون الاستثمار مقبولاً إذا تطابق مع المعايير المعمول بها أو حقوق الأرباح المنتظرة أي مجموع الأرباح المنتظرة أكبر من الأموال المستثمرة في فترة زمنية تقدر بمدة حياة المشروع"¹.
كما عرف قرار الاستثمار بأنه "قرار يعنى باختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات التي تعمل على تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال العوائد"².

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه الاستثمارات أن الإدارة المالية تلجأ لها أملاً في زيادة العائد على الاستثمار من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، ومن أجل ذلك نجد أن الإدارة المالية تسعى إلى توجيه أموالها الاستثمارية في خلق موجودات مالية مثل الاستثمار في النقد والحسابات المدينة والاستثمار في الأوراق المالية، أو قد تكون استثمارات عينية مثل الاستثمار في المخزون السلعي والموجودات الثابتة وغيرها³.

هذا يعني أن قرارات الاستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب ان تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلة مصاحبة للاستثمار، وكذلك تتضمن هذه القرارات إعادة تخفيض الاستثمار المتاح عندما يتم التثبيت في أحد أنواع الموجودات المتاحة لم يعد هناك مبرر اقتصادي لاستخدامه داخل المؤسسة أو الاحتفاظ به للفترة القادمة، وبصفة عامة فإن قرارات الاستثمار ونظراً لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، فإن هذه القرارات لا بد أن تتعرض لدرجة من المخاطرة، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما: العائد المتوقع والمخاطر المحتملة.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 313.

² حنان خميس، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 39.

³ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 69.

ثانيا: أنواع القرارات الاستثمارية.

تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد ويمكن توضيح الفرق بينهما كما يلي¹:

1. القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حجم الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفتراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة.

2. القرارات الاستثمارية طويلة الأجل: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف على هذا النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار، يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في المنشأة وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

ثالثا: المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار.

ينبغي على المستثمر القيام بعملية الاختيار والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وذلك من خلال مجموعة من المبادئ والتي تتمثل فيما يلي²:

1. مبدأ الاختيار: حيث يجب أن يكون متخذ القرار يتمتع بالرشاد، بحيث يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية المتعددة، لما لدى المؤسسة من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص الاستثمارية المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة استثمارية متاحة.

2. مبدأ المقارنة: إذا كان متخذ القرار أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطر حتى يقوم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، إذ يجب أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم وحصر البديل المناسب لأهداف المؤسسة وإمكانيات المؤسسة وأهدافها.

3. مبدأ الملائمة: أي ملائمة خصائص وظروف المؤسسة مع درجة اهتمامها بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها ومستوى السيولة.

4. مبدأ التنوع: تختلف الأصول من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على تنوع من هذه الأصول وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

¹ المرجع السابق، ص 70، 71.

² سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، على الموقع:

21-05-2015 <http://iefpedia.Com/arab/wp-content/uploads/2012/03/pdf>

رابعاً: معايير تقييم الاستثمارات

هناك أربعة طرق رئيسية لتقييم المشاريع الاستثمارية لاتخاذ قرار قبولها من عدمها كما يلي¹:

1. فترة الاسترداد: تعتمد هذه الطريقة على الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الأموال اللازمة التي أنفقتها المشروع الاستثماري عند قبول الاستثمار واتخاذ القرار، وتحسب هذه الطريقة عن طريق مقارنة إجمالي التدفقات الداخلة إلى المشروع ويكون القرار باختيار الاستثمار الأفضل، عندما تكون قيمة التدفقات النقدية الداخلة أكبر من كلفة الاستثمار، والتي نسترجع بها كلفة الاستثمار بأقل مدة ممكنة.

وتهدف هذه الطريقة إلى الحصول على أكبر سيولة نقدية كافية من التدفقات النقدية الداخلة لإعادة رأس المال المستثمر في أقل فترة زمنية بعد تلبية الالتزامات المالية المترتبة على تشغيل المشروع، ويمكن استخدام هذه الطريقة في تقييم الاستثمارات الصغيرة وكذلك الاستثمارات ذات التكنولوجيا العالية التطور. وتتميز هذه الطريقة بأنها سهلة الاستعمال ولا تحتاج لوقت كبير لإنجاز العمليات الحسابية المستخدمة في استخراجها، كما أنها تؤمن حماية الأموال المستثمرة في المشاريع ذات التطور التكنولوجي السريع من ارتفاع درجة الخطر من خلال سرعة إعادة كلفة رأس المال المستثمر.

ويمكن حساب طريقة فترة الاسترداد بطريقتين:

✓ في الحالة الأولى عند ثبات التدفقات النقدية السنوية، تحسب كما يلي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{كلفة رأس المال المستثمر}}{\text{التدفق النقدي السنوي (الثابت)}}$$

$$\text{معامل الاسترداد} = \frac{\text{كلفة رأس المال}}{\text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}}$$

✓ أما في حالة اختلاف التدفقات النقدية السنوية للاستثمار فنقوم بجمع التدفقات النقدية للسنة الأولى مع السنة التي تليها حتى تتساوى هذه التدفقات مع كلفة رأس المال المستثمر، ويعاب على هذه الطريقة على أنها تهمل التدفقات النقدية المتحققة بعد فترة الاسترداد وبمعنى آخر أنها لا تحسب الإيرادات التي يحققها المشروع بعد فترة استرداد كلفة رأس المال.

2. طريقة صافي القيمة الحالية: تهتم هذه الطريقة بالقيمة الزمنية للنقود وتدخل في حساباتها جميع التدفقات النقدية المتحققة للمشروع مخصومة بمعدل خصم يحدد القيمة الحالية للنقود الناتجة عن التدفقات النقدية للمشروع، وتستخدم هذه الطريقة باستخراج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحقيقها والناتجة عن الاستثمار (بعد خصمها بمعدل خصم محدد يمثل كلفة رأس المال في السوق المالي) مطروحا من هذه القيمة كلفة الاستثمار المبدئي، ويمكن استخدام المعادلة التالية لاستخراج صافي القيمة الحالية للاستثمارات، ويحسب كما يلي:

$$\text{صافي القيمة الحالية} = \text{مجموع التكرارات للتدفقات النقدية} \times \text{القيمة الحالية لدينار خلال ن من السنوات} - \text{كلفة الاستثمار المبدئي.}$$

3. معدل العائد الداخلي: وهي إحدى الطرق الدقيقة لقياس العائد على الاستثمار وتسمى أيضا بطريقة المعدل الحقيقي للفائدة الاقتصادية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار كمية وتوقيت التدفقات النقدية للاستثمارات والبدائل المتاحة، وتقوم هذه الطريقة على أساس اختيار معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين الكلفة المبدئية للاستثمارات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

ويتم اختيار معدل العائد الداخلي باستخدام أسلوب التجربة والتقريب بعد اختيار معدل خصم لأعلى قيمتين من القيم التي تؤدي إلى تساوي القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع مع كلفة الاستثمار في المشروع عندما يكون صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي الصفر.

وتتبع الخطوات التالية عند حساب معدل العائد الداخلي.

نستخرج معامل الاسترداد بالمعادلة التالية:

$$\checkmark \text{متوسط التدفقات النقدية السنوية} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية السنوية}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

• تستخدم جداول القيمة الحالية الخاصة بالتدفقات السنوية عن طريق اختيار معدل الخصم الذي يقترب أو يساوي معامل الاسترداد.

• نستخدم معدل الخصم المختار في استخراج القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ثم نقوم باحتساب التدفقات النقدية ومقارنتها بكلفة الاستثمار لكي نحصل على صافي قيمة حالية يساوي الصفر.

• يتم مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع كلفة رأس المال المستثمر، فعندما تكون النتيجة موجبة لصالح التدفقات النقدية الداخلة يتم زيادة معدل الخصم حتى تتساوى القيمتان، أي تكون صافي القيمة الحالية تساوي الصفر.

4. معدل العائد المحاسبي: تقوم هذه الطريقة على أساس قياس ربحية المشروع من منظور محاسبي، إذ أنها تعتمد البيانات المحاسبية في استخراج مدى كون الاستثمار مجدي اقتصاديا أم لا، وبعد ذلك يتم مقارنة البدائل في ضوء هذه النتائج المحاسبية، وتتصف هذه الطريقة بالبساطة لسهولة الحصول على البيانات المحاسبية كما يلي:

$$\checkmark \text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح}}{\text{متوسط الاستثمار}}$$

$$\checkmark \text{متوسط صافي الربح} = \frac{\text{مجموع صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد سنوات الإنتاج}}$$

$$\checkmark \text{متوسط الاستثمار} = \frac{\text{كلفة الاستثمار (أول مدة + آخر مدة)}}{2}$$

ويعاب على هذه الطريقة أن معدل العائد المحاسبي يعد معيار غير موضوعي لاتخاذ القرارات في مجال الاستثمار، لأنها ممكن أن تؤدي إلى قبول اقتراحات تسهم بدرجة أقل في تعظيم ثروة الملاك، أو

ترفض اقتراحات قد تساهم في تعظيم تلك الثروة لأنها تعتمد الريح المحاسبي بدلا من التدفقات النقدية، والذي يحسب بعض التدفقات أو الإيرادات التي لا تتعلق بالأنشطة الفعلية للمشروع كالفوائد.

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

يصاحب قرار الاستثمار وقرار التمويل نوعا ثالثا من القرارات هو قرار توزيع الأرباح

أولاً: مفهوم قرار توزيع الأرباح: يمكن توضيح قرار توزيع الأرباح فيما يلي¹:

وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية وزمن توزيع هذه الأرباح، وهذا يعني ومن خلال نسبة توزيع الأرباح النقدية وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة المالية داخل الشركة وهي الأرباح المحتجزة (احتياطي الأرباح)، والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر تمويل مناسبة.

ومن المؤكد أن مجموعة القرارات التي تدخل في عملية توزيع الأرباح تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للربغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرون يرغبون في زيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسيع الاستثماري داخل شركة الأعمال.

ثانياً: سياسات توزيع الأرباح

سياسة التوزيع بالمنشأة يجب أن تصاغ استنادا إلى اثنين من الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون حاضرة دائما في ذاكرة الإدارة وهذه الأهداف هي توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم بالمنشأة، وتشير الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ضمن علم الإدارة المالية، بأن هناك ثلاثة أنواع من السياسات توزيع الأرباح وهي الأكثر شيوعا من حيث الاستخدام من قبل منشآت الأعمال، وأدناه سنعرض أنواع سياسات التوزيع²:

1. سياسة توزيع ذات النسبة الثابتة: أحد أنواع سياسات التوزيع يتضمن استخدام نسبة دفع ثابتة وتؤشر نسبة الدفع للتوزيع النسبة المئوية من كل دينار من الريح الذي يتم تحقيقه، ويمكن توزيعه على حملة الأسهم العادية على شكل مقسوم نقدي ويتم حساب التوزيع المذكور عن طريق توزيع التوزيع النقدي لكل سهم على حصة السهم الواحد من الريح، ومع هذا النوع من سياسة التوزيع تقوم المنشأة باعتماد نسبة مئوية محددة يتم دفعها إلى المالكين في كل فترة من فترات التوزيع، وكن المشكلة التي تعترض هذه السياسة هي في حالة هبوط الأرباح التي تحققها المنشأة أو تحملها الخسائر التي قد تحصل في فترات معينة والتي قد يكون فيها التوزيع النقدي قليلا أو قد يكون غير موجود وكون التوزيع يعد مؤشرا عن الظروف التي تمر بها المنشأة في المستقبل، وأن أسعار أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ربما تتأثر بشكل سلبي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 73، 74.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص483-486.

2. سياسة التوزيع الاعتيادي: تقوم هذه السياسة على دفع مبلغ ثابت من التوزيع في كل فترة من فترات التوزيع وتزود هذه السياسة لحملة الأسهم بمعلومات إيجابية عن مستقبل المنشأة، كما أنها تقلل من حالة عدم التأكد لديهم وأن المنشأة كما أنها تقلل من حالة عدم التأكد لديهم وأن المنشآت التي تعتمد هذا النوع من سياسة التوزيع غالباً ما تقوم بزيادة التوزيع لا ينخفض في معظم الأحيان.

3. سياسة توزيع اعتيادي مع دفعات متعثرة: تعتمد بعض المنشآت هذا النوع من سياسة التوزيع النقدي حيث تقوم بدفع توزيع اعتيادي قليل يتبعه توزيع إضافي غير اعتيادي في حالة تحقيق المنشأة لأرباح تزيد عن الحدود الطبيعية ويطلق على هذا التوزيع بالتوزيع المميز وبموجب هذه المنشأة يتجنب إعطاء آمال غير صحيحة لحملة الأسهم وتعتمد هذه السياسة في المنشآت التي تواجه تقلبات دورية في أرباحها عن طريق قيام المنشأة بدفع توزيع نقدي اعتيادي قليل في كل فترة من فترات التوزيع فإنها بذلك تعطي المالكين الدخل الضروري والمستقر وبناء الثقة بمستقبلها وبالنسبة للتوزيع غير الاعتيادي أو المميز يجب أن لا يكون حدثاً اعتيادياً، وإن كان كذلك فإنه سيفقد معناه.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في قرارات التوزيع.

تتأثر سياسة توزيع الأرباح التي تقرها المؤسسة بمجموعة من العوامل أهمها¹:

1. الاعتبارات القانونية: تخضع المؤسسات في أغلب الدول إلى قيود قانونية تهدف إلى حماية مصالح المساهمين من جهة وتنظيم أعمال المؤسسات والرقابة عليها من جهة أخرى، وهذا مثل وجوب تكوين احتياطات قانونية أو اختيارية.

2. الاعتبارات الضريبية: إن خضوع القيم المنقولة من أسهم وسندات عند التنازل عنها للضريبة يمكن أن يتجنبه المستثمر إلى الأبد طالما لم يتم بيعها، بالإضافة إلى هذا فإن أصحاب الدخل المالية يخضعون لمعدلات ضريبية مرتفعة، وبالتالي فإن من مصالحهم تخفيض نسبة توزيع الأرباح التي تخضع للضريبة.

3. الاحتياجات التمويلية وتمويل النمو: بعد تحديد الاحتياجات المالية بمثابة نقطة البداية لتحديد قرار التوزيع، ومن ثم قائمة مصادر واستخدامات الأموال وكذلك الميزانية النقدية التقديرية والتنبؤ بالاحتياجات المالية، أدوات هامة لتحديد الموقف المالي والنقدي للمؤسسة، كما يتوقف توزيع الأرباح أو احتجازها على سياسة الإدارة بشأن التوسع والنمو.

4. السيولة: إن توافر الأرباح لا يخرج عن كونه عملية محاسبية تظهر لنا رقم الربح الناتج عن عمليات المؤسسة والتي قد تكون ناتجة عن عمليات بيع آجلة لم يتم تحصيلها بعد، وهو ما يعني رصيد النقد المتوافر لدى المؤسسة لا يساوي رقم الربح المحقق، يضاف إلى ذلك ان المؤسسات الآخذة في النمو

¹ محمد صالح الحناوي، إسماعيل إبراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 406-412.

والتوسع توجه جزء من النقدية لشراء خامات وأصول ثابتة، وهو ما يعني نقص النقدية المتوافرة لدى تلك المؤسسات.

5. المركز الائتماني والقدرة الإقتراضية: يمكن للمؤسسة التغلب على عدم توافر السيولة عن طريق الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل قرارات توزيع الأرباح، وتتوقف قدرة المؤسسة على حصولها على القروض لو أنها تتمتع بمركز مالي قوي، بالإضافة على ذلك فإن اعتماد المؤسسة على الأرباح المحتجزة في تمويل القروض الاستثمارية، يعني أن الإدارة تسعى إلى زيادة نسبة حقوق الملكية في هيكل رأس المال، فإذا كانت نسبة الرفع المالي لدى المؤسسة منخفضة، يمكن الحصول على القروض بتكلفة أقل من تكلفة استخدام الأرباح المحتجزة، في هذه الحالة يمكن للمؤسسة أن تقوم بإجراء توزيعات نقدية على المساهمين حتى لو كانت تنقص في السيولة.

6. تكلفة الإصدار: إن إصدار أوراق مالية جديدة يصاحبه تكاليف تتمثل في رسوم التسجيل، رسوم طبع شهادات الأوراق المالية الجديدة، مصروفات إدارية وغيرها، ومن ثم قد تفضل المؤسسة احتجاز الأرباح واستخدامها في تمويل الفرص الاستثمارية لتتجنب مثل تلك التكاليف.

رابعا: نظريات توزيع الأرباح.

تعرض العديد من النظريات التي ناقشت وفسرت شكل العلاقة بين توزيعات الأرباح وبين القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية للسهم الواحد وبالتالي تعظيم ثروة الملاك، يمكن عرض لأهم تلك النظريات التي ناقشت العلاقة فيما يلي¹:

1. نظرية المتبقي: هي أكثر النظريات قبولا لدى المساهمين في شركات الأعمال بشأن التصرف بالأرباح المحققة هي نظرية الدخل المتبقي، ومضمون هذه النظرية أن عموم الملاك في شركات الأعمال وطالما هم يسعون إلى تعظيم ثروتهم فهم لا يمانعون من قيام الشركة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها شرط أن يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة في الشركة يعود معدل العائد المطلوب من قبل الملاك، كما أن مضمون نظرية المتبقي تشير الى أن المؤسسة تغطي كل العروض الاستثمارية المتاحة لديها من الأرباح المتحققة، والمتبقي من هذه الأرباح يتم توزيعه على الملاك، هذا يعني أن مقدار التوزيع من الأرباح سوف يتباين سنويا وفق لمقدار الأرباح المتحققة من جهة وعلى وفق العرض الاستثمارية المتاحة أمام الشركة من جهة أخرى.

2. نموذج ووتر: إن أساس التفكير لهذا النموذج يؤكد على ملائمة التوزيعات، فالقيمة السوقية للمنشأة وبالتالي القيمة السوقية للسهم ومن خلاله تعظيم ثروة ملاك السوق تتأثر بقرارات توزيع الأرباح في الشركة إن يمكن تعظيم القيمة السوقية للسهم من خلال اعتماد سياسة لتوزيع الأرباح. كما أن أساس هذا النموذج هو العلاقة بين معدل العائد المتوقع على الاستثمار في المنشأة أو معدل العائد الداخلي ومعدل العائد

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 891-896.

المطلوب من الملاك. إذ يمكن للشركة أن تحقق سياسة توزيع مثلى وفق شكل العلاقة بين معدل العائد المتوقع على الاستثمار وبين معدل العائد المطلوب أي من خلال العلاقة بين (م) و(م).
حيث إذا كان م' < م فإن الشركة تحتجز الأرباح دون توزيعها في حين إذا كان م' > م فإن الشركة توزع الأرباح دون احتجازها.

❖ فروض النموذج: افترض ولتر لبناء نموذج القروض الآتية:

- ✓ أن جميع الاستثمارات في الشركة سيتم تمويلها من الأرباح المحتجزة أما مصادر التمويل الخارجية مثل القروض أو إصدار الأسهم سوف لن تستخدم؛
 - ✓ أن أي استثمارات إضافية تحصل في الشركة، سوف لن تغير من مخاطر الأعمال هذا يعني أن (م) و(م) ثابتة لا تتغير؛
 - ✓ لا توجد أي تغير في ربحية السهم الواحد ولا في توزيعات الأرباح للسهم؛
 - ✓ إن الشركة من النوع المستديم أي مستمرة حياتها دون أن يحدد لها تاريخ انقضاء.
- ووفقاً لهذه الفروض تمكن ولتر من بناء نموذج بمعادلة رياضية تبين قرار توزيع الأرباح وهي كالاتي:

$$\frac{ت}{م - و} = س$$

حيث: س: سعر السهم السوقي (القيمة السوقية)؛

ت: توزيعات الأرباح السوقية للسهم الواحد؛

م: معدل العائد المطلوب؛

و: معدل النمو في الأرباح لضمان التغير في القيمة السوقية.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات المالية

يقدم مفهوم جودة المعلومات المحاسبية نموذج جديد يحقق منافع هائلة والذي يجبر المديرين على تغيير سياستهم في التقرير عن المعلومات المحاسبية، كما أصبحت المعلومات مورداً جوهرياً في عصرنا الحالي، فإذا أرادت المنشأة التفوق فعليها أن تكون السبّاقة في الحصول على هذه المعلومات ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص، وفي هذا الجزء سيتم التطرق إلى تعريف جودة المعلومات ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الجودة ومفهوم الجودة المحاسبية بالإضافة إلى الخصائص جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: تعريف الجودة

- ❖ عرّفها الأخصائي الأمريكي في الإحصاء والإدارة بأنها "الملائمة للاستخدام"¹.
- ❖ عرّفها إدوارد ديمينغ وليام وهو أخصائي أمريكي ومن أشهر رواد الجودة في أمريكا بأنها " تحقيق احتياجات وتوقعات المستفيد منها حاضرا ومستقبلا"².
- ❖ وعرفها كروسي بأنها " المطابقة للمتطلبات أو المواصفات"³.
- ❖ وقد عرّف المعيار ISO 9000 لعام 2000 بأنها " قدرة مجموعة من المميزات الجوهرية علي تلبية المتطلبات"⁴.

ثانياً: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

- ❖ "هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم وتقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"⁵.
- ❖ " هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدّمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"⁶.
- ❖ " المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في اتخاذ القرارات"⁷.

وفي تعريف آخر " تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي

¹ فريد كورتل، أمال كحيلة، الجودة وأنظمة الأيزو، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 13.

² المرجع السابق ص 14.

³ رجاء جاسم محمد، تحقيق الجودة وتحسينها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، كلية الإدارة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2013، ص 373.

⁴-Abdallah sediki, management de qualité de l'inspection et l'sprit KAIZEN, office de publication universitaire. Alger, 2004, P: 23.

⁵ نمر محمد الخطيبي، فؤاد صديقي، مدي انعكاس الإصلاح المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية والمالية، مداخلة مقدمة حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 28-29 نوفمبر، 2011، ص 310.

⁶ صالح حسين سطم وآخرون، أثر التجارة الإلكترونية علي جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثالث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2006، ص 133.

⁷ نمر محمد الخطيبي، فؤاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 310.

جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، هي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة¹.

من التعاريف السابقة يتضح أن المعلومات المحاسبية هي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وتكون هذه المعلومات إما كمية أو غير كمية وتكون في شكل قوائم وتقارير مالية، تفيد مستخدميها سواء الداخليين أو الخارجيين في اتخاذ القرارات الملائمة والتي تخدم أهداف المنشأة.

ثالثاً: مستخدمو المعلومات المحاسبية.

مع تنوع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع

خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل لآخر وينقسم مستخدمو هذه المعلومات إلى²:

1. الأطراف الداخلية: يتمثل هذا النوع من المستخدمين في أعضاء المديرية وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستخدمين أن تعد المعطيات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة، بحيث تسمح لها باتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرين عادة في أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للاحتياجات الخصوصية للمؤسسة.

2. الأطراف الخارجية: هي كل الأطراف المهتمة بحياة المنشأة: إدارة الضرائب، مفتشية العمل، الهيئات الاجتماعية، البنوك، المؤسسات المالية، الموردون، الزبائن والشركاء المساهمين ... إلخ، وينتظر هؤلاء من الأداة المحاسبية أن توفر لهم كل الضمانات التي من شأنها جو من الثقة الضرورية لعالم الأعمال ويقتضي هذا توحيد معايير اللغة المحاسبية كي يسهل فهم المعطيات من طرف الجميع.

3. المحاسبة الوطنية: إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد ضروري لسياسات التنمية، خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة في طريق النمو، كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكله الاقتصاد الوطني والتحكم في التخطيط الشامل.

4. أطراف أخرى: وتخص الهيئات الاجتماعية - المهنية المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية، الصحافة الاقتصادية، الباحثون والجماعات المحلية، ممثلي العمال.... إلخ .

المطلب الثاني: الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

تتميز المعلومات المحاسبية من بعدة خصائص رئيسية وثانوية وأخرى نوعية سنتناولها بإيجاز.

¹ هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² سمير عماري، عمر ديملي، دور المراجعة في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمر خليجي بالأغواط، يومي 11-12، 2013، ص 13.

أولاً: الخصائص النوعية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية.

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FACB) وذلك بإصدار البيان رقم 02 سنة 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية¹، حيث تفرّق بين المعلومات الأكثر إفادة والمعلومات الأقل إفادة بغرض اتخاذ القرارات وعلاوة على ذلك فقد وضع قيود تتحكم في تلك الخصائص وفي عملية إنتاج المعلومات المحاسبية المفيدة.

1. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية إلى أن الملائمة والمصدقية هما الخاصيتين الأساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرار، فكما ورد في قائمة مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية رقم 02 فإن "الخواص التي تفرّق المعلومات الأكثر إفادة عن المعلومات الأقل إفادة هما الملائمة والمصدقية مع بعض الخواص المتفرقة عنها". وتتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:²

❖ **الملائمة:** تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة وذلك إذا كانت مؤثرة في عملية اتخاذ القرار، وإذا كانت غير ذلك فهي غير ملائمة لاتخاذ القرار، وتساعد المعلومات الملائمة مستخدميها على القيام بتنبؤات بناءً على نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) وكذلك على تأكيد وتصحيح توقعات سابقة (قيمة استرجاع المعلومات)، كذلك لتكون المعلومات المحاسبية ملائمة فإنه يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتها وإلا فإنها سوف تكون أقل فائدة لاتخاذ القرار، وعلى هذا الأساس لتحقيق الملائمة يجب أن تكون المعلومات لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية، بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسب.

❖ **المصدقية:** وتعني المصدقية الخلو من الخطأ والتحيز والعرض بصورة صادقة، حيث تعتبر هذه الخاصية ضرورية وخاصة لأصحاب القرار الذين لا يملكون الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات. ولكي تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تتوافر الخصائص الفرعية التالية:

✓ **القابلية للتحقق:** حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق، يجب أن تكون لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالية بصرف النظر عن الأطراف المعدة لهذه المعلومات أو المستخدمين لها، فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهى كل واحد منهم إلى نتيجة تختلف عن الآخر، فإن مثل هذه المعلومات غير قابلة للتحقق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

✓ **الحياد:** يعني مفهوم الحياد أنه يمكن انتقاء معلومات محاسبية بشكل لا يتضمن تفضيل إحدى الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية على فئة أخرى، فإذا كانت متحيزة لجهة معينة فسوف يفقد الجمهور

¹ إلهام بوروبه، نور الدين أحمد قايد، حوكمة الشركات التأمين في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالجزائر، ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن

بوعلوي بالشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 136.

² سمير عماري، عمر ديملي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

الثقة في هذه المعلومات ويتوقف عن استخدامها، ويعني الحياد أيضا أنها عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على مصداقية المعلومات وعلى إمكانية الاعتماد عليها وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة.

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة لمنشأة أخرى ومعلومات مماثلة عن نفس المنشأة في فترات أخرى وتتمثل هذه الخصائص في:¹

❖ **القابلية للمقارنة:** تعتر المعلومات التي تم قياسها والقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن هذه الصفة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلافات الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة وبالتالي يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية.

❖ **الثبات:** عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، علما أن للشركات الحق في تغيير الطرق المحاسبية في حالة إثبات أن الطرق المحاسبية الجديدة أفضل، وفي هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجراؤه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

ثانيا: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت FACB محددتين أساسيين على المعلومات المحاسبية وهما²:

1. **الجدوى الاقتصادية:** يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على معلومات محاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقا لمبدأ اقتصاديات المعلومات، من هنا يتضح أن منفعة المعلومات تكون أكبر من تكلفتها حيث يضمن هذا القيد بأن يتم موازنة التكاليف من تقديم المعلومات مع المنافع المرجوة من استخدامها أي المنفعة أكبر من التكلفة تعد هي الأساس.

2. **الأهمية النسبية:** يحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرار، والمشكلة هنا في تحديد درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المؤسسة، كما أنه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي على درجة من الأهمية المالية بحيث تظهر في التقارير المالية.

ثالثا: الخصائص النوعية وفق المعايير المحاسبية الدولية:

¹ دونالد كيسو، جيري وجانت، مرجع سبق ذكره، ص ص 71، 72.

² ناجي بن يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا) الإطار الفكري الصادر عام 1989 التي حدد فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أربعة خصائص أساسية هي القابلية للفهم، الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة ونوجزها على النحو التالي¹:

1. القابلية للفهم: واشترط أن تكون المعلومة الظاهرة في القوائم المالية سهلة الفهم وواضحة لمستعملي الكشوف المالية.

وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، كما يفترض أن تكون لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأحداث والعمليات المعقدة، كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

2. الملائمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون كذلك عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح توقعاتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين أو ما يطلق عليه (القيمة التنبؤية للمعلومات أو القيمة الاستراتيجية أي تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة)، فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولاتهم للتنبؤ بقدرة المؤسسة على استغلال الفرص وعلى التصدي للحالات المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكل المنشأة ونتائج المعاملات المخططة مثلا.

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في المثال السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة.

وتتعزيز القدرة على عمل التنبؤات من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات على التعليمات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال سترداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل مفصل عن البنود غير العادية والشاذة.

وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها مثل الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة ويؤثر على المخاطر

¹ نوري الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد التاسع، 2013 جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، ص 35.

والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن النتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.¹

3. الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وامتلاك هذه الصفة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايده، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولة.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:²

✓ **التمثيل الصادق:** معناه أن تعبر بصدق عن الأحداث المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولة.

✓ **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتمت المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط، حيث أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى غير متوافق دائماً مع الشكل القانوني لتلك العمليات.

✓ **الحياد:** تعني خاصية الحياد أن تكون العمليات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف أو غرض محدد وإنما الاستخدام العام دون تحيز.

✓ **الحيطة والحذر:** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ضل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض الالتزامات والمصروفات إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تخفيض متعمد للأصول والدخل أو مبالغة مقصودة بالالتزامات والمصروفات، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقق خاصية الموثوقية.

✓ **الاكتمال:** إن المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملائمتها.

¹ أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص

51، 52.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 8-10.

4. القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشأة المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في الأداء المالي.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات. يجب أن يكون المستخدمون قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة نحو العمليات المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، إن الحاجة للقابلية للمقارنة يجب ألا تختلط بمفهوم التوحيد، كما يجب ألا تعوق عملية تقدير معايير محاسبية محسنة،

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات القابلة للمقارنة لفترات سابقة.¹

كما أن هناك قيود على الملائمة والموثوقية للمعلومات، وضعت عدة قيود على الخصائص للمعلومات المحاسبية وتتضمن هذه القيود ما يلي:²

✓ **التوقيت المناسب:** أي أن ضرورة أن تحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية وتقديم القوائم المالية دون تأخير وفي الوقت المناسب، فالمعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق فيها لخدمة صانع القرارات الاقتصادية بشكل أفضل.

✓ **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها خاصية نوعية، فالمناقص المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رسمي على التقدير، وكذلك من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة في حالة معينة.

✓ **الموازنة بين الخصائص النوعية:** في الحياة العملية غالباً ما تكون الموازنة أو المبادلة بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية، أما الأهمية النسبية لهذه الخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

✓ **الصورة الصحيحة والعدالة / التمثيل العادل:** توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بشكل أو صورة عادلة وصحيحة، أو تمثل بعدالة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 55، 56.

² طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من الأشياء الواجب توفرها في جميع المؤسسات وهذا لما توفره من أمان وجودة وتعزيز للمعلومات المحاسبية داخل المؤسسة وحماية لمستخدمي هذه المعلومات.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي: يمكن تقديم عدة تعاريف من مختلف متناوليها كما يلي:

"الإفصاح ما هو إلا إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية أو خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، ويمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤاتها والقوائم المالية الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية"¹.

"هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة"².

نلاحظ أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية³:

❖ توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين الحاليين والمرقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات.

❖ تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها.

❖ يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم وقدرة الإدارة على النهوض بمسئوليتها والحكم على كفاءة أدائها.

❖ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال وإدارة اقتصادية.

¹ بلعيد محمد كامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معقدة، ورقة، 2010-2011، ص 10.

² - مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي-التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود-ملتقى دولي بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص 3.

³ بلعيد محمد كامل، المرجع السابق، ص 16.

❖ يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

❖ يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يركز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها، في صورة قوائم وتقارير مساعدة.

❖ يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

❖ كما يؤدي إذا ما تم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ضله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها.

ثانياً: طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

هنالك نوعين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها هما:

1. المعلومات الكمية (مالية) :

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم المالية الموحدة التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمسة مجالات أساسية وهي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة

حيث يتم في الإفصاح في هذه القوائم وفق أرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنشأة.

2. المعلومات غير الكمية (غير مالية): وهي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السلمية نذكر منها ما يلي 1:

❖ **الالتزامات العرضية:** أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية مرفوعة على المنشأة لم يحكم فيها بعد أو نزاع بين المنشأة ومصلحة الضرائب لم يبت فيه بعد، أو أوراق قبض مخصومة.

❖ **الطرق المحاسبية:** التي تستخدمها المنشأة مثل الطرق المستخدمة في حساب الاهتلاك وفي حساب تكلفة المخزون آخر المدة ويجب أن يتم الإفصاح بصورة تامة عن الطريقة المستخدمة عندما يكون هناك مجال مقبول لاستخدام عدة طرق أخرى بديلة ومقبولة خاصة عندما يكون للطريقة أثر ملموس على القوائم المالية أو عندما يتم تغيير إحدى الطرق المستخدمة من قبل.

❖ **الأحداث الهامة التالية لتاريخ الميزانية:** مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو الحكم في قضية هامة كانت مرفوعة على المنشأة أو بيع جزء كبير من أصول المنشأة، وبصورة عامة يجب

الإفصاح عن جميع الأحداث الهامة التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر هذه القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث آثار مادية ملموسة على مستقبل المنشأة.

ثالثاً: أساليب وطرق الإفصاح.

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وسنذكر أهم هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام فيما يلي¹:

1. الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

2. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مم لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدمي المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

3. المعلومات بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

4. الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

5. التقارير والجدول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6. تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية والذي بدونها يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

¹ مجدي احمد الجعبري، دراسة بعنوان الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 53.

7. تقرير المراجع الخارجي: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

المطلب الرابع: نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في اتخاذ القرارات المالية.

يتطلب نجاح نظم المعلومات المحاسبية عدة خصائص وصفات نوعية يجب ان تتميز بها المعلومات المحاسبية كي تكون كذلك لها أثر ودور في اتخاذ القرارات في المؤسسة.
أولاً: نجاح نظم المعلومات المحاسبية.

تلعب أنظمة المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً وهاماً في كافة عمليات المنظمة وأنشطتها كتحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تمكن المنظمة من مواجهة التحديات والصعوبات التي تتعرض لها خاصة في ظل العولمة واشتداد حدة المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة¹، الأمر الذي اكسب موضوع نجاح نظم المعلومات المحاسبية المزيد من الاهتمام. أن معايير نجاح نظم المعلومات قد تختلف حسب اختلاف وجهات نظر المستفيدين، إلا أن هناك سمات عامة تصف إطار أي نظام معلومات ناجح وهي دقة وصحة النظام، واستقلالية النظام، واستخدامه بشمولية من قبل مختلف الأطراف المستفيدة، حيث إن توافر السمات المذكورة يدعم النظام ويرتقي بجودته مما يؤدي بالتالي إلى رفع جودة المنظمة وإدارتها. ويعني نجاح نظام المعلومات انه يكون نظام ذو جودة عالية يقوم بتحقيق جميع أهداف ومتطلبات الأطراف المستفيدة بشكل يغطي جميع إجراءات العمل المطلوبة حالياً ومستقبلاً ويعمل بطريقة تقنية صحيحة بدون أخطاء وأن يكون سهل الصيانة والتطوير بشرط أن تزيد محصلة الفوائد المادية والمعنوية للنظام على محصلة التكاليف المنفقة عليه للمقاييس التالية لنجاح نظم المعلومات:

1. **جودة المعلومات:** يصف هذا المؤشر خصائص مخرجات نظم المعلومات ويلعب دوراً بارزاً في نجاح هذه النظم ومساهمتها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وتتمثل مقاييس جودة المعلومات بالعديد من البنود كالملائمة، والاعتمادية، والقابلية للفهم، والاكتمال، والدقة، والقابلية للمقارنة، والتقديم بالوقت المناسب.

2. **جودة النظام:** من المعروف ان جودة نظام المعلومات تؤثر بشكل ايجابي على نجاحه حيث يركز مؤشر جودة النظام على الخصائص المرغوبة في النظام نفسه، ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس منها سهولة التعلم، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الانظمة الاخرى، والمرونة، وزمن الاستجابة، وإدراك توقعات المستخدم.

3. **رضا المستخدم:** يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداماً لتقييم نجاح نظم المعلومات، ويحدد رضا المستخدم مدى استجابة المستخدم للاستخدام الفعال لنظام المعلومات، فضلاً عن كونه الأساس الذي يعتمد عليه المستفيد في استخدام النظام. ويعبر رضا المستخدم عن مدى اعتقاد المستفيد بأن النظام يفي

¹ إنعام محسن زويلف، ملتقى دولي حول -نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة المخاطر-، جامعة الزيتونة، الأردن، 2013، ص 4، 5.

بحاجته من المعلومات. وقد استخدمت العديد من الاساليب لقياس رضا المستخدم مثل مدى تلبية نظام المعلومات لاحتياجات المستخدم، والرضا عن التجهيزات والبرمجيات، وإمكانية النظام على انجاز العمل المطلوب، وإمكانية النظام على زيادة الانتاجية.

4. استخدام النظام: يعد تقديم المعلومات التي يطمح اليها المستفيد من الامور الأساسية لنجاح نظم المعلومات حيث ان فشل ونجاح النظام يتوقف بشكل كبير على مستوى استخدام المستفيد له، اذ ان عدم استخدام النظام يعني عدم الانتفاع منه وبالتالي فشله. ويشير استخدام النظام الى مدى اعتماد المستفيدين على المخرجات التي يوفرها النظام في اداء مهامهم. ويمكن قياس مستوى الاستخدام من خلال العديد من المقاييس منها مستوى الاستخدام وتكرار الاستخدام، والوقت المستنفذ في الاستخدام، وغرض الاستخدام.

وتعد دراسة (Delone and Mclean, 1992) من أهم الدراسات التي قدمت نموذج لقياس نجاح نظم المعلومات، والذي أصبح فيما بعد من أشهر وأوسع النماذج استخداماً من قبل الباحثين، وقد تضمن هذا النموذج ستة مؤشرات هي: جودة النظام، وجودة المعلومات، واستخدام النظام، ورضا مستخدمي النظام، وتأثير النظام على المستخدمين له، وتأثير النظام على أداء المنظمة.

ثانياً: دور نظم المعلومات المحاسبية في حماية المنظمة من الأزمات المالية الناتجة عن القرارات الخاطئة

تحدث الازمات المالية اساسا نتيجة الفشل في حصر المخاطر واستقرائها ورصد وتحليل المعلومات¹ المتواجدة في البيئة والتقرير عنها بصورة مناسبة، الامر الذي يؤدي الى فشل متخذ القرار في توقع الازمات والتعامل معها عند حدوثها، ويفيد تقرير صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF) بأن سبب حدوث الازمات المالية هو حدوث ضعف في الاقتصاد والنظم المحاسبية في المنظمات (International Monetary Fund, 2010). ومن هنا يأتي دور نظم المعلومات المحاسبية في مساعدة متخذي القرار ودعمهم لتجنب الازمات وضمان الادارة الناجحة لها، وذلك من خلال قيام هذه النظم برصد الاحداث والتغيرات المتولدة عن البيئة والتنبؤ بها والتقرير عنها وتقديم المعلومات التي تساعد على الوقاية من الازمات وإعداد سيناريوهات مواجهتها والحد من تناميها وتداعياتها. وبالتالي فإن نظم المعلومات المحاسبية الناجحة ستتمكن من تلبية احتياجات عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالأزمة بالشكل الملائم وفي الوقت المطلوب، مما يسهم في تعظيم الامكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الازمات والحد من آثارها السلبية.

1. أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات. يمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي²:

❖ إن متخذ القرار يسعى لتفعيل الترابط بين الأقسام والأعمال المختلفة، لأن ذلك ينعكس إيجاباً على مصلحة العمل في المنشأة.

¹ إنعام محسن زويلف، المرجع السابق، ص 8.

² برهان محمد نور، رحوغازي إبراهيم -نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص 8.

- ❖ إن توفر المعلومات الدقيقة والصحيحة، يسهل التعامل مع تقنيات المعلومات المتطورة، ويساعد على قياس فاعلية وإنتاجية نظم المعلومات الفرعية المختلفة.
 - ❖ إن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة، تساعد في الاستخدام الفعال لمصادر البيانات والموارد المتاحة، وفي التخطيط لتحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.
 - ❖ إن قدرة المنشأة على النمو ومواكبة التطور يحتاج إلى تطوير المصادر الفنية والبشرية لنظم المعلومات المستخدمة، وبالتالي فإن المعلومات تساعد في زيادة المعرفة، والحد من عدد البدائل المتاحة وهذا الأمر يؤدي إلى التخلص من حالة عدم التأكد التي تتمثل في هذه البدائل.
 - ❖ إن متخذ القرار يخطط لاستمرارية إجراء الفحص وتحديد المشكلة وعناصرها وإتمام الرقابة على ملفات المعلومات والبيانات، اللازمة لقراراته، ويسعى إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية، بتكاليف مناسبة.
 - ❖ إن متخذ القرار يحتاج إلى معلومات تساعد على اتخاذ قرارات تساهم في تسريع العمل، وإنجاز المهام، وتبسيط الإجراءات.
2. تتضح أهمية التوسع في الإفصاح جلياً من خلال تأثير عملية الإفصاح عن المعلومات على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى تحديد اتجاهات الأسعار وسلوك المستثمرين وتوقيت القرار الاستثماري ووضع الاستراتيجيات المختلفة للاستثمار التي تتلاءم مع أهداف المستثمرين في الدولة، هذا بالإضافة للمساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو المتوقعة ومدى تأثير الظروف المحلية والدولية على نشاط مؤسسات الأعمال¹.

¹ علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 37.

خلاصة:

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من العمليات المهمة في المؤسسة، والتي يعلق عليها المساهمون أمالا كبيرة، بهدف زيادة ربحيتهم وبالتالي ارتفاع في قيمة الثروة وتعظيم قيمة المؤسسة. فالقرار هو الاختيار المدرك والواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار بناء على درجة المخاطرة الأقل وعند عائد أكبر، وتصنع في المؤسسة هذه القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل الذي يجب أن يراعى في اتخاذه ضرورة الاختيار من بين المصادر التمويلية الأقل تكلفة والذي يراعى الوضعية المالية للمؤسسة وحسن الاستخدام للهيكل التمويلي، وقرار الاستثمار الذي يخص الجانب الأيمن للميزانية لما له من دور فعال في تحقيق التوازن في ميزانية المؤسسة بالإضافة إلى قرار توزيع الأرباح والذي يعتمد على النظرة المستقبلية للمؤسسة وحجم الأرباح، هذا القرار يبني على أسس ومقومات تجعله ركيزة أساسية. كما تمر عملية اتخاذ القرارات المالية بخطوات علمية متسلسلة حيث لا يمكن الانتقال من خطوة إلى أخرى إلا بعد دراسة وتحليل الخطوة السابقة لها، وتقوم الإدارة المالية وبمساعدة نظام المعلومات المحاسبية على ترشيدها قراراتها المالية، باستخدام المعلومات المحاسبية ذات المصدقية والجودة وتوفرها عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث

تأثير نظام المعلومات المحاسبية

في ترشيح القرارات المالية

تمهيد:

بعد حديثنا عن الجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لنظم المعلومات المحاسبية والقرارات المالية ، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، حيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبيرا فإنه أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية التعرف على مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في مدققين داخليين، مدراء ماليين، رؤساء أقسام، محاسبين ومدراء عامين وتحليل النتائج المتحصل عليها. وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة، لننتقل بعدها لإبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداء الدراسة

سننتقل إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

❖ **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدراء المسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية والمحاسبية، كما شملت العينة بعض المديرين الماليين ورؤساء الأقسام لمعرفة مدى مساهمة الأفراد في اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث كانت العينة مأخوذة في ولاية جيجل. لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (45) استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى (37) منها استمارتين مرفوضتين، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (35) مدقق داخلي، مدير مالي، رئيس قسم، محاسب ومدير عام؛ وقد تم استهداف هذه العينة كون الدراسة يجب أن تشمل معدي المعلومات المحاسبية وكذا طاقم الإدارة التنفيذية كونها المساهمة في اتخاذ القرارات في المؤسسة، والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

جدول رقم (3-1): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

النسبة	التوزيع التكراري	الاستبانة
77,78%	35	الاستبيانات المستخدمة
17,77%	8	الاستبيانات غير المسترجع
4,44%	2	الاستبيانات المرفوضة
100%	45	الاستبيانات الكلية

المصدر: من إعداد الطالبين.

2. **أداة الدراسة:** بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة (أنظر الملحق رقم 1) كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا نظرا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة. حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الوظيفة الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.

❖ **القسم الثاني:** يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول دور جودة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، وتم تقسيمه لمحورين كالتالي:

-**المحور الأول:** يناقش نظام المعلومات المحاسبية ويحتوي على مدى جودة نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة المخرجات ويتكون من (23) فقرة.

-**المحور الثاني:** يناقش الإطار النظري للقرارات المالية ويتكون من (17) فقرة.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول رقم (3-2) توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمع تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية... إلخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط التباين الأحادي... إلخ.

وفيما يلي سنتفضل بشرح موجز للاختبارات الإحصائية المستعملة في هذه الدراسة وهي موضحة كما يلي:

1. المدى: وقمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي (5-1=4)، حيث

تمثل 4 المدى، بينما تمثل 5 عدد الدرجات، وبحسب طول الفئة على النحو التالي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الدرجات}} = \frac{4}{5} = 0,8$$

وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة]1,80-1]]2,6-1,80]]3,40-2,6]]4,2-3,40]	[5-4,2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبين.

2. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3. ألفا كرونباخ ('Alpha Crambach'): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4. الانحراف المعياري: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أوقاها حساسية وأكثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni (xi - \bar{x})^2}{N}}$$

5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

6. اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

7. اختبار تحليل التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA

(variance): لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

8. اختبار T(T-Test) للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

9. اختبار طبيعة التوزيع: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهر والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولاً: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (03) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيل (أنظر الملحق رقم 2) وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة (الصدق البنائي): بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (35)، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (أنظر الملحق رقم 3) بين كل فقرة والدرجة الكلية للجزء أو المحور التابع له كالتالي:

❖ الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى جودة نظام المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (3-4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة الفهم.	0,728	0,000
02	تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالدقة.	0,154	0,000
03	تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بإمكانية الاعتماد عليها.	0,139	0,000
04	تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها تقدم في الوقت المناسب.	0,235	0,003
05	تنتم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة المقارنة.	0,426	0,011
06	تنتم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها خالية من التحيز والخطأ.	0,223	0,004

0,004	0,223	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة فهمه واستخدامه.	07
0,001	0,022	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالمرونة.	08
0,046	0,294	يتصف نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل.	09
0,000	0,797	يتسم نظام المعلومات المحاسبية المطبق بتوفيره لطرق السيطرة على المشاكل والأخطاء المحاسبية.	10
0,003	0,274	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.	11
0,002	0,514	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتوافق مع توقعات مستخدميه.	12
0,003	0,485	يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على أحدث الأجهزة والبرمجيات.	13
0,070	0,487	تعد عمليات التدريب والدعم الفني لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبية المطبق مناسبة وجيدة.	14
0,000	0,172	يلتزم حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق باحتياجات مستخدميه.	15
0,003	0,489	يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق على تحسين إنتاجية مستخدميه.	16
0,026	0,377	تتسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق ببساطة تصميمها وسهولة فهمها.	17
0,001	0,524	يساعد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على انجاز الأعمال بشكل أفضل.	18
0,000	0,566	يتم الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية المطبق في إعداد التقارير والخطط وتوفير احتياجات متخذ القرار.	19
0,000	0,877	يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق بشكل متكرر.	20

0,008	0,443	يتجاوب نظام المعلومات المحاسبية المطبق مع مستخدميه للإيفاء بمتطلبات انجاز العمل.	21
0,000	0,060	يستطيع نظام المعلومات المحاسبية المطبق التكيف مع احتياجات مستخدميه.	22
0,004	0,187	يدعم نظام المعلومات المحاسبية المطبق قدرات مستخدميه لإنجاز مهمّات العمل المطلوبة.	23

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الإطار النظري للقرارات المالية.

-الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (3-5): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة.	0,079	0,003
02	يبني قرار الاستثمار على أساس المخاطر المحتملة	0,246	0,005
03	تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول.	0,365	0,034
04	يتخذ قرار الاستثمار بناء على أساس العائد المتوقع.	0,465	0,005
05	من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة	0,358	0,035
06	قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.	0,709	0,000
07	يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية.	0,608	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

-الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (3-6): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل.	0,222	0,010
02	يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض.	0,768	0,000
03	يبني قرار التمويل على المردودية الاقتصادية.	0,569	0,000
04	يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.	0,418	0,012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

-الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (3-7): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.	0.293	0.087
02	يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا	0.635	0.000
03	تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.823	0.000

0.010	0.430	وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الأرباح.	04
0.000	0.823	يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة.	05
0.009	0.436	تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم.	06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أغلبية القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ الاتساق البنائي لجميع فروع المحور الثاني مع متوسط المحور الثاني:

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل جزء من أجزاء المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (3-8): معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الأول.

مستوى الدلالة	معامل الارتباط بمعدل المحور الأول	الفروع
0,000	0,745	الفرع الأول (قرار الاستثمار)
0,002	0,509	الفرع الثاني (قرار التمويل)
0,000	0,900	الفرع الثالث: (قرار توزيع الأرباح)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فرع والدرجة الكلية لجميع فروع المحور الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فروع المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ الاتساق البنائي لجميع محاور الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الجدول رقم (3-9): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

المحاور	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0,763	0,000
المحور الثاني	0,684	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0,05 كما أن معاملات الارتباط موجبة مما يدل على أن محاور الدراسة صالحة لقياس ما وضعت لقياسه، وهذا ما يثبت صدق فقرات المحاور.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل "ألفا كرونباخ" (أنظر الملحق رقم 4) والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعاً، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضاً، ويوضح الجدول رقم () معاملات الثبات.

الجدول رقم (3-10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	23	0,688
المحور الثاني	17	0,680
معدل الثبات العام	40	0,687

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً وبالباغة 0,6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة،

واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، وسيتم التطرق لها وتحليلها. (أنظر الملحق رقم 5)

1. الجنس: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

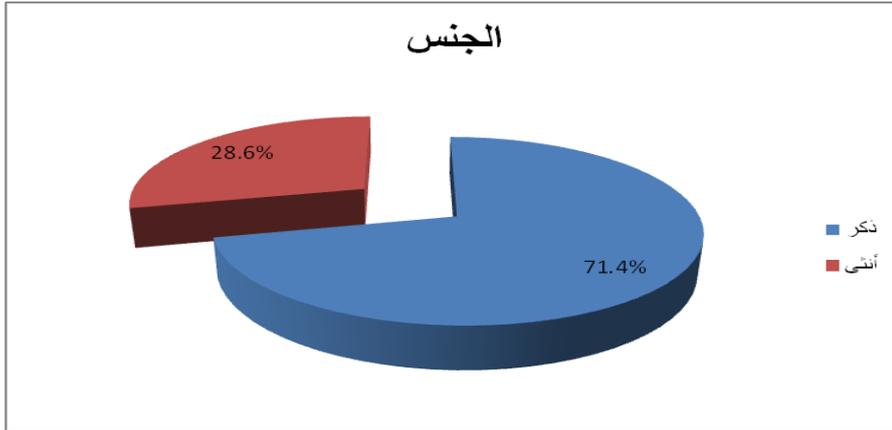
الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	25	71.4%
أنثى	10	28.6%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان أغلب عينة الدراسة تشمل فئة الذكور وقد ظهرت بتكرار 25 فرد بنسبة مئوية 71,4%، في حين فئة الاناث ظهرت بتكرار 10 فرد بنسبة 28,6%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-1): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

2. العمر: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب العمر:

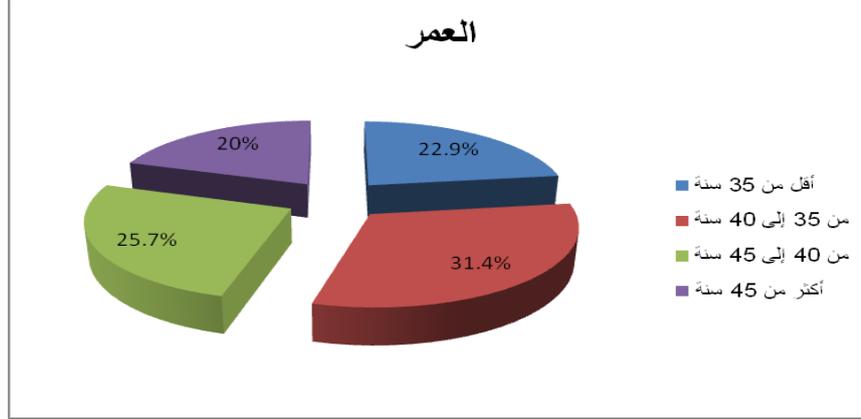
الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	08	22,9%
من 35 إلى 40 سنة	11	31,4%
من 40 إلى 45 سنة	09	25,7%
أكبر من 45 سنة	07	20,0%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة عمرية لعينة الدراسة هي التي تنتمي إلى المجال من 35 إلى 40 سنة ، بتكرار مقداره 11 أفراد ونسبة مئوية 31.4%، تليها الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من 40 إلى 45 سنة بعدد أفراد يساوي 9 ونسبة 25.7%، تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال أقل من 35 سنة بتكرار مقداره 8 أفراد ونسبة مئوية 22,9%، ثم الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة بتكرار 07 أفراد ونسبة مئوية 20%، والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-2): نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

3. الوظيفة الحالية: يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم (3-13): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

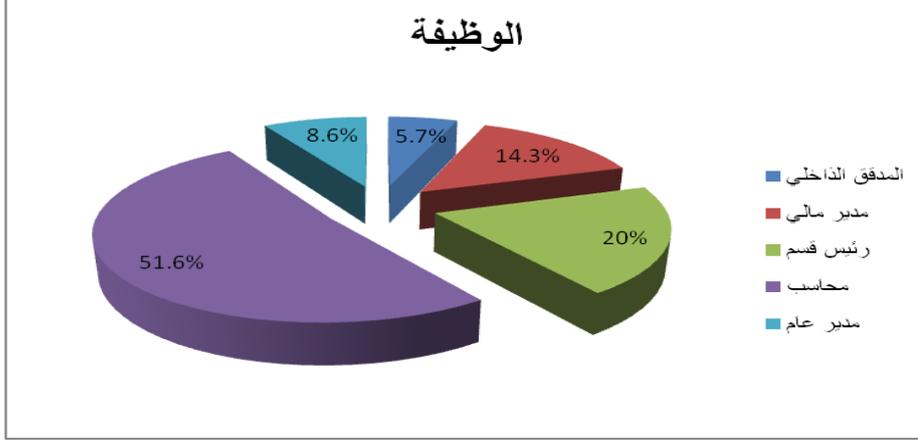
الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدقق داخلي	02	5,7%
مدير مالي	05	14,3%
رئيس قسم	07	20,0%
محاسب	18	51,4%
مدير عام	03	8,6%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تمثل محاسبين بتكرار 18 فردا ونسبة مئوية 51.4% إذ يمثل هؤلاء العينة المستهدفة لتحقيق أهداف الدراسة، وفي المرتبة الثانية نجد رؤساء الأقسام بتكرار 7 أفراد ونسبة مئوية 20%، ثم المدراء الماليين بتكرار 05 أفراد ونسبة مئوية 14.3%، ثم رتبة المدير العام

التي كانت فئة قليلة جدا بتكرار 3 أفراد ونسبة مئوية 08.6% ثم في المرتبة الاخيرة المدققين الداخليين بتكرار 2 افراد ونسبة مئوية 05.7%، ويوضح الشكل الموالي هذا التوزيع:

الشكل رقم (3-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

4. المؤهل العلمي: فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

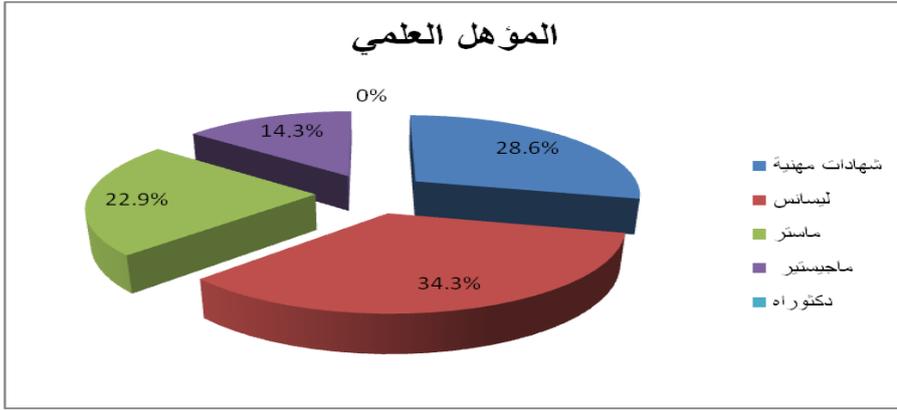
الجدول رقم (3-14): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
28,6%	10	شهادة مهنية أخرى
34,3%	12	ليسانس
22,9%	08	ماستر
14,3%	05	ماجستير
00%	00	دكتوراه
100%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من الجدول أن المؤهل العلمي أو المستوى التعليمي يعد متوسط، حيث كانت الأغلبية من يحملون درجة ليسانس بما نسبته 34,3% بتكرار (12)، يليهم 10 أفراد حاملين لشهادة مهنية أخرى بما نسبته 28,6% متبوعة بفئة شهادة ماستر بنسبة 22,9% بتكرار (08)، أما شهادة الماجستير فكانت بتكرار 05 حاملين لهذه الشهادة بنسبة 14,3% أما شهادة الدكتوراه فكانت منعدمة، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي:

الشكل رقم (3-4): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

5. الخبرة المهنية: وتشمل على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية:

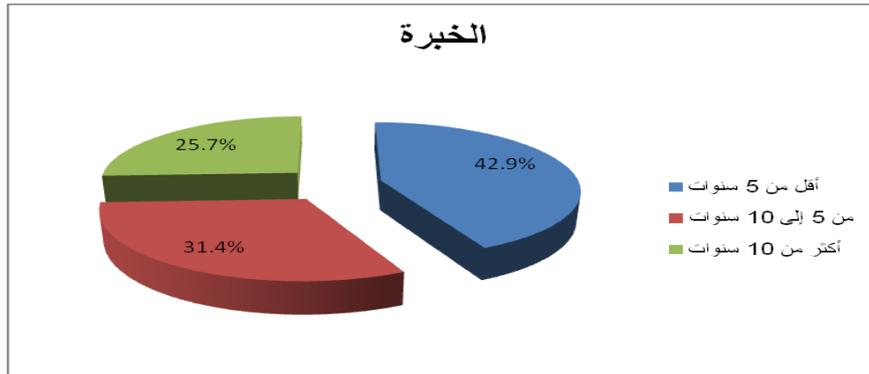
الجدول رقم (3-15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	15	42,9%
من 5 إلى 10 سنوات	11	31,4%
أكثر من 10 سنوات	09	25,7%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة الذي لديهم خبرة أكثر هي الفئة أقل من 5 سنوات بتكرار 15 فرد أي ما نسبته 42,9% في حين جاء في المرتبة الثانية الفئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة بتكرار 11 أفراد وبنسبة مئوية 31,4%، متبوعة بالفئة الأقل وهي الفئة من 5 إلى 10 سنوات بتكرار 11 أي ما نسبته 31,4% من أفراد العينة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-5): نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

المطلب الثاني: اختبار طبيعة التوزيع (اختبار كولمجروف-سمرنوف "sample k-s")

اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (أنظر الملحق رقم 6)، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-16): اختبار التوزيع الطبيعي.

المحاور	العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور		0.101	0.200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أن قيمة Z هي 0,101 وأن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0,200، وهي أكبر من القيمة المقدره إحصائياً والتي تساوي 0,05، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: تحليل الفقرات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية. (أنظر

الملحق رقم 7)

1. تحليل فقرات المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية.

تم تحليل إجابات العينة لفقرات الاستبيان الخاصة بالمحور الأول والمتعلقة بجودة نظام المعلومات المحاسبية باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبانة.

الجدول رقم (3-17): تحليل فقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة الفهم.	4,46	0,657	13,117	0,000
02	تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالدقة.	4,29	0,710	10,712	0,000
03	تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بإمكانية الاعتماد عليها.	4,43	0,608	13,899	0,000
04	تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها تقدم في الوقت المناسب.	4,11	0,758	8,695	0,000
05	تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة المقارنة.	4,49	0,562	15,637	0,000
06	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها خالية من التحيز والخطأ.	4,51	0,507	17,667	0,000
07	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة فهمه واستخدامه.	4,51	0,507	17,667	0,000
08	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالمرونة.	4,46	0,611	14,113	0,000
09	يتصف نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل.	4,17	0,891	7,781	0,000
10	يتسم نظام المعلومات المحاسبية المطبق بتوفيره لطرق السيطرة على المشاكل والأخطاء المحاسبية.	4,43	0,698	12,106	0,000
11	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.	4,37	0,731	11,098	0,000

0,000	11,952	0,778	4,57	يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتوافق مع توقعات مستخدميه.	12
0,000	13,715	0,604	4,40	يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على أحدث الأجهزة والبرمجيات.	13
0,000	16,282	0,561	4,54	تعد عمليات التدريب والدعم الفني لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبية المطبق مناسبة وجيدة.	14
0,000	11,500	0,676	4,31	يلتزم حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق احتياجات مستخدميه.	15
0,000	12,766	0,702	4,51	يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق على تحسين إنتاجية مستخدميه.	16
0,000	14,924	0,646	4,63	تنتم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق ببساطة تصميمها وسهولة فهمها.	17
0,000	10,534	0,770	4,37	يساعد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على انجاز الأعمال بشكل أفضل.	18
0,000	18,059	0,505	4,54	يتم الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية المطبق في إعداد التقارير والخطط وتوفير احتياجات متخذ القرار.	19
0,000	10,047	0,808	4,37	يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق بشكل متكرر.	20
0,000	14,976	0,553	4,40	يتجاوب نظام المعلومات المحاسبية المطبق مع مستخدميه للإيفاء بمتطلبات انجاز العمل.	21
0,000	13,899	0,608	4,43	يستطيع نظام المعلومات المحاسبية المطبق التكيف مع احتياجات مستخدميه.	22
0,000	9,902	0,802	4,34	يدعم نظام المعلومات المحاسبية المطبق قدرات مستخدميه لإنجاز مهمات العمل المطلوبة.	23

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

- الفقرة رقم 01:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,46 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 13,117$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتصف بسهولة الفهم.
- الفقرة رقم 02:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,29 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 10,712$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتصف بالدقة.
- الفقرة رقم 03:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,43 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 13,899$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتميز بإمكانية الاعتماد عليها.
- الفقرة رقم 04:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,11 وهي تنتمي إلى المجال [3,40-4,2]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 8,695$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتميز بأنها تقدم في الوقت المناسب.
- الفقرة رقم 05:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,49 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 15,637$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتسم بسهولة المقارنة.
- الفقرة رقم 06:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,51 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 17,667$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتسم بأنها خالية من التحيز والخطأ.
- الفقرة رقم 07:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,51 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 17,667$ و $t_{tab} = 2,032$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ وهذا عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتميز بسهولة فهمه واستخدامه.
- الفقرة رقم 08:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,46 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5,15]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 14,113$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتميز بالمرونة.
- الفقرة رقم 09:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,17 وهي تنتمي إلى المجال [3,40-4,2]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 7,781$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 % ، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتصف بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل.

الفقرة رقم 10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,43 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 12,106$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتسم بتوفيره لطرق السيطرة على المشاكل والأخطاء المحاسبية.

الفقرة رقم 11: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,37 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 11,098$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتميز بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.

الفقرة رقم 12: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,57 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 11,952$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتميز بالتوافق مع توقعات مستخدميه.

الفقرة رقم 13: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,40 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 13,715$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يعتمد على أحدث الأجهزة والبرمجيات.

الفقرة رقم 14: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,54 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 16,282$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن عمليات التدريب والدعم الفني لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبية المطبق تعد مناسبة وجيدة.

الفقرة رقم 15: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,31 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 11,500$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق يلئم احتياجات مستخدميه.

الفقرة رقم 16: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,51 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 12,766$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق يساعد على تحسين إنتاجية مستخدميه.

الفقرة رقم 17: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,63 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 14,924$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق تتسم ببساطة تصميمها وسهولة فهمها.

الفقرة رقم 18: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,37 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 10,534$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يساعد على انجاز الأعمال بشكل أفضل.

الفقرة رقم 19: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,54 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 18,059$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أنه يتم الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية المطبق في إعداد التقارير والخطط وتوفير احتياجات متخذ القرار.

الفقرة رقم 20: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,37 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 10,047$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أنه يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق بشكل متكرر.

الفقرة رقم 21: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,40 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 14,976$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يتجاوز مع مستخدميه للإيفاء بمتطلبات انجاز العمل.

الفقرة رقم 22: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,43 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 13,899$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يستطيع التكيف مع احتياجات مستخدميه.

الفقرة رقم 23: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,34 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 9,902$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق يدعم قدرات مستخدميه لإنجاز مهمات العمل المطلوبة.

2. تحليل فقرات المحور الثاني: الإطار النظري للقرارات المالية.

تم تحليل إجابات العينة لفقرات الاستبيان الخاصة بالمحور الأول والمتعلقة بالإطار النظري للقرارات المالية باستخدام اختبار T المعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أو لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض.

❖ تحليل فقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الأول من المحور الثاني من الاستبانة.

الجدول رقم (3-18): تحليل فقرات الفرع لأول من المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة.	4,66	0,482	20,357	0,000
02	يبني قرار الاستثمار على أساس المخاطر المحتملة.	4,74	0,443	23,252	0,000
03	تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول.	3,76	0,855	5,216	0,000
04	يتخذ قرار الاستثمار بناء على أساس العائد المتوقع.	4,46	0,741	11,628	0,000
05	من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة.	4,03	0,618	9,852	0,000
06	قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.	3,97	1,124	5,112	0,000
07	يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية.	4,17	0,785	8,824	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,66 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 20,357$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,74 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 23,252$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار الاستثمار يبني على أساس المخاطر المحتملة.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3,76 وهي تنتمي إلى المجال [2,3-4,2], كما نلاحظ أن $t_{cal} = 5,216$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أنه تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,46 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 11,628$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل أن قرار الاستثمار يتخذ بناء على أساس العائد المتوقع .

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.03 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 9,852$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3,97 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 5,112$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار الاستثمار يهدف إلى توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,17 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 8,824$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن الاستثمارات يتم تقييمها وفق معايير تقنية.

❖ تحليل فقرات الفرع الثاني: قرار التمويل

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثاني من المحور الثاني.

الجدول رقم (3-19): تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل.	4,57	0,502	18,516	0,000
02	يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض.	4,66	0,539	18,181	0,000
03	يبني قرار التمويل على المردودية الاقتصادية.	4,80	0,406	26,239	0,000
04	يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.	4,74	0,443	23,252	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,57 وهي تنتمي إلى المجال [4,2-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 18,516$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن العبارة الواردة في الفقرة مقبولة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,66 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 18,181$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار التمويل يتأثر بتكلفة الاقتراض.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,80 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 26,239$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، أي أن قرار التمويل يبني على أساس المردودية الاقتصادية.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,74 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 23,252$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن القرار يتخذ حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

❖ تحليل فقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثالث من المحور الثاني.

الجدول رقم (3-20): تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.	4,74	0,443	23,252	0,000
02	يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا.	4,46	0,561	15,377	0,000
03	تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3,97	1,124	5,112	0,000
04	وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الأرباح.	4,51	0,658	13,605	0,000
05	يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة.	3,97	1,124	5,112	0,000
06	تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم.	4,03	0,822	7,403	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 744، وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 23,252$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار توزيع الأرباح يقوم على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,46 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 15,377$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار توزيع الأرباح يؤثر على اتجاهات المستثمرين مستقبلا.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3,97 وهي تنتمي إلى المجال [3,40-4,20]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 5,112$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن السيولة المتاحة تؤثر في اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,51 وهي تنتمي إلى المجال [2,4-5]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 13,605$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الأرباح.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3,97 وهي تنتمي إلى المجال [3,40-4,20]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 5,112$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن قرار توزيع الأرباح يسعى إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,03 وهي تنتمي إلى المجال [3,40-4,20]، كما نلاحظ أن $t_{cal} = 7,403$ و $t_{tab} = 2,03$ أي $t_{tab} \leq t_{cal}$ ، عند مستوى دلالة أقل من 5 %، مما يدل على أن سياسة توزيع تبنى الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة.

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (T_test) (أنظر الملحق رقم 8)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

❖ إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0). مرفوضة.

❖ إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبار T للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

1. اختبار الفرضية الأولى: المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تمتاز بالجودة العالية.

H_0 : لا تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالجودة العالية.

H_1 : تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالجودة العالية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (3-21): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى

القرار	القيمة الاحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2,032	35,104	H_1
DF=N-1=34				درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha= 0.05$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 35,104 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,032، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 ، أي أنه: تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالجودة العالية.

2. اختبار الفرضية الثانية: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل تمتاز بالرشادة.

H_0 : لا تمتاز القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

H_1 : تمتاز القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (3-22): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية

القرار	القيمة الاحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
مقبول	0.000	2,032	33,639	H_1
DF=N-1=34				درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha= 0.05$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 33,639 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,032، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 ، أي أن القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل تمتاز بالرشادة .

3. اختبار الفرضيات الفرعية:

❖ اختبار الفرضية الفرعية الأولى: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.

H_0 : لا تمتاز قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

H_1 : تمتاز قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

القرار	القيمة الاحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2,032	22,894	H_1
DF=N-1=34	درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0,05$			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 22,894 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,032 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 ، أي أنه: تمتاز قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.

H_0 : لا تمتاز قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

H_1 : تمتاز قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3-24): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

القرار	القيمة الاحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2,032	42,526	H_1
DF=N-1=34	درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0,05$			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 42,526 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,032 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 ، أي أنه: تمتاز قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تتميز بالرشادة.

H_0 : لا تمتاز قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

H_1 : تمتاز قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3-25): نتائج اختبار T_{test} لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	15,268	2,032	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0,05$				
DF=N-1=34				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 15,268 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,032 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 ، أي أنه: تمتاز قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل بالرشادة.

4. اختبار فرضية الأثر (التي سيتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار):

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والتي ينتج اختبارها عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

❖ اختبار الفرضية الأساسية للانحدار: من المعروف إحصائياً أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط لذا قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يجب إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قمنا سابقا باختبار طبيعة التوزيع باستعمال أسلوب كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وقد كانت النتيجة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الملائمة و خطية العلاقات :

يعد التأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أسلوب التباين ANOVA للتحقق من خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها معادلة معادلة الانحدار جيدا. من خلال برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية والخاصة بالعلاقات التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم(3-26): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

مستوى المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	المصدر	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
0,002	8,208	0,013	1	0,428	الانحدار SSR	نظام المعلومات المحاسبي	اتخاذ القرارات المالية
		0.063	33	1,651	البواقي SSE		
		-	34	2,079	الكل SST		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

هذا الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

H0: خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.

H1: خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

يقدم الجدول السابق اختبار لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لانخفاض معنوية F المحسوبة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ويدل على ذلك كون مستوى معنوية الاختبار F أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في هذه العلاقة مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن " خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة"، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي، وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

اختبار فرضية الأثر: بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار سيتم اختبار فرضية الأثر التي تنص على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

لنظم المعلومات المحاسبية في القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

تنص الفرضية على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي :

H_0 : ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية.

H_1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (نجاح نظم المعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-27) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى

		معامل الارتباط r		معامل التحديد R ²	
		0,453		0,206	
		قيمة (F): 8,173		مستوى المعنوية 0,007 عند $\alpha=0.05$	
معنوية t	قيمة (t)	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	
		B	SEb	بيتا	
0,000	5,096	4,045	0,794	-	الثابت constant
0,652	0,456	0,082	0,179	0,79	نظم المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0,206 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل نجاح نظم المعلومات المحاسبية في سلوك المتغير التابع اتخاذ القرارات المالية بنسبة 20,60% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 79,40% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير متعلقة بجودة نظام المعلومات المحاسبية، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0,453 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين كما تشير قيمة F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير

المستقل 0,082، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية الميل 0,652 وهو أكبر من 0,05 مما يشير إلى عدم معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 4,045 بمستوى معنوي 0,000 وهي أقل من 0,05 ما يشير معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور عدم معنوية معلمت معامل الانحدار يشير إلى عدم أهمية هذا المتغير تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل، وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of ANOVA (الملحق رقم 9)، لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

1. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء أفراد العينة بالنسبة لمتغير الجنس.

الجدول رقم (3-28): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرار	الجنس	المحاور
0,922	0,000	0,17674	4,3979	25	ذكر	
		0,23467	4,3897	10	أنثى	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0,922 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بالنظر لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0,05.

2. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء أفراد العينة بالنسبة لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم (3-29): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
					داخل المجموعات	بين المجموعات
0,329	1,269	1,179	20	23,571	داخل المجموعات	المجموع
		0,929	14	13,000	بين المجموعات	
		/	34	36,571	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0,329 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بالنظر لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة 0,05

3. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء أفراد العينة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (3-30): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
					داخل المجموعات	بين المجموعات
0,521	0,988	1,059	20	21,171	داخل المجموعات	المجموع
		1,071	14	15,000	بين المجموعات	
		/	34	36,171	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,521 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية حول آراء أفراد العينة.

4. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الخبرة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء أفراد العينة بالنسبة لمتغير الخبرة:

الجدول رقم(3-31): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة

القيمة الإحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	جميع المحاور
0,929	0,491	0,474	20	9,471	داخل المجموعات	
		0,964	14	13,500	بين المجموعات	
		/	34	22,971	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0,929 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بالنظر لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0,05.

5. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء أفراد العينة بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(3-32): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	جميع المحاور
0,992	0,306	0,587	20	11,738	داخل المجموعات	
		1,917	14	26,833	بين المجموعات	
		/	34	38,571	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0,992 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بالنظر لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0,05.

خلاصة:

فبعد جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها وفق متطلبات الدراسة بمساعدة البرامج الإحصائية تم التوصل لتحديد أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، كما تم التوصل للإجابة على الفرضيات التي تعتبر كأداة للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أو عدمها بين مختلف المؤشرات وذلك من أجل مطابقة النتائج مع ما هو موضح في الجانب النظري.

وسيتم التطرق في الخاتمة العامة إلى أهم نتائج الدراسة، والتي من أهمها الآثار الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات في اتخاذ القرارات المالية.

الغائمة

خاتمة عامة:

من خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أي وحدة اقتصادية قد أصبح أمرًا ضروريًا، ولكنه حتما ليس كافيا لحل جميع المشكلات التي تواجهها الوحدة إن لم توضع تلك المعلومات في نظام يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يحدد جودة المعلومات الجيد والسيئ منه لكي تستفيد الوحدة من المعلومات الجيدة عندما يُمكن النظام طالب المعلومات من استرجاعها فور الحصول عليها، الأمر الذي لا يؤدي إلى ضياع خبرات الوحدة الاقتصادية وتجاربها.

كما أن المعلومات المحاسبية تمثل عاملا هاما من عوامل نجاح متخذ القرار المالي من حيث أنها تؤثر في توقعاته بالنسبة للأحداث القادمة وتوضيح رؤيته وتحسين أو تنمية إدراكه بالقوى التي تؤثر في موقف معين، إضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة فاعلية تحركه لكي يكون قادرًا على عملية الاختيار بين البدائل واتخاذ القرار المناسب، فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات كلما كان اختيار متخذ القرار من بين البدائل المتاحة أفضل وبالتالي سيزداد الرشد في القرار المالي المتخذ.

نتائج الدراسة:

انه ومن خلال الدراسة النظرية والعرض التوضيحي السابق لنضم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات المالية تم التوصل الى جملة من النتائج يمكن ابرازها في ما يلي:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- ❖ نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الفروع المترابطة والمتكاملة فيما بينها وهي المسؤولة عن إعداد وتقديم المعلومات محاسبية.
- ❖ يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على البيانات الكمية وغير الكمية كمدخلات ليتم فيما بعد تحليلها وتصنيفها وتبويبها ومعالجتها ليتم في الأخير إخراجها في شكل معلومات ذات فائدة لمستخدميها.
- ❖ البيانات المالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية التي تغذيتها بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وذلك وفقا لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية .
- ❖ ان نظم المعلومات المحاسبية لها الدور البارز الأهمية في التأثير على طريقة معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبيية لاحتياجات مستخدميها.
- ❖ هناك مجموعة من الأسباب التي تساهم في زيادة حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية منها الرغبة في تحقيق أهداف المؤسسات وكذا المصالح الشخصية للأطراف ذات العلاقة.
- ❖ عملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة.
- ❖ تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل منظمة ومرتبطة.

- ❖ من الأساليب التقليدية في اتخاذ القرار: كالحكم الشخصي، الخبرة والمعرفة والتقليد.
- ❖ من الأساليب الحديثة في اتخاذ القرار: أسلوب التحليل الحدي وأسلوب بحوث العمليات.
- ❖ تصنف القرارات وفق عدة تقسيمات كالمحيط، الأهمية، حسب الجهد المبذول أو طريقة اتخاذها أو حسب الوظيفة.
- ❖ هناك عدة نظريات ونماذج تحكم عملية اتخاذ القرار.
- ❖ تعد القرارات المالية المتمثلة في قرار الاستثمار والتمويل وقرار توزيع الأرباح من أهم القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة.
- ❖ تؤثر المعلومات المحاسبية بشكل واضح في اتخاذ القرارات المالية وذلك حسب درجة جودة هذه المعلومات، فكلما كانت ذات جودة عالية كلما كانت القرارات المالية أكثر رشادة والعكس صحيح.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

- ❖ تتسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق ببساطة تصميمها وسهولة فهمها وهو يساهم في تحسين إنتاجية مستخدميه.
- ❖ يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتوافق مع توقعات مستخدميه حيث يلائم حجم المخرجات احتياجاتهم.
- ❖ يتم الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية المطبق في إعداد التقارير والخطط وتوفير احتياجات متخذ القرار.
- ❖ وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تمتاز بالجودة العالية.
- ❖ قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل يبنى على أساس المخاطر والعوائد المتوقعة
- ❖ يهدف قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل إلى توفير السيولة والحفاظ على توفير قيمة الموجودات.
- ❖ وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تمتاز بالرشادة.
- ❖ يتأثر قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالمرودية الاقتصادية وتكلفة الاقتراض.

❖ يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تقول أن قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تمتاز بالرشادة.

❖ تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية باتجاهات المستثمرين والسيولة المتاحة والفرص الاستثمارية.

❖ تهدف سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم وتوفير التمويل.

❖ يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية التي تقول أن قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل تمتاز بالرشادة.

من خلال هذه النتائج يتضح صحة الفرضية التي تنص على أن القرارات المالية المتخذة على مستوى ولاية جيجل تمتاز بالرشادة.

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا كذلك إلى إثبات الفرضيات التالية:

❖ لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

❖ ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لإجابات المبحوثين حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية تعزى إلى العوامل الشخصية.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الاقتراحات التي نأمل أن تعود بالنفع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بصفقتها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

❖ ربط مختلف الدوائر بالشركة بشبكة نظام معلوماتي للتسهيل سرعة توصيل المعطيات محل المعالجة المحاسبية.

❖ ضرورة إلزام مجالس الإدارة بالمؤسسات بإنشاء لجان المراجعة، والعمل على تفعيل الدور المنوط بها لما لها من دور فعال في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

❖ العمل على زيادة كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية ودعم وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال ذلك

❖ ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية دون تحيز أو تحريف بغض النظر عن الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.

❖ إجراء رقابة مستمرة للأطراف المقدمة للمعلومات المحاسبية للحفاظ على سلامة وموثوقية المعلومات المحاسبية وعدم زوال ثقة الأطراف المستخدمة لها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ المراجع بالعربية:

1. إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
2. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. أحمد الصفار، ماجدة التميمي، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2007.
4. أحمد حسين علي حسين، تحليل وتصميم النظم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. أسعد حميد العلي، الإدارة العلمية، الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل، الطبعة الأولى، 2010.
6. إسماعيل يحيى التكريتي، عبد الوهاب حبش الطعمة، وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
8. تشارلز هورنجرن، و آخرون، ترجمة أحمد حامد حجاج، محاسبة التكاليف، الجزء الأول، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 2009.
9. ثابت عبد الرحمان إدريس، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004 .
10. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
11. جلال إبراهيم العبد، إدارة أعمال، (مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات الإدارية والمديرين-وظائف الإدارة والمهارات الإدارية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالي، الجزء الأول، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة 4، 2005.
13. حسن إبراهيم بلوط، المبادئ الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 2005.
14. حسن لعي مشرقي، نظريات القرارات الإدارية مدخل كمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
15. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
16. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17. خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

18. دونالد كيسو، جيرى وجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 2008.
19. زياد محمد الشрман، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
20. زيد منير عبوي، سامي حريز، مدخل إلى الإدارة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
21. ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، "نظم المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات"، ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
22. سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
23. سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2008.
24. السيد عبد المقصود بيان، محمد الفيومي محمد، في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
25. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.
26. صالح العمري، طاهر الغالبي، الإدارة والأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
27. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
28. عبد الززاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
29. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
30. عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، دار المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.
31. عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
32. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004/2003.
33. عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
34. عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
35. علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

36. علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 2008.
37. علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء-تقييم الأداء، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
38. فريد كورنثل، أمال كحيلة، الجودة و أنظمة الآيزو، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
39. قاسم محسن حسن البيهبي، زياد هاشم يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003.
40. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
41. كاسر نصر منصور، نظرية القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
42. كمال الذين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظام المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.
43. محمد أبو نصّار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
44. محمد الفيومي محمد وأحمد حسين حسين، تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999.
45. محمد حسين العجمي، القيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2008.
46. محمد صالح الحناوي، إسماعيل إبراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
47. محمد عبد الفتاح ياغي، مبادئ الإدارة العامة، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
48. محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
49. محمد نور برهان، أنظمة المعلومات الإدارية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010.
50. محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
51. محمود أحمد الفياض وآخرون، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010.
52. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العدد، المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية والتطبيقات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

53. منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986.
54. موفق أحمد مرزة، أساسيات الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، محلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
55. مؤيد عبد الحسين الفضل، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، 2006.
56. ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
57. هاشم أحمد عطي، "نظام المعلومات المحاسبي"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
58. هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2000.

❖ المذكرات:

1. بلعيد محمد كامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدمها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجباية معقدة، 2010-2011.
2. رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسه، 2010_2011.
3. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
4. سليمة نشنش دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي،
5. القطاني خالد، أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2004.

❖ الملتقيات:

1. إلهام بوروية، نور الدين أحمد قايد، دور حوكمة الشركات التأمين في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالجزائر، الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013.
2. سمير عماري، عمر ديملي، مداخلة بعنوان: دور المراجعة في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمر خليجي بالأغواط، 20-21 نوفمبر 2013.
3. مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي - التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود - ملتقى دولي بعنوان : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادى، 2010.

4. نمر محمد الخطيبي، فؤاد صديقي، مدي انعكاس الإصلاح المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 29 نوفمبر، 2011.
5. هوم جمعة، نوال لعشوري، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010.

❖ المجالات:

1. أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول: نوفمبر 2001 .
2. رجاء جاسم محمد، تحقيق الجودة وتحسينها، في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد أربعة وتسعون، 2013 كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
3. زينب بن تركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 06، جامعة غرداية، 2009.
4. صالح حسين سطم وآخرون، أثر التجارة الإلكترونية علي جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2006.
5. نوري الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، 2013 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

❖ المراجع الأجنبية:

1. JEAN-JACQUES FRIEDRICH, Comptabilité Générale et Gestion des Entreprises – Comptabilité Financière, 5 édition, Hachette Supérieur, Paris, France, 2007.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	هرمية النظم	(1-1)
33	مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبية المالية	(2-1)
37	تفاصيل تصميم نظام المعلومات المحاسبية	(3-1)
98	نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(1-3)
99	نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	(2-3)
100	نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	(3-3)
101	نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(4-3)
101	نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	(5-3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	الفرق بين البيانات والمعلومات	(1-1)
89	الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	(1-3)
90	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	(2-3)
91	جدول التوزيع لسلم ليكارت	(3-3)
92	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	(4-3)
94	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول	(5-3)
95	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني.	(6-3)
95	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث	(7-3)
96	معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الأول.	(8-3)
97	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات	(9-3)

	الاستبانة.	
97	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	(10-3)
98	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(11-3)
98	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	(12-3)
99	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	(13-3)
100	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(14-3)
101	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	(15-3)
102	اختبار التوزيع الطبيعي.	(16-3)
103	تحليل فقرات المحور الأول	(17-3)
108	تحليل فقرات الفرع لأول من المحور الثاني.	(18-3)
109	تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني	(19-3)
110	تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني	(20-3)
112	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى	(21-3)
112	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية	(22-3)
113	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	(23-3)
113	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	(24-3)
114	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	(25-3)
115	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة	(26-3)
116	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى	(27-3)
117	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس	(28-3)
118	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة	(29-3)
118	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	(30-3)
119	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة	(31-3)
119	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	(32-3)

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
السنة: ثانية ماستر
ماستر محاسبة وإدارة مالية

استبانة البحث

السادة : المسيرون في المؤسسات الاقتصادية

تحية طيبة وبعد...

الاستبيان الذي بين أيديكم هو أحد أدوات الدراسة للحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والإدارة

المالية بعنوان : نظام المعلومات المحاسبي وأثره في اتخاذ القرارات المالية.

أرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد

بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم مع العلم أنه يتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة ولأغراض

البحث العلمي فقط .

شكرا على تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .

الطالبة : بوكرع محمد.

لغميزي أنيس .

القسم الأول: معلومات عامة

1. الجنس:

ذكر أنثى

2. الوظيفية:

المدقق الداخلي مدير مالي رئيس قسم محاسب المدير العام

3. المؤهل العلمي:

ليسانس ماجستير دكتوراه شهادات مهنية

4. الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات أكثر من 10 سنوات

5. العمر:

أقل من 35 سنة من 35 إلى 40 سنة

من 40 إلى 45 سنة أكبر من 45 سنة

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان .

المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول : مدى جودة نظام المعلومات المحاسبية					
1- تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة الفهم.					
2- تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالدقة.					
3- تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بإمكانية الاعتماد عليها.					
4- تتميز المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها تقدم في الوقت المناسب.					
5- تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة المقارنة.					
6- تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية المطبق بأنها خالية من التحيز والخطأ.					
7- يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسهولة فهمه واستخدامه.					
8- يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالمرونة.					
9- يتصف نظام المعلومات المحاسبية المطبق بسرعة الاستجابة لمتطلبات العمل.					
10- يتسم نظام المعلومات المحاسبية المطبق بتوفيره لطرق السيطرة على المشاكل والأخطاء المحاسبية.					

					11- يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى في بيئة العمل.
					12- يتميز نظام المعلومات المحاسبية المطبق بالتوافق مع توقعات مستخدميه.
					13- يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على أحدث الأجهزة والبرمجيات.
					14- تعد عمليات التدريب والدعم الفني لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبية المطبق مناسبة وجيدة.
					15- يلائم حجم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق احتياجات مستخدميه.
					16- يساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق على تحسين إنتاجية مستخدميه.
					17- تتسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المطبق ببساطة تصميمها وسهولة فهمها.
					18- يساعد نظام المعلومات المحاسبية المطبق على انجاز الأعمال بشكل أفضل.
					19- يتم الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية المطبق في إعداد التقارير والخطط وتوفير احتياجات متخذ القرار.
					20- يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبية المطبق بشكل متكرر.
					21- يتجاوز نظام المعلومات المحاسبية المطبق مع مستخدميه للإيفاء بمتطلبات انجاز العمل.
					22- يستطيع نظام المعلومات المحاسبية المطبق التكيف مع احتياجات مستخدميه.

					23- يدعم نظام المعلومات المحاسبية المطبق قدرات مستخدميه لإنجاز مهمّات العمل المطلوبة.
--	--	--	--	--	---

المحور الثاني: الإطار النظري للقرارات المالية

الفرع الأول: قرار الإستثمار					
					01- قرار الإستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة.
					02- يبنى قرار الإستثمار على أساس المخاطر المحتملة.
					03- تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول.
					04- يتخذ قرار الإستثمار بناء على أساس العائد المتوقع فقط.
					05- من أهم العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة.
					06- قرار الإستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.
					07- يتم تقييم الإستثمارات وفق معايير تقنية.
الفرع الثاني: قرار التمويل					
					01- يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل.
					02- يتأثر قرار التمويل بتكلفة الإقتراض.
					03- يبنى قرار التمويل على المردودية الإقتصادية.
					04- يتم إتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

					01- يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.
					02- يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا.
					03- تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح.
					04- وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الأرباح.
					05- يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة.
					06- تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم.

الارتباط الخطي الفرع الاول المحور الأول

Corrélations									
		BA11	BA12	BA13	BA14	BA15	BA16	BA17	TOTALB1
BA11	Corrélation de Pearson	1	-,012	,180	,040	-,065	-,182	-,229	,079
	Sig. (bilatérale)		,946	,308	,819	,711	,296	,186	,653
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
BA12	Corrélation de Pearson	-,012	1	-,073	-,258	,028	,398 [*]	-,039	,246
	Sig. (bilatérale)	,946		,683	,134	,875	,018	,826	,155
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
BA13	Corrélation de Pearson	,180	-,073	1	,073	,013	-,058	-,082	,365 [*]
	Sig. (bilatérale)	,308	,683		,683	,940	,746	,643	,034
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
BA14	Corrélation de Pearson	,040	-,258	,073	1	-,286	,334	,165	,465 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,819	,134	,683		,095	,050	,345	,005
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
BA15	Corrélation de Pearson	-,065	,028	,013	-,286	1	,044	,475 ^{**}	,358 [*]
	Sig. (bilatérale)	,711	,875	,940	,095		,804	,004	,035
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
BA16	Corrélation de Pearson	-,182	,398 [*]	-,058	,334	,044	1	,306	,709 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,296	,018	,746	,050	,804		,074	,000
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
BA17	Corrélation de Pearson	-,229	-,039	-,082	,165	,475 ^{**}	,306	1	,608 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,186	,826	,643	,345	,004	,074		,000
	N	35	35	34	35	35	35	35	35
TOTALB1	Corrélation de Pearson	,079	,246	,365 [*]	,465 ^{**}	,358 [*]	,709 ^{**}	,608 ^{**}	1
	Sig. (bilatérale)	,653	,155	,034	,005	,035	,000	,000	
	N	35	35	34	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الارتباط الخطي الفرع الثاني المحور الثاني

Corrélations						
		BA21	BA22	BA23	BA24	TOTALB2
BA21	Corrélation de Pearson	1	-,124	-,144	-,377*	,222
	Sig. (bilatérale)		,477	,408	,025	,200
	N	35	35	35	35	35
BA22	Corrélation de Pearson	-,124	1	,349*	,235	,768**
	Sig. (bilatérale)	,477		,040	,173	,000
	N	35	35	35	35	35
BA23	Corrélation de Pearson	-,144	,349*	1	,033	,569**
	Sig. (bilatérale)	,408	,040		,852	,000
	N	35	35	35	35	35
BA24	Corrélation de Pearson	-,377*	,235	,033	1	,418*
	Sig. (bilatérale)	,025	,173	,852		,012
	N	35	35	35	35	35
TOTALB2	Corrélation de Pearson	,222	,768**	,569**	,418*	1
	Sig. (bilatérale)	,200	,000	,000	,012	
	N	35	35	35	35	35
* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).						
** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).						

الارتباط الخطي الفرع الثالث المحور الثاني

Corrélations								
		BA31	BA32	BA33	BA34	BA35	BA36	TOTALB3
BA31	Corrélation de Pearson	1	,132	-,015	,466**	-,015	,101	,293
	Sig. (bilatérale)		,450	,931	,005	,931	,562	,087
	N	35	35	35	35	35	35	35
BA32	Corrélation de Pearson	,132	1	,301	,380*	,301	,418*	,635**
	Sig. (bilatérale)	,450		,079	,024	,079	,013	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
BA33	Corrélation de Pearson	-,015	,301	1	,020	1,000**	,033	,823**
	Sig. (bilatérale)	,931	,079		,907	,000	,852	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
BA34	Corrélation de Pearson	,466**	,380*	,020	1	,020	,189	,430**
	Sig. (bilatérale)	,005	,024	,907		,907	,276	,010
	N	35	35	35	35	35	35	35
BA35	Corrélation de Pearson	-,015	,301	1,000**	,020	1	,033	,823**
	Sig. (bilatérale)	,931	,079	,000	,907		,852	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
BA36	Corrélation de Pearson	,101	,418*	,033	,189	,033	1	,436**
	Sig. (bilatérale)	,562	,013	,852	,276	,852		,009
	N	35	35	35	35	35	35	35
TOTALB3	Corrélation de Pearson	,293	,635**	,823**	,430**	,823**	,436**	1
	Sig. (bilatérale)	,087	,000	,000	,010	,000	,009	
	N	35	35	35	35	35	35	35
** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

الارتباط الخطي للمحور الثاني

Corrélations					
		TOTALB1	TOTALB2	TOTALB3	TOTALB
TOTALB1	Corrélation de Pearson	1	,009	,585**	,745**
	Sig. (bilatérale)		,961	,000	,000
	N	35	35	35	35
TOTALB2	Corrélation de Pearson	,009	1	,393*	,509**
	Sig. (bilatérale)	,961		,020	,002
	N	35	35	35	35
TOTALB3	Corrélation de Pearson	,585**	,393*	1	,900**
	Sig. (bilatérale)	,000	,020		,000
	N	35	35	35	35
TOTALB	Corrélation de Pearson	,745**	,509**	,900**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,000	
	N	35	35	35	35
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).					
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).					

الارتباط الخطي الكلي

Corrélations				
		TOTALA	TOTALB	TOTALG
TOTALA	Corrélation de Pearson	1	,079	,763**
	Sig. (bilatérale)		,652	,000
	N	35	35	35
TOTALB	Corrélation de Pearson	,079	1	,684**
	Sig. (bilatérale)	,652		,000
	N	35	35	35
TOTALG	Corrélation de Pearson	,763**	,684**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	35	35	35
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).				

الملحق رقم -04-

ألفا كرومباخ المحور الأول

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	35	74,5
	Exclus ^a	12	25,5
	Total	47	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,688	23

ألفا كرومباخ المحور الثاني

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	35	74,5
	Exclus ^a	12	25,5
	Total	47	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,688	23

ألفا كرومباخ الكلي

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	35	74,5
	Exclus ^a	12	25,5
	Total	47	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,688	23

الملحق رقم -05-

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الجنس	35	1	2	1,29	,458
الوظيفة	35	1	5	3,43	1,037
المؤهل	35	1	4	2,23	1,031
الخبرة	35	1	3	1,83	,822
العمر	35	1	4	2,43	1,065
N valide (listwise)	35				

Statistiques						
		الجنس	الوظيفة	المؤهل	الخبرة	العمر
N	Valide	35	35	35	35	35
	Manquante	12	12	12	12	12

الجنس					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	53,2	71,4	71,4
	أنثى	10	21,3	28,6	100,0
	Total	35	74,5	100,0	
Manquante	Système manquant	12	25,5		
Total		47	100,0		

الوظيفة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الداخلي المدقق	2	4,3	5,7	5,7
	مالي مدير	5	10,6	14,3	20,0
	قسم رئيس	7	14,9	20,0	40,0
	محاسب	18	38,3	51,4	91,4
	عام مدير	3	6,4	8,6	100,0
	Total	35	74,5	100,0	
Manquante	Système manquant	12	25,5		
Total		47	100,0		

المؤهل					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مهنية شهادات	10	21,3	28,6	28,6
	ليسانس	12	25,5	34,3	62,9
	ماستر	8	17,0	22,9	85,7
	ماجستير	5	10,6	14,3	100,0
	Total	35	74,5	100,0	
Manquante	Système manquant	12	25,5		
Total		47	100,0		

الخبرة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	15	31,9	42,9	42,9
	سنوات 10 إلى 5 من	11	23,4	31,4	74,3
	سنوات 10 من أكثر	9	19,1	25,7	100,0
	Total	35	74,5	100,0	
Manquante	Système manquant	12	25,5		
Total		47	100,0		

العمر					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 35 من أقل	8	17,0	22,9	22,9
	سنة 40 إلى 35 من	11	23,4	31,4	54,3
	سنة 45 إلى 40 من	9	19,1	25,7	80,0
	سنة 45 من أكبر	7	14,9	20,0	100,0
	Total	35	74,5	100,0	
Manquante	Système manquant	12	25,5		
Total		47	100,0		

-06- الملحق رقم

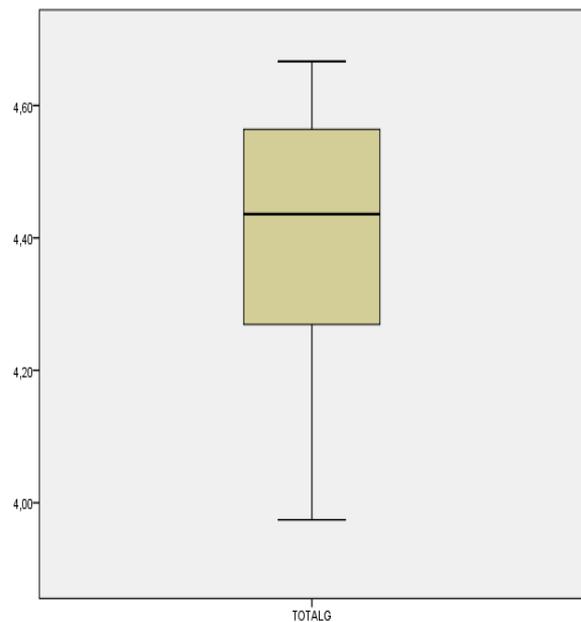
Récapitulatif du traitement des observations						
	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
TOTALG	35	74,5%	12	25,5%	47	100,0%

Descriptives				
			Statistique	Erreur standard
TOTALG	Moyenne		4,3956	,03235
	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	Borne inférieure	4,3299	
		Borne supérieure	4,4614	
	Moyenne tronquée à 5%		4,4021	
	Médiane		4,4359	
	Variance		,037	
	Ecart-type		,19140	
	Minimum		3,97	
	Maximum		4,67	
	Intervalle		,69	
	Intervalle interquartile		,33	
	Asymétrie		-,444	,398
	Aplatissement		-,841	,778

TOTALG Stem-and-Leaf Plot

Frequency	Stem &	Leaf
1,00	39 .	7
1,00	40 .	7
4,00	41 .	0025
3,00	42 .	003
7,00	43 .	0003358
6,00	44 .	133668
7,00	45 .	1116688
6,00	46 .	111446

Stem width: ,10
Each leaf: 1 case(s)



-07- الملحق رقم

T للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyene	Ecart-type	Erreur standard moyenne
AA1	35	4,46	,657	,111
AA2	35	4,29	,710	,120
AA3	35	4,43	,608	,103
AA4	35	4,11	,758	,128
AA5	35	4,49	,562	,095
AA6	35	4,51	,507	,086
AA7	35	4,51	,507	,086
AA8	35	4,46	,611	,103
AA9	35	4,17	,891	,151
AA10	35	4,43	,698	,118
AA11	35	4,37	,731	,124
AA12	35	4,57	,778	,131
AA13	35	4,40	,604	,102
AA14	35	4,54	,561	,095
AA15	35	4,31	,676	,114
AA16	35	4,51	,702	,119
AA17	35	4,63	,646	,109
AA18	35	4,37	,770	,130
AA19	35	4,54	,505	,085
AA20	35	4,37	,808	,136
AA21	35	4,40	,553	,093
AA22	35	4,43	,608	,103
AA23	35	4,34	,802	,136

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
AA1	13,117	34	,000	1,457	1,23	1,68
AA2	10,712	34	,000	1,286	1,04	1,53
AA3	13,899	34	,000	1,429	1,22	1,64
AA4	8,695	34	,000	1,114	,85	1,37
AA5	15,637	34	,000	1,486	1,29	1,68
AA6	17,667	34	,000	1,514	1,34	1,69
AA7	17,667	34	,000	1,514	1,34	1,69
AA8	14,113	34	,000	1,457	1,25	1,67
AA9	7,781	34	,000	1,171	,87	1,48
AA10	12,106	34	,000	1,429	1,19	1,67
AA11	11,098	34	,000	1,371	1,12	1,62
AA12	11,952	34	,000	1,571	1,30	1,84
AA13	13,715	34	,000	1,400	1,19	1,61
AA14	16,282	34	,000	1,543	1,35	1,74
AA15	11,500	34	,000	1,314	1,08	1,55
AA16	12,766	34	,000	1,514	1,27	1,76
AA17	14,924	34	,000	1,629	1,41	1,85
AA18	10,534	34	,000	1,371	1,11	1,64
AA19	18,059	34	,000	1,543	1,37	1,72
AA20	10,047	34	,000	1,371	1,09	1,65
AA21	14,976	34	,000	1,400	1,21	1,59
AA22	13,899	34	,000	1,429	1,22	1,64
AA23	9,902	34	,000	1,343	1,07	1,62

T الجزء الأول للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
BA11	35	4,66	,482	,081
BA12	35	4,74	,443	,075
BA13	34	3,76	,855	,147
BA14	35	4,46	,741	,125
BA15	35	4,03	,618	,104
BA16	35	3,97	1,124	,190
BA17	35	4,17	,785	,133

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
BA11	20,357	34	,000	1,657	1,49	1,82
BA12	23,252	34	,000	1,743	1,59	1,90
BA13	5,216	33	,000	,765	,47	1,06
BA14	11,628	34	,000	1,457	1,20	1,71
BA15	9,852	34	,000	1,029	,82	1,24
BA16	5,112	34	,000	,971	,59	1,36
BA17	8,824	34	,000	1,171	,90	1,44

T الجزء الثاني المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
BA21	35	4,57	,502	,085
BA22	35	4,66	,539	,091
BA23	35	4,80	,406	,069
BA24	35	4,74	,443	,075

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
BA21	18,516	34	,000	1,571	1,40	1,74
BA22	18,181	34	,000	1,657	1,47	1,84
BA23	26,239	34	,000	1,800	1,66	1,94
BA24	23,252	34	,000	1,743	1,59	1,90

T الجزء الثالث المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
BA31	35	4,74	,443	,075
BA32	35	4,46	,561	,095
BA33	35	3,97	1,124	,190
BA34	35	4,51	,658	,111
BA35	35	3,97	1,124	,190
BA36	35	4,03	,822	,139

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
BA31	23,252	34	,000	1,743	1,59	1,90
BA32	15,377	34	,000	1,457	1,26	1,65
BA33	5,112	34	,000	,971	,59	1,36
BA34	13,605	34	,000	1,514	1,29	1,74
BA35	5,112	34	,000	,971	,59	1,36
BA36	7,403	34	,000	1,029	,75	1,31

الملحق رقم -08-

← اختبار الفرضيات الرئيسية

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALA	35	4,4199	,23929	,04045
TOTALB	35	4,4061	,24730	,04180

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
TOTALA	35,104	34	,000	1,41988	1,3377	1,5021
TOTALB	33,639	34	,000	1,40612	1,3212	1,4911

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALB1	35	4,2612	,32592	,05509
TOTALB2	35	4,6929	,23550	,03981
TOTALB3	35	4,2810	,49635	,08390

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
TOTALB1	22,894	34	,000	1,26122	1,1493	1,3732
TOTALB2	42,526	34	,000	1,69286	1,6120	1,7738
TOTALB3	15,268	34	,000	1,28095	1,1105	1,4515

Variables introduites/supprimées^a			
Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	TOTALA ^b	.	Entrée
a. Variable dépendante : TOTALB			
b. Toutes variables requises saisies.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,453 ^a	,206	-,024	,25023
a. Valeurs prédites : (constantes), TOTALA				

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,428	1	,013	8,208	,002 ^b
	Résidu	1,651	33	,063		
	Total	2,079	34			
a. Variable dépendante : TOTALB						
b. Valeurs prédites : (constantes), TOTALA						

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,045	,794		5,096	,000
	TOTALA	,082	,179	,079	,456	,652
a. Variable dépendante : TOTALB						

Coefficients de corrélation ^a			
Modèle			TOTALA
1	Corrélations	TOTALA	1,000
	Covariances	TOTALA	,032
a. Variable dépendante : TOTALB			

← اختبار الفرضيات الفرعية

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALB1	35	4,2612	,32592	,05509
TOTALB2	35	4,6929	,23550	,03981
TOTALB3	35	4,2810	,49635	,08390

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
TOTALB1	22,894	34	,000	1,26122	1,1493	1,3732
TOTALB2	42,526	34	,000	1,69286	1,6120	1,7738
TOTALB3	15,268	34	,000	1,28095	1,1105	1,4515

اختبار الفرضيات الفرعية

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALB1	35	4,2612	,32592	,05509
TOTALB2	35	4,6929	,23550	,03981
TOTALB3	35	4,2810	,49635	,08390

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
TOTALB1	22,894	34	,000	1,26122	1,1493	1,3732
TOTALB2	42,526	34	,000	1,69286	1,6120	1,7738
TOTALB3	15,268	34	,000	1,28095	1,1105	1,4515

-09- الملحق رقم

ANOVA à 1 facteur					
الوظيفة					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	23,571	20	1,179	1,269	,329
Intra-groupes	13,000	14	,929		
Total	36,571	34			

ANOVA à 1 facteur					
المؤهل					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	21,171	20	1,059	,988	,521
Intra-groupes	15,000	14	1,071		
Total	36,171	34			

ANOVA à 1 facteur					
العمر					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	11,738	20	,587	,306	,992
Intra-groupes	26,833	14	1,917		
Total	38,571	34			

ANOVA à 1 facteur					
الخبرة					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	9,471	20	,474	,491	,929
Intra-groupes	13,500	14	,964		
Total	22,971	34			

Statistiques de groupe					
	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALG	ذكر	25	4,3979	,17674	,03535
	أنثى	10	4,3897	,23463	,07420

Test d'échantillons indépendants										
		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
TOTALG	Hypothèse de variances égales	1,658	,207	,113	33	,911	,00821	,07268	-,13966	,15607
	Hypothèse de variances inégales			,100	13,292	,922	,00821	,08219	-,16895	,18536

الملخص

الملخص:

يعد نظام المعلومات المحاسبية من أهم وأقدم الأنظمة الوظيفية في المؤسسة، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية، كما تعتبر الحاجة لمعلومات محاسبية ذات جودة، ضرورة لمستخدمي هذه المعلومات باختلاف أنواعهم، منهم متخذي القرارات المالية، ولكي تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة يجب أن يتمتع نظام المعلومات بكفاءة وفعالية عالية حتى تكون مخرجاته أي المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها من طرف متخذي القرارات المالية، وتتضمن الدراسة حالتين:

جانب نظري حيث يتضمن هذا الجانب، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية ومكوناته مركزين على جودة مخرجاته والمتمثلة في المعلومات المحاسبية، محاولين إبراز كيفية مساهمتها في تحسين القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

في الدراسة التطبيقية قمنا بتوزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تتشط على مستوى ولاية جيجل، لمعرفة مدى استفادة متخذي القرارات المالية فيها من المعلومات المحاسبية التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات.

وقد توصلنا إلى أن نظم المعلومات المحاسبية لا تؤثر في عملية اتخاذ القرارات المالية ولا تحسن رشادتها.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات، اتخاذ القرار، القرارات المالية.

RESUME :

The système of counting information is considered as the Most important fonctionnel système in the Enterprise.

its considered as the main source of for these information so is considered the need of thes information of good qualité nécessaire for it user, among them, the Financial décisions takers, in orther for thèse information to be of good qualité, the information système shuld be of high compétence and efficacité So it résulte i.e counting information sutable and reliable for the financial decision takers, the stuthy contains tow situation:

the oritcale part : this part contains a gate to the systeme of counting information and it contents emplasing on the qualité of it résulte i.e the counting information tryng to show its contribution in the amélioration of the Financial décisions which is: financing dicision, investment décisions, and profits distribution decisions.

In the pratical study we haddistributed a formule on a groupe of economicale enterprises wich practice its busines on Jijel, to know how entent the Financial dicisions has from counting information that the couting information system makes in this companies.

We reach to the point the system of counting information not effect on progress of making Financial discision and not ameliorate its effective Ness.

Les mots cles : système of counting informationN . Financial discision